

تصوير أبو عيد الرحمن الكردي

الديار نيوز

سمير مرقس

الإمبراطورية الأمريكية

ثلاثية الثروة.. الدين.. القوة
من الحرب الأهلية إلى ما بعد ١١ سبتمبر



الإمبراطورية الأمريكية

ثلاثية الثروة. الدين. القوة

من الحرب الأهلية إلى ما بعد ١١ سبتمبر

الطبعة الأولى
١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م



شارع الفتاح - أبراج عثمان - أمام المرييلاند - روكسى - القاهرة

تليفون وفاكس: ٤٥٤٤٤٦٧ - ٢٥٦٥٩٢٩ - تليفون ٤٥٣٦٢٤٨

Email: adel almoalem < shoroukintl @ Yahoo. com >

الإمبراطورية الأمريكية

ثلاثية الثروة . الدين . القوة

من الحرب الأهلية إلى ما بعد ١١ سبتمبر

سمير مرقس

مكتبة الشرق الدولية



إهداء

إلى.. الصداقة النبيلة
عمرو كمال حمودة ونادية رفعت
ونبيل عبد الفتاح...

مقدمة

(١)

يهدف هذا الكتاب إلى قراءة حادث ٩ / ١١ والرد الفعل الأمريكي في إطار الرؤية الأمريكية التاريخية للعالم، منذ بدأ توسعها مع نهاية القرن التاسع عشر. وذلك انطلاقاً من فكرة أنه لا ينبغي الوقوف عند الحدث في ذاته - بالرغم من جسامته - وإنما يمتد ليشمل محاولة لفهم السلوك الأمريكي تاريخياً فيما يتعلق بالعلاقة بالعالم ومحاولة التعرف على طبيعة المحددات الحاكمة لهذا السلوك، خاصة وقد تكاثرت كتابات توحى بأن السلوك الأمريكي طارئ أو مستحدث. في نفس الوقت وبسبب بعض الكتابات الغربية التي بدأ الحديث فيها عن النزوع الإمبراطوري الأمريكي عقب الحرب الباردة، انتشرت كتابات عربية تصب في اتجاه أن هذا النزوع هو نتاج لسقوط النظام الثنائي - القطبية، وانفراد الولايات المتحدة بالهيمنة الكونية. بيد أن الحقائق التاريخية تعكس حضور «الإمبراطورية» فكرة وممارسة لدى القائمين على السياسة الأمريكية منذ نهاية القرن الثامن عشر، وهو ما حاولنا التأكيد عليه من خلال ما أسميناه:

«التوسع من الداخل إلى الخارج»

والذي حاولنا أن نميزه عن نمط التوسع الأوروبي. كذلك حضور القيم ببعديها الثقافي والديني في ثلاثية التوسع الغربي، بفارق أنها في النموذج الأوروبي وسيلة بينما في النموذج الأمريكي مكون أساسي في هذه الثلاثية، بالإضافة إلى الثروة والقوة، والتي تعد تطويراً لثلاثية «التاجر والمبشر والعسكري» الأوروبية.

إن ثلاثية الثروة والدين والقوة الأمريكية مثلت التصور الحاكم لسلوك الإدارات

الأمريكية المتعاقبة؛ وذلك بهدف تحقيق المصلحة القومية الأمريكية العليا ، ولقد تراوحت السياسة الخارجية الأمريكية، منذ ذلك الحين وحتى يومنا هذا، بين ممارسة هذه السياسة ذات العناصر الثلاثة بشكل مباشر أو تحت لافتة القيم الأمريكية التي يجب أن تسود، وهو ما يمكن أن نطلق عليه التراوح بين «الروزفلتية» نسبة إلى الرئيس الأمريكي ثيودور روزفلت صاحب سياسة العصا الغليظة Big Stick Policy ، وبين الويلسونية نسبة إلى الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون، والذي حاول أن يصبغ قدرا من المثالية على السياسة الخارجية الأمريكية من منطلق ضرورة أن تتبنى الدول الأخرى القيم الأمريكية من دون استبعاد القوة لتحقيق ذلك. والواقع أن الاختلاف الذى بات يتكرر فى الأدبيات الخاصة بالعلاقات الدولية لم يكن سوى «اختلاف ظاهرى»، وهو ما حاولنا تأكيده ، كذلك تتبع مسيرة السياسة الخارجية الأمريكية على مدى القرن العشرين .

(ب)

وحاولنا أيضا أن نسلط الضوء على دور اليمين الدينى البازغ فى تشكيل السياسة الخارجية الأمريكية، كجماعة ضغط أولا منذ إدارة ريجان، وكمشارك فى الحكم وذلك بوصول بوش الابن إلى مقعد الرئاسة الأمريكية. وقد أتاحت لى فرصة دراسة قانون الحرية الدينية، الذى أصدره الكونجرس الأمريكى عام ١٩٩٨ - وتم بموجبه تفويض الإدارة الأمريكية للتدخل فى شئون الدول بعيدا عن الشرعية الدولية وتوفير الغطاء المناسب لحرية التبشير - معرفة مفاهيم هذا الاتجاه وآليات تحركه. وقد وضعنا آنذاك إطارا نظريا لفهم مسيرة هذه الحركة وتحولاتها من الدينى البحت إلى الدينى - السياسى من خلال الانتشار القاعدى فى جسم المجتمع المدنى، كذلك ألمحنا لدوره المهم وتوقعنا صعوده وهو ما حدث بعد ذلك، ومن المؤسسى الكنسى إلى المؤسسى المدنى) راجع الحماية والعقاب: الغرب والمسألة الدينية فى الشرق الأوسط ميريت، ٢٠٠٠ كذلك الأصولية البروتستانتية والسياسة الخارجية الأمريكية، الشروق، (٢٠٠١). ونظرا لأهمية هذا الموضوع وتوفر كثير من المعلومات لدينا حول هذا الاتجاه ومتابعتنا اليومية لخطاب الإدارة الأمريكية منذ تولى بوش الرئاسة حيث احتوى على كثير من المفردات الدينية، آثرنا أن نفرده فصلًا موجزاً فى هذا الكتاب، على أن نخصص كتاباً تفصيلياً عن هذا الاتجاه مدعم

بالتفاصيل والوثائق والخرائط والإحصائيات والجداول، كذلك القاعدة الاجتماعية التي تدعمه، خاصة مع تزايد الكتابات حول هذا الاتجاه إما بشكل سطحي أو ملتبس أو بالتوصل منه. وقد رصدنا هذه الكتابات التي فيما هي تتصل وتنفي تؤكد، وفيما هي تتناول الموضوع بسطحية تربك القارئ الكريم.

وقد اعتمدنا في هذا الفصل الموجز على محاضرة ألقيناها في برنامج حوار الحضارات بكلية الاقتصاد الذي أشرف بعضوية هيئته الاستشارية، والذي قامت بتأسيسه الأستاذة الدكتورة نادية مصطفى.

(ج)

وقد عمدنا أن نتناول موضوع كتابنا هذا من خلال الأدبيات الأمريكية نفسها وليس من خلال انطباعات خارجية، فهم الأهمية بمكان دراسة الظاهرة من داخلها، أو بلغة أخرى فهم أمريكا من داخلها وبلسان كبار سياسيينها ومفكراتها الاستراتيجيين. وكنا نخطط أن نقدم بالدراسة والتحليل نتاج المراكز البحثية والجماعة البحثية في أمريكا فيما يتعلق بمستقبل الولايات المتحدة بعد ٩/١١، وبالفعل قمنا برصد أعمال الكثير من المراكز البحثية مثل:

* معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى The Washington Institute For Near East Policy، والذي عقد مائدة مستديرة شارك فيها كل من:

برنارد لويس، أهوديا أري، جوديث ميلر، بعنوان:

«War on Terror The Middle East Dimension».

* مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

«Center For Strategic and International Studies».

هذا بالإضافة إلى العديد من الكتب والدراسات، ولكن رأينا أن نفردها كتاباً خاصاً، فمتابعة هذه الأدبيات مهم للغاية حيث معرفة كيف يرون الحدث ومستقبل أمريكا من جانب كذلك إدراك كيف يقومون بذلك؟

لقد استفدنا -ولاشك- كثيراً من الكتب والدراسات التي كنا بدأنا في جمعها

حول المواطنة والعمولة في العاميين الماضيين ، فى إطار دراسة المواطنة فى الخبرة الغربية وتطور الدولة فى الغرب ، وفى سياق التحولات العمولة ، أكثر من مائة كتاب ومرجع كان لها دور فى توسيع زاوية الرؤية وتنوع مجالات الاهتمامات وتعددتها وتشابكها ، وقد استفدنا من بعضها - خاصة فى مجال العمولة - فى هذا الكتاب ، هذا وقد حاولنا أن نبقى على التقليد الذى حرصنا عليه فى كتبنا السابقة ، ألا وهو استخدام الرسومات التوضيحية ، والتى استفدنا من عملنا فى مجال التنمية فى توظيفها لتوضيح الأفكار وبلورتها .

(د)

وبعد . . لا يسعنى إلا أن أطلب من الله أن يحوز هذا الجهد تقدير القارئ الكريم واحترامه ، وهو أمر لمسته منذ الاحتفاء بكتابتى الأول «الحماية والعقاب : الغرب والمسألة الدينية فى الشرق الأوسط» والذى يعد المرجع الوحيد باللغة العربية حول قانون الحرية الدينية ، والذى اعتبرنا إصداره مرحلة من ضمن مراحل خمس حول علاقة الغرب بالمسألة الدينية ، بالإضافة إلى تقديم تاريخ المواطنين الأقباط فى مصر من زاوية المواطنة . ثم كتابى الثانى «الأصولية البروتستانتية والسياسة الخارجية الأمريكية» الذى بات مرجعا مركزا جدا حول هذا التيار .

ولا يفوتنى أن أشكر كل من أتاح لى فرصة التعبير عن الأفكار الأولية لهذا الكتاب عقب ٩ / ١١ مباشرة ، وأخص بذلك الأديب الكبير جمال الغيطانى لجريدة أخبار الأدب ، والأستاذ أحمد الجمال لجريدة الخليج ، والأستاذ جورج ناصيف لجريدة النهار البيروتية .

وأخيراً لا بد من تقديم شكر خاص ووافر للصديق المهندس عادل المعلم لمتابعته الدءوب هذا النص وملاحظاته المهمة والقيمة وتشجيعه المستمر وللحوارات الشيقة التى دائما تدور بيننا ، كذلك كل معاونين بمكتبة الشروق الدولية وعلى رأسهم الأستاذ عبدالعزيز النجار ، الذين تابعوا إصدار الكتاب فى زمن قياسى لتأخرى فى تسليمه ، حيث كان من المفروض أن ينشر فى سبتمبر ٢٠٠٢ .

سمير مرقس

يناير ٢٠٠٣

(١)

صدام «العولة» في «المركز»
و«الخصوصيات الثقافية» في «الأطراف»



تمهيد نظري

١ - بعد مرور ما يقرب من عام ونصف على أحداث ١١ سبتمبر، باتت الحاجة ملحة لإعادة قراءة رد الفعل الأمريكي في إطار الرؤية الأمريكية للعالم منذ بدء توسع أمريكا خارج حدودها في القرن التاسع عشر إلى يومنا هذا. وبالرغم من جسامته الحدث، إلا أن التحرك الأمريكي التالي - في تقديرنا - لم يكن خروجاً أو انحرافاً عن المسار الذي دأب هذا التحرك على السير فيه على مدى قرنين. وفي هذه الدراسة سنحاول الاقتراب من الرؤية الحاكمة لهذا التحرك - تاريخياً - وما ترتب عليها من ممارسات سياسية مست المجتمع الدولي International Society بما يضم من دول متنوعة.

٢ - إن أحد أهم الاستدعاءات التي استدعت عقب ما جرى في ١١ سبتمبر، هو «عودة المقدس» (بحسب تعبير برتران بادى) إلى مسرح العلاقات الدولية، وهو ما تجلّى في خطاب سياسى يحمل مفردات ذات طابع دينى، كذلك مشاركة قوى اليمين الدينى في أمريكا فى الحكم للمرة الأولى فى تاريخها. ولكن السؤال الذى يجب أن يطرح نفسه هل كان المقدس مستبعداً من العلاقات الدولية؟ واقع الحال أن الإجابة عن هذا السؤال هو ما سنحاول إنجازه فى هذه الدراسة، حيث نتعرض لأوروبا أولاً، وندرس موقع الدين فى العلاقات بين القوى الأوروبية، ثم بزوغ القوة الأمريكية على المسرح الدولى فى السياق الأوروبى، والفرق بين أوروبا وأمريكا بالرغم من وعاء الحضارة الغربية الذى يضمهما من حيث التوسع وموقع الدين فى السياسة الخارجية، ومسيرة السياسة الخارجية الأمريكية على مدى قرنين.

٣ - إن الفكرة المحورية التى نعتمدها فى هذه الدراسة تنطلق من النتائج التى أتى بها صلح وستفاليا عام ١٦٤٨م (سندرس تفاصيل هذا الموضوع فى الفصل الثانى من الدراسة) حيث وضع حداً للصراعات بين القوى الأوروبية، والتى كانت قائمة

على أسس دينية ، و واكب ذلك ميلاد الدولة القومية القائمة على أسس علمانية . بيد أن الغرب الأوروبي فى إطار توسعه خارج حدوده . كان يوظف البعثات التبشيرية باعتبارها إحدى وسائل الهيمنة إلى جانب الاقتصاد والقوة العسكرية . لقد كانت المفارقة هى أن استبعاد الدين داخل النموذج الغربى الأوروبى ، والذى توافقت عليه القوى الأوروبية لم يمتد إلى الدول التى استعمرتها أوروبا ، حيث كانت الصراعات الدينية الثقافية وسيلة لبقاء القوى الأوروبية مهيمنة على هذه المستعمرات ، بل أكثر من ذلك دعمت أنظمة حكم تناقض شعوبها ، وأثارت البعثات التبشيرية الفرقة - أكثر مما وحدت .

٤ - فى هذا السياق بزغت أمريكا كقوة جديدة فى إطار المنظومة الغربية مستخدمة نفس الوسائل والأدوات التى استخدمتها أوروبا فى توسعها ، الفرق الوحيد بين الحالتين الأوروبية والأمريكية هو فى موقع الدين من علاقات كل منهما الدولية . لقد انطلقت أوروبا فى علاقاتها الدولية تحكمها مفاهيم وستفاليا وجاء الدين وسيلة للهيمنة ، بينما أمريكا تحركت فى علاقاتها الدولية باعتبارها النموذج الذى يجب أن يحتذى «دينياً - أخلاقياً واقتصادياً واجتماعياً» . إن التحرك الأمريكى موضوعياً كان متحرراً من مفاهيم وستفاليا ، خاصة وأن القارة الأمريكية ولدت تحمل الدين والمجتمع معاً فى الوقت نفسه ، حيث لا يوجد فارق زمنى بين البشر والدين كما هى الحالة فى أوروبا أوحى فى العالم كله . كذلك تأسست القارة الجديدة على أرضية مصالحة بين الدين والمجتمع ، بين البروتستانتية التطهيرية والأرض الجديدة ، وهو ما لم يحدث فى أوروبا (سندرس المسار الأمريكى بداية من القسم الثالث) .

٥ - بيد أن المجتمع الدولى ظل يحمل شرعية وستفاليا Legacy of Westphalia أى التأكيد على فكرة الدولة القومية وسيادتها واستبعاد الدين من الحكم وذلك فى إطار أوروبا ، والتأكيد على الدولة القومية بحسب النموذج الأوروبى فى الدول المستعمرة ثم المستقلة بعد ذلك مع حصار الصراعات الدينية والإثنية والعرقية من دون حسم ، ويات الأمر ، وبحسب برتران بادى ، كما لو كانت قومية أوروبا قومية حكم ، وعلى النقيض نجد قومية دول العالم الثالث قومية صراع حتى بعد أن نالت استقلالها . ولا اعتبارات ترتبط بمولد قوة تحمل طابعاً اشتراكياً فى بداية القرن العشرين تبعها كتلة دولية تحمل نفس الطابع ، كانت السمة الرئيسية للنظام الدولى

على مدى القرن العشرين تقريباً سمة صراعية بين الكتلتين الرأسمالية الغربية والاشتراكية الشرقية، وعليه توارت الرؤى الثقافية والدينية على مدى سنوات الحرب الباردة. وإن كان هذا لم يمنع الولايات المتحدة الأمريكية أن تستعيد مفردات دينية فى صراعها الأيديولوجى مع الاتحاد السوفيتى، وإن أعطتها طابعاً أخلاقياً، ومما تجدر الإشارة به هو أن المدخل الأخلاقى - الدينى هو أحد المداخل المختلفة لدراسة العلاقات الدولية بحسب مارسيل ميرل.

٦- وما لاشك فيه أن إدارة الرئيس ريجان (١٩٨٠-١٩٨٨م) كانت نقطة تحول حاسمة فى تاريخ الإدارات الأمريكية المتعاقبة من حيث توظيفها للدين فى سياستها الخارجية، ومن ثم حضوره كعنصر فاعل واضح ومباشر فى العلاقات الدولية، ولم يعد الأمر يحتاج إلى اللغة الأخلاقية - القيمية التى تخفى المضمون الدينى بالنسبة لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية، وفى الوقت نفسه التأكيد على خصوصية أمريكا فيما يتعلق بسياساتها الخارجية مقارنة بالنموذج الأوروبى، كما أوضحنا سابقاً، النموذج الأوروبى حيث الدين موظفاً فى السياسة الخارجية، بينما الدين فى الحالة الأمريكية جزء من النموذج المطلوب انتشاره، وإن كان تحقيق المصلحة فى الحالتين هو الهدف.

٧- ولعل الحضور الدينى فى الخطاب السياسى الأمريكى جاء بتزامن تأثيرات داخلية ومستجدات دولية خارجية حدثت فى الوقت نفسه. فبالنسبة للداخل الأمريكى، صعد اليمين الدينى الذى عرف طريقه إلى العمل السياسى ليشكل عنصراً ضاعطاً على الإدارة الأمريكية دون أن يشارك فى السلطة، وإن استفاد من حكم المحافظين الجدد وانعكس ذلك على الخطاب السياسى للرئيس ريجان. أما على المستوى الخارجى فنجد الثورة الدينية الخومنية، والتى تجاوزت بحدوثها الحدود الجغرافية الإيرانية لتشكل بداية لانبعث إسلامى ممتد، وفى الوقت نفسه انتشار حركة لا هوت التحرير فى أمريكا اللاتينية، والتى تعتبرها الولايات المتحدة الفناء الخلفى لها، باعتبارها حركة ثقافية اجتماعية تعمل على إثارة وعى الجماهير ضد أنظمة الحكم العسكرية والمصالح الاقتصادية للشركات الأمريكية التى تدير البلاد، وانحياز الكنيسة الكاثوليكية ضد المقيهورين. إنها لحظة تاريخية شهدتها العالم حيث الإحياء العالمى للأفكار الدينية، وبدء نشاط حركات اجتماعية ذات

طابع دينى . وما جعل هذه الظاهرة ذات طابع عالمى هو أنها أخذت طريقها فى الوجود متجاوزة القوميات والأوطان ، فأصبحت عولمة الطابع على المستويين الفكرى والحركى Transnational Ideas And Movements .

٨- ومع تفكك الاتحاد السوفييتى والمنظومة الاشتراكية وانتهاء الحرب الباردة دخل النظام الدولى مرحلة جديدة ، فهناك طرف منتصر يعبر عن نفسه بأنه قوة عظمى وحيدة Lonely Super Power ويمارس سلوكاً إمبراطورياً ظنه البعض جديداً على الولايات المتحدة الأمريكية ، وهو ما سنعرف لاحقاً فى القسم الثالث من الدراسة أنه منذ الوهلة الأولى للتوسع الأمريكى كان الإدراك الإمبراطورى يحكم هذا التوسع أى منذ القرن التاسع عشر .

وبدا الطرف المنتصر يشر «بالعولمة» والتى تعنى إعادة صياغة العالم بحسب النموذج المنتصر على كل المستويات ، بيد أن مجريات الأمور أشارت إلى أمرين هما :

الأول ، بحسب برتران بادى ، إلى أن بنية النظام العالمى الجديد تتجه إلى الحد من إنتاج الإقليمية وإلى تعقيد هذه العملية إلى ما لانهاية . . النموذج القومى للأصل الغربى ، وقد عجز عن اكتساب الطابع العالمى ، يبدو ضعيفاً لتأثره بالديناميات الاجتماعية والثقافية ، وهو ما يسبب اختلالاً مزدوجاً : فالتجزئة المتزايدة للذاتيات الإقليمية من شأنها أن تجعل إنشاء نظام دولى ومتكامل بالفعل أمراً مشكوكاً فيه بدرجة متزايدة ، والتعايش بين أشكال مختلفة لتحقيق الذاتية يولد أزمات هوية تزداد حدتها شيئاً فشيئاً .

الثانى : وهو ما عبر عنه بنيامين باربر ، بالجهاد فى مواجهة عالم ماك ، حيث أصبح المبدأ المحورى الذى يحكم السياسة الدولية هو الصراع بين قوى الخصوصيات الدينية والقبلية وبين القوى الكونية الاقتصادية والبيئية والتجارية للعولمة . (يشار إلى أن الطبعة الجديدة من الكتاب والتى صدرت عقب أحداث ١١ سبتمبر قد أضيفت لها مقدمة جديدة ، يحاول فيها المؤلف أن يفرق بين الدين والإرهاب ، وفى الوقت نفسه يؤكد على أن المعركة الحقيقية هى المعركة من أجل الديمقراطية فى إطار التعددية الثقافية . .) .

٩- لقد أدت «العولمة» التى يشر بها النموذج الأمريكى المنتصر إلى بدء يقظة

الهويات الذاتية لكثير من الجماعات والقوميات خاصة وأن العولمة قد حملت الكثير من الرؤى والتصورات التي حملت للعالم كى تتبع قسرا . وقد رصد هذه العلاقة كثير من الباحثين بداية من المفكر الكبير جيندز فى كتابه «Consequences of Modernity» حيث ذكر أن العولمة «تفكك بقدر ما تنسق وتساوى فى الدمج» Fragments as it coordinates وتلاه كثير من الباحثين الذين اهتموا بدور الدين فى ظل العولمة حيث :

- أصبح الدين قوة فاعلة بحسب Peter Beyer .

- والدين ذو رسالة فى إطار العولمة بحسب Malcolm Waters .

- تأكيد الهوية بحسب Phil Marfleet .

اتفق كل من تصدى لموضوع الدين فى ظل العولمة على أن التحديث الاقتصادى والعولمة والمتغيرات المطردة ، قد أطلقت همة شعوب العالم الثالث فى البحث عن هوياتها ، والتي وجد البعض أنها جديرة أن تقاوم بالاستحضار والتفعيل ضد ما تأتى به رياح العولمة . ومن ثم أصبح الدين فى إطار المجتمع الدولى حاضراً فى مواجهة ما تطرحه العولمة من مفاهيم وأفكار وممارسات ولم تنج أمريكا نفسها من ذلك ، وهو ما ظهر جلياً من الصعود البارز لقوى اليمين الدينى .

بيد أن هذه الخلفية لا يجب أن تنسينا جوهر المصلحة القومية العليا للقوة المنتصرة ، والتي ليست - بالقطع - دينية ، وإنما الدين يستدعى بهدف تغطية المصالح الحقيقية . وفى هذا السياق تأتى مقولات هنتجتون بعد الحرب الباردة لتحويل النظر عن حقيقة المصالح ووسم العلاقات الدولية بطبيعة صراعية بين الحضارات والثقافات والأديان . . ومحاولة «تدين» العلاقات الدولية .

١٠ - ففى صراع الحضارات ، وضع هنتجتون تصورات له لأمريكا والعالم ، فى زمن ما بعد الحرب الباردة ، حيث «الثقافة» تصبح مصدرا للصراعات الرئيسية بين البشر . وعليه تحل ظاهرة الصدام الحضارى محل الحرب الباردة التى كانت بين معسكرين مختلفين فى نظمهما الاقتصادية والسياسية . كما أعاد النظر فى خريطة العالم ، حيث الحدود الفاصلة بين دولها هى الحدود الحضارية ، وليست الحدود

السياسية والأيدولوجية مثلما كان الحال فى الحرب الباردة، وهذه الحدود هى نفسها خطوط المعارك. ومن هنا عدد سبع حضارات رئيسية بالإضافة إلى أخرى ثامنة (محتملة) -بتعبيره-، هم:

«الغربية، الأمريكية اللاتينية، الأرثوذكسية، الإسلامية، الكونفوشوسية، الهندوسية، اليابانية، وربما الأفريقية».

وبالرغم من الخلط فى تحديد مفهومى الثقافة والحضارة من جهة، والحضارة والدين من جهة أخرى، إلى أنه يخرج بأن نزاعات المستقبل ستحدث على امتداد خطوط التقسيم الثقافية التى تفصل هذه الحضارات الواحدة عن الأخرى. وفى محاولته لتفسير ما أسماه «خطوط التقسيم» نجده يستعيد مفهوم: الغرب والشرق إلى الأذهان، كذلك نجده يفرق بين المسيحية الغربية وبين المسيحية الشرقية (الأرثوذكسية) والمسلمين ويقول ما نصه:

«أخذت خطوط الانقسام بين الحضارات تحل محل الحدود السياسية والأيدولوجية للحرب الباردة باعتبارها نقاطاً تفجر الأزمات والمذابح. فقد بدأت الحرب الباردة عندما قسم الستار الحديدي أوروبا سياسياً وأيدولوجياً. وانتهت الحرب الباردة مع انتهاء هذا الستار. ومع اختفاء الانقسام الأيدولوجى لأوروبا، فإن الانقسام الثقافى لأوروبا بين المسيحية الغربية من ناحية، والمسيحية الأرثوذكسية والإسلام، من ناحية أخرى، قد عاود الظهور».

ويلاحظ أنه فى النص الإنجليزى يميز بين المسيحية الغربية وبين الأرثوذكسية بشكل واضح، حيث لم تتضمن الترجمة العربية للكتاب هذه الأسطر، حيث قال هنتنجتون نصاً:

“Orthodox. Several Scholars distinguish a separate orthodox Civilization centered in Russia and separate from western Christendom..”

«العديد من الباحثين يحددون بأن هناك حضارة أرثوذكسية منفصلة، مركزها روسيا، يمكن تمييزها عن العالم المسيحى...»

وهنا العالم المسيحى هو العالم الغربى، بالنسبة له، فالغرب يعنى العالم

المسيحي الغربى، ويضيف أن الحضارة الغربية هى حضارة أوروبية تاريخيا، وفى الوقت الحالى هى حضارة أوروبية أمريكية أو شمال أطلنطية.

وفى ضوء ما سبق يقول إن النزاع وفق خط الانقسام بين الحضارتين الغربية والإسلامية مستمر منذ ١٣٠٠ سنة وإلى الآن. ويؤكد على ديمومة الصراع الذى سوف يُدعم بالاختلاف العرقى والإثنى. ويضيف أن كل ما هو غير غربى سيكون فى جانب وفى مواجهة الغرب رافعا مقولة «الغرب ضد الباقي» The West and the Rest. ويلاحظ أن الحضارتين الوحيدتين اللتين ميزهما هتنتجتون على أساس دينى هما: «الأرثوذكسية والإسلام»، وهما أيضا سيظلان فى الحالة الصراعية مع الغرب، حيث إنه بالرغم من إطلاق مقولة «الغرب والآخرين»، مما يوحى بأن كل الآخرين معا، إلا أنه يعيد طرح إمكانية أن يكون البعض من الآخرين مع الغرب إذا أرادوا أن يكونوا غربيين، وفى الوقت نفسه غير متاح هذا التحول للإسلام والأرثوذكسية. فالتحول إلى المعسكر الغربى يكون فى إطار ما يحكم المصلحة الغربية ويذكر:

«من الواضح أنه ما يتفق فى الأجل القصير مع مصلحة الغرب، أن يتدعم التعاون والوحدة المتزايدة داخل حضارته، وخصوصا بين العنصرين الأوروبي والأمريكى الشمالى، وأن تدمج فى الغرب مجتمعات فى أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية ثقافات قريبة لثقافات الغرب، وأن يتم الحفاظ على علاقات التعاون مع روسيا واليابان وبالتالي تعزيزها، ومنع تصاعد النزاعات المحلية داخل الحضارات إلى حروب كبيرة، والحد من توسع القوة العسكرية للدول الإسلامية والكونفوشوسية والاعتدال فى تخفيض القدرات العسكرية الغربية، والحفاظ على التفوق العسكرى فى شرق آسيا وجنوبها الغربى، واستغلال الخلافات والنزاعات بين الدول الكونفوشوسية والإسلامية، ودعم المجموعات الحضارية الأخرى المتعاطفة مع القيم والمصالح الغربية، وتقوية المؤسسات الدولية التى تعكس المصالح والقيم المشروعة للغرب... وفى المدى الأطول، سيتطلب الأمر اتخاذ تدابير أخرى. فالحضارة الغربية غربية وحديثة فى آن معا... ويقتضى هذا أن يحتفظ الغرب بالقوة الاقتصادية والعسكرية الضرورية لحماية مصالحه بالنسبة إلى هذه

الحضارات» . (يلاحظ هنا محاولة الفصل بين روسيا كدولة لها مصالح سياسية مع أمريكا وبين كنيسةها الوطنية الأرثوذكسية، وهو ما ظهر جلياً في رحلة بوش إلى روسيا في مايو ٢٠٠١م حيث التقى بالقيادات غير الأرثوذكسية في السفارة الأمريكية بناء على توصية لجنة الحرية الدينية).

إن القراءة المتأنية لأطروحات هنتنجتون ووضعها في سياقها التاريخي لا تخرج عن جوهر المدرسة الاستشراقية، والتي تقوم على قاعدتين هما:

١- التباين المطلق.

٢- السجل التاريخي.

فبالنسبة للقاعدة الأولى؛ تعنى أن هناك تميزاً بين الغرب والشرق؛ بسبب التفوق الغربى والموجود بالجوهر وبالطبيعة فى المنظومة الغربية، وسيبقى الأمر كذلك.

أما القاعدة الثانية؛ فتعنى ديمومة الصراع، الأمر الذى يكرس ثنائية:

الانتصار-الهزيمة، ومن ثم التمييز الوجودى والمعرفى.

إن ما طرحه هنتنجتون قد وضع تصوره الأول برنارد لويس فى كتابه: ثقافات فى صراع Cultures In Conflicts وقام بتطويره هنتنجتون وأعطاه بعده الاستراتيجى والسياسى والتفصيلى، وهى مهمة أجاد عملها فى كل مرحلة تاريخية من مراحل النظام الدولى من خلال كتابه:

※ الأنظمة السياسية فى مجتمعات متغيرة.

※ الموجة الثالثة.

حيث تقديم التصورات النظرية التى تتلاءم مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية فى كل مرحلة تاريخية.

١١- لقد كانت مهمة هنتنجتون ومن خلفه مدرسة كاملة من النخبة الأمريكية ذات الانتماء اليميني هو التأكيد على أن الصراع العالمى هو صراع ثقافات وأديان وليس مصالح، كذلك محاولة تفسير تقدم الدول وتأخرها بحسب الحالة الثقافية والانتماء الدينى. فبعد أن أسس لذلك عقب الحرب الباردة بمقالته الشهيرة صدام

الحضارات عام ١٩٩٣م، والتي نشرت فى كتاب موسع عام ١٩٩٦م، ها هو ومعه كوكبة من المفكرين يصدرّون كتابا بعنوان أمور ثقافية Culture Matters عام ٢٠٠٠م حيث يرجع للعوامل الثقافية وحدها دون غيرها مهمة تشكيل التنمية الاقتصادية والسياسية. ويؤكد غيره لورانس هاريسون على أن التخلف هو حالة ذهنية، وبالتالي لا يعترف بنظريات التبعية أو التخلف أو دراسات التنمية، بل هناك من يحيل التخلف إلى العوامل الجغرافية والمناخية، إنها تعبئة رعتها أكاديمية هارفارد للدراسات الدولية ودراسات المناطق Area Studies، وهو الاسم المعاصر البديل للدراسات الاستشراقية. ويمكن هنا أن نشير إلى مدى التقارب الفكرى لهذه النخبة وما صدر من بيانات ودراسات عقب ١١ سبتمبر تحاول التركيز على ثنائية «نحن» و«هم»، وعدم إعطاء فرصة دراسة أسباب التخلف التى ربما يكون قد ساهم الغرب فى حدوثها.

١٢- وفى دراسة نقدية مهمة صدرت عقب أحداث ١١ سبتمبر بعنوان «البرابرة والحضارة فى العلاقات الدولية Barbarians and Civilization In International Relations». حيث يشير المؤلف -مارك سالز- إلى فكرة ثنائية المتحضرين والبرابرة، التى كان يروج لها الفكر الغربى ويوظفها سياسيا فى العلاقات الدولية، تاريخيا، بل وكانت من عناصر مشروعه التوسعى الكولونيالى. لقد طرحت الحضارة الأوروبية نفسها بالنسبة للآخرين باعتبارها النموذج الكلى الذى يجب استلهامه والاقتداء به من قبل الآخرين غير الأوروبيين: البرابرة. وتؤكد الدراسة على أن طرح هتنتجتون ما هو إلا استمرار خطاب معين معروف تاريخيا فى حقل العلاقات الدولية. وقد استعيد هذا الخطاب بعد نهاية الحرب الباردة حيث الغرب هو التقدم والأمن والعقلانية، أما الباقون فيفتقرون إلى الحضارة ولا عقلانيين وينحون نحو العنف والفوضى.

والحادث الآن هو أن هناك محاولة توحيد الغرب تحت قيادة الولايات المتحدة تجاه تهديد البرابرة، والبرابرة ليسوا فقط من خارج الغرب بل كل من يرفع شعارات حقوقية ويدافع عن العدل الاجتماعى ويناهض العولمة حتى داخل الغرب.

صفوة القول إن ما قدمته المدرسة الاستشراقية الجديدة^(*)، أو «المناطقية» بحسب المصطلح المستخدم فى الجماعة الأكاديمية الأمريكية، قد قدم الغطاء السياسى والفكرى اللازمين للإدارة الأمريكية فى توسعها الجديد وتأكيد انتصارها الكوكبى . وسوف نتعرض لاحقا لمفهوم القوة الذى أسس له «أيدولوجيو الإمبريالية الأمريكية»، بحسب تعبير طارق على فى كتابه «صدام الأصوليات» عند الحديث عن إدارة بوش، والتي فى تقديرنا تعبير عن «اليمين النقى»^(***): السياسى والدينى، وهو المصطلح الذى قمنا باستخدامه منذ وقت مبكر عقب أحداث سبتمبر ٢٠٠١م، ولفتنا النظر إلى مجموعة السياسات التى تعكس رؤية محافظة تجاه العالم سياسيا ودينيا، ليس عقب ١١ سبتمبر، وإنما منذ تولى الرئيس بوش الابن المسئولية، وكيف أنه وللمرة الأولى فى تاريخ أمريكا ومن خلال إدارة بوش الابن، يشارك اليمين الدينى فى الحكم.

وتعمل هذه الإدارة على إسقاط رؤيتها المحافظة الدينية والسياسية على العلاقات الدولية، بحيث يكون الهدف هو «تغطية المصالح»، وبدلا من وصف العلاقة بين أمريكا والعالم تحديدا دقيقا، والذى فى تقديرنا علاقة صدام بين أمريكا التى تروج للعملة الشرسنة من موقعها كمركز للعالم، وبين عالم ثالث ليس لديه من قدرات للمقاومة سوى استدعاء خصوصياته الثقافية فى مواجهة الظلم والفقر، الأمر إذن ليس فى صورته المباشرة صداما دينيا أو ثقافيا.

* * *

(*) استخدمنا هذا التعبير فى تعليقنا على نص ترجمناه لبرنارد لويس بعنوان «الغرب والشرق الأوسط» عام ١٩٩٩م. كذلك فى ندوة شاركنا فيها عن حوار الحضارات: الرؤى الغربية للديموقراطية فى ٢٤/١٠/٢٠٠٢ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

(**) نستخدم هذا التعبير بالمعنى السلبي، وقد وضعناه عنوانا لمقال نشر فى أعقاب ١١ سبتمبر ٢٠٠١م فى جريدة أخبار الأدب.

(٢)

الدين فى العلاقات الدولية الأوروبية قبل بزوغ الولايات المتحدة

أولاً: حرب الثلاثين سنة ومعاهدة وستفاليا ومولد نظام دولى جديد

ثانياً: التوسع الأوروبى وبدء توظيف الدين دولياً

أولاً: حرب الثلاثين سنة ومعاهدة وستفاليا ومولد نظام دولى جديد

مع مطلع القرن السابع عشر، نشبت حرب ممتدة عرفت تاريخياً بحرب «الثلاثين عاماً» (١٦١٨-١٦٤٨م)، اشتركت فيها كل دول أوروبا تقريباً باستثناء روسيا. وقد كانت هذه الحرب تعكس صراع المصالح بين دول أوروبا والرغبة فى مد النفوذ السياسى، والتوسع الإقليمى، والسيطرة على المقدرات الاقتصادية. وقد تغطى هذا الصراع بغطاء دينى «كاثوليكي- بروتستانتي». حيث بدأت الحرب بين الأقاليم الألمانية التى تعتنق المذهب البروتستانتي، والنمسا الكاثوليكية، ثم تورطت فيها السويد فى الشمال وفرنسا فى الجنوب. فالسويد من جانبها خشيت من امتداد نفوذ أسرة الهابسبرج فى بحر البلطيق، الذى كانت تحاول أن تجعل منه بحيرة سويدية. وفرنسا من جانبها كان لديها تاريخ من العداء للهابسبرج واعتبار أملاكها التى تقع فى شرق فرنسا ميداناً للتوسع الفرنسى. لم يكن من السهل آنذاك الفصل بين ما هو دينى واقتصادى وسياسى عملياً، بيد أن الوجه الدينى كان يغطى على المصالح الحقيقية الاقتصادية والسياسية. فمُنذ أن تحقق الإصلاح الدينى فى ألمانيا نجدها وقد انقسمت إلى معسكرين أحدهما كاثوليكي والآخر بروتستانتي، وانتهى ذلك النزاع بعقد صلح أوجسبرج الدينى سنة ١٥٥٥ م. إلا أن هذا الصلح لم يستطع أن يضع حلولاً لبعض المشاكل على أرض الواقع مثل: مشكلة أملاك الكنيسة الكاثوليكية فى الإمارات اللوثرية، كذلك مشكلة العقيدة الكالفينية التى أخذت تنتشر فى أوروبا، ولم يعترف بها صلح أوجسبرج. هذا بالإضافة إلى محاولة الكنيسة الكاثوليكية مع الأباطرة والأمراء الذين ينتمون إليها للحد من انتشار البروتستانتية فى الإمارات الألمانية ثم الأوروبية.

إن المشاكل سالفة الذكر ذات الطابع الدينى كانت تخفى إشكاليات سياسية مركبة. فالقارئ للتاريخ الأوروبى منذ القرن الخامس عشر يجد «موزاييك» غاية فى التعقيد، الأمر الذى أدى فى النهاية إلى حرب الثلاثين سنة وتوقيع صلح وستفاليا.

لقد ظلت أوروبا لفترة طويلة تحكم «بحكم مزدوج» يتألف من البابا والإمبراطور، وكان لقب الإمبراطور يتم الاعتراف به رسمياً بعد أن يتوج البابا الحاكم الجديد. وعرفت الإمبراطورية باسم «الإمبراطورية الرومانية المقدسة Holy Romen Empire»، وبناء عليه كان الإمبراطور يكتسب صلاحيات مطلقة تكاد تكون إلهية. ومنذ عام ١٤٣٨م وحتى سقوط الدولة الرومانية المقدسة، بقي تاج الإمبراطورية في حقيقة الأمر وراثياً في أسرة هابسبرج Habsburg النمساوى. لقد لعبت هذه الأسرة دوراً مهماً بعد ذلك لاسيما مع انتخاب شارل الخامس إمبراطوراً على الإمبراطورية الرومانية الجرمانية المقدسة عام ١٥١٩م. وقد كانت لشارل الخامس طموحات كبيرة للتوسع واستعادة الأملاك ومواجهة فرنسا، ويتزعم إسبانيا ويقودها للسيطرة على إيطاليا، ويتنصر على البروتستانت الألمان. ويتوق شارل الخامس إلى تنويع ابنه فيليب ملكاً، ولكنه واجه معارضة شديدة فالت الإمبراطورية إلى أخيه فرديناند الأول وابنه مكسميليان، وفي عام ١٥٢٢م تخلى شارل الخامس لأخيه، عن ممتلكات آل هابسبرج في النمسا وألمانيا. ثم في عام ١٥٥٨م، تنازل شارل الخامس رسمياً لأخيه عن لقب إمبراطور ألمانيا، الذي كان يحمله منذ عام ١٥١٩م، وصارت إليه جميع أملاك هابسبرج المتوارثة.

وبالرغم من أن فرديناند الأول ظل كاثوليكياً، إلا أنه لم يتخذ أى إجراء للقضاء على حركة الإصلاح، ولكنه ألغى نهائياً التقليد القديم الخاص باحتفال التتويج البابوى؛ مما يعنى أن البابوات قد حرّموا من أهم مقومات التدخل فى الشؤون الألمانية. والقارئ للخريطة الجغرافية لأوروبا من جهة وللقوائم التاريخية من جهة أخرى آنذاك، يمكن أن يلحظ هذا التداخل بين الدينى والسياسى والاقتصادى. فهأى إسبانيا تقوم بتوظيف الفكرة الدينية مدافعة عن الكثرة إبان حكم فيليب الثانى محاولاً السيطرة على إنجلترا؛ لتعينه فى توجيه ضرباته عام ١٥٨٨. ونجد مكسميليان الثانى ابن فرديناند (١٥٦٤-١٥٧٦م) الذى ورث النمسا والمجر وبوهيميا يميل إلى العطف على اللوثرية، ولكن صلته بإسبانيا ومصالح عائلته حالت دون اعتناقه اللوثرية رسمياً. خلف رودلف الثانى أباه مكسميليان الثانى (١٥٧٦-١٦١٢م) فى حكم النمسا والمجر وبوهيميا، ولكنه كان ينتمى إلى الكاثوليكية وقام بطرد المبشرين البروتستانت من فيينا مما دعم الكاثوليكية خاصة فى

النمسا . إلا أنه ثارت ضده ثورة انتهت بعزله وتولية أخيه ماتياس ، وقد سمح فى ولايته ببعض التنازلات للبروتستانت . فى هذه الظروف المتوترة وصل فرديناند الثانى إلى الحكم (١٦١٩ - ١٦٣٧م) ، وهو الذى تربى فى إحدى جامعات الجزويت (حركة رهبنة كاثوليكية) فكان متشدداً فى كاثوليكيته ، وعمل على إرجاع الكاثوليكية قسراً فى بعض المناطق . وفى بوهيميا تبدأ الحرب الطاحنة ، حيث صارت حكومتهم أكثر كاثوليكية وأشد طغياناً وهدمت الكنائس البروتستانتية . واجتهد الثوار فى براج فى الحصول على مساعدة الأمراء البروتستانت ، كما قرروا خلع فرديناند الثانى الذى صار إمبراطوراً - كملك لبوهيميا ، وأقاموا فردريك ورأس الاتحاد البروتستانتى ملكاً عليهم فى عام ١٦١٩م ، الأمر الذى أثار العالم الكاثولىكى ؛ إذ صار لأمير بروتستانتى حكم اثنتين من الإمارات السبع التى لها حق انتخاب الإمبراطور . فنشطت العصبة الكاثوليكية ، وعلى رأسها مكسميليان أمير بافاريا ، لنصرة أسرة الهابسبرج . انتهت المرحلة الأولى بانتصار الإمبراطورية ودخول جيش العصبة الكاثوليكية لبوهيميا ، مما أخرج الحرب من نطاقها المحلى إلى نطاق أوروبى دولى . وباتت أوروبا تخشى أن يجدد فرديناند بالاستعانة بإسبانيا أحلام شارل الخامس الخاصة بإعادة الوحدة الدينية فى ألمانيا وسيطرة الهابسبرج على أوروبا . وبدأ القلق يمتد إلى فرنسا والدانرك والسويد وانجلترا . ودخلت الحرب الممتدة مرحلتها الثانية وجاءت لصالح الكاثوليك . وبدأت المؤامرات ، فملك السويد كان متحمساً للبروتستانتية ، وهناك ريشلييه الذى كان وزيراً للويس الثالث عشر ، والذى لم يتردد فى تأييد البروتستانت بالرغم من أنه كان كاردينالاً كاثوليكياً ، وذلك حتى يمنع القوة النمساوية والإسبانية من النمو ، ويحل قوة الملكية الفرنسية بدلاً منها . وبدأ الخوف من توحيد ألمانيا الكاثوليكية فقام ملك السويد بغزو ألمانيا وأحرز البروتستانت تقدماً ؛ وذلك باكتساح وسط أوروبا حتى الدانوب والراين ، ولكن بموت ملك السويد نجح الإمبراطور باستعادة بعض المناطق ، بل وهزيمة الجيش السويدى فى ١٦٣٤م . وتغيرت التحالفات مرة أخرى حيث لجأ البروتستانت إلى فرنسا ، وباتت الحرب نزاعاً بين فرنسا والسويد من ناحية ، ضد النمسا وإسبانيا من ناحية أخرى ، ولكن على أرض ألمانيا .

واستمرت الحرب ولكن مع الوقت بدا واضحاً أن استمرارها لن يعود بأية

مكاسب حقيقية؛ لذا اتفقت الأطراف المتحاربة على الاجتماع فى وستفاليا Westphalia للتفاوض بشأن الصلح . ولكن ذلك لم يكن يعنى انتهاء القتال الذى استمر مع استمرار المحادثات حتى عام ١٦٤٨ م.

وفى ٢٤ أكتوبر ١٦٤٨م وقع صلح وستفاليا أو دستور أوروبا الجديدة . حيث كرس انقسام الإمبراطورية وغدا ملك فرنسا وملك السويد كفيلىن «للحريات الجرمانية» وتمتع الأمراء الألمان باستقلال يكاد يكون ناجزا . وتأمين توازن القوى فى الإمبراطورية بين الكاثوليك والبروتستانت ، واعترف بشرعية الكالفينية أسوة باللوثرية ، واستفاد الأمراء من هذا المبدأ : « الناس على دين ملوكهم » . لقد تعدى تأثير حروب الثلاثين عاما ونتائجها ألمانيا إلى أوروبا ، وذلك على جميع الأصعدة فقد أنهى صلح وستفاليا إحدى الفترات الحاسمة فى التاريخ الأوروبي الحديث ، وهى فترة الإصلاح الدينى والحركة المضادة لها والمسماة بالإصلاح الكاثوليكي . فبزغت فرنسا كقوة وأضعفت إسبانيا وتقدم هولندا كدولة مستقلة وتأثرت إيطاليا إلى حد كبير . وساهمت الحرب فى تحسين أحوال الفلاحين حيث اختفت فى النهاية طبقة عبيد الأرض ، واستفاد الفلاحون بسبب تدهور حال النبلاء ويبيعهم الأراضى لملاك من طبقات دنيا ، فمنحوا الفلاحين أحسن الشروط لاستغلال الأراضى .

يمكن القول إنه تأسس ما يمكن أن يطلق عليه «نظام وستفاليا» Westphalia System .

والذى يعد نقطة تحول مهمة فى التاريخ الأوروبي خاصة ، والنظام الدولى عامة حيث رسخ مايلى :

١ - مبدأ السيادة والمساواة فى العلاقات بين الدول .

حيث أقرت المعاهدة قاعدة تتمثل بضرورة احترام مبدأى السيادة والمساواة فى العلاقات الدولية للدول الأوروبية .

(أ) بالنسبة لمبدأ السيادة ، فإنه يتم الاعتراف بسلطة الدولة الوحيدة والمطلقة داخل حدودها . فالسيادة الإقليمية ستبرز كأساس للنظام الجديد واعتراف بالشخصية الدولية لعدد كبير من الأمم . وبروز مفهوم السيادة الوطنية للدولة واحترام السيادة الوطنية للدول الأخرى داخل النظام الإقليمى .

(ب) بالنسبة لمبدأ المساواة؛ حيث أكدت المعاهدة على المساواة القانونية بين جميع الدول المستقلة التي تتمتع بالسيادة دون النظر إلى عدد السكان أو مساحة الدولة أو ثرواتها. ولكل دولة صوت واحد، ولا يمكن فرض أية أحكام على الدول التي لا تقبل بها.

٢- ونتيجة لاندحار سلطتي البابا والإمبراطور باتت الأمور الدينية من اختصاص الدول نفسها.

٣- وضع الحدود الحاسمة بين الدول وإعادة رسم الخريطة ليس على أساس مقاطعات، وإنما على أساس دول.

٤- اختفاء سيطرة الدين باعتباره أساساً للسياسة الخارجية.

هذا ما أحدثته حرب الثلاثين عاما وما انتهت إليه من توجهات أقرها صلح وستفاليا وتأسيس «شرعية وستفاليا» Legacy of Westphalia ، والتي سيأخذ بها النظام الدولي بعد ذلك. صحيح أن ذلك لم يمنع الحروب. ولكن كان ذلك بتوجهات وتصورات أخرى. فحين أقدم لويس الرابع عشر على خوض حرب عام ١٦٦٧م، اعتبرت سياسته محاولة جديدة للهيمنة وبسط السيطرة، بدا أن أوروبا قد استوعبت الدرس جيدا. وكان صمام أمان لحفظ ما تم إنجازه في أوروبا مع بروز عوامل داخلية مركبة، هو أن يتم استثمار القوة الأوروبية في استعمار القارات الأخرى. فيكون لكل دولة أوروبية نطاق عمل وتحرك وفتح في هذه المستعمرات تجنباً للمنافسات والاصطدامات:

- إنجلترا والداغرك في أمريكا الشمالية، إسبانيا في أمريكا الجنوبية، هولندا في الهند الشرقية، فرنسا في أفريقيا ومصر، السويد في سيبيريا.

وكان الخروج خارج حدود أوروبا قد بدأ قبل ذلك، وتمت الكشف الجغرافية في القرن الخامس عشر، ولكنه استمر وترسخ بعد ذلك. المفارقة تكمن في أن الذهنية التي حكمت هذه الكشفوفات منذ البداية استمرت حتى بعد حدوث تطورات داخلية في أوروبا ذاتها كرست السيادة والمساواة وعدم توظيف الدين في العلاقات الدولية، ولكن اقتصر ذلك على أوروبا ولم يمتد إلى المستعمرات.

ثانياً: التوسع الأوروبي وبدء توظيف الدين دولياً

يمكن اعتبار الانطلاقات الكشفية الأوروبية أو التوسع الأوروبي من أهم الظواهر التي شهدتها العلاقات الدولية عبر التاريخ، ويمكننا أن نميز بين مرحلتين لهذه الانطلاقات الكشفية. المرحلة الأولى قبل تأسيس نظام وستفاليا، أى من القرن التاسع وحتى منتصف القرن السابع عشر، أما المرحلة الثانية فتبدأ من منتصف القرن السابع عشر وحتى الحرب العالمية الأولى. وتميزنا بين مرحلتين يعود إلى ما أحدثته وستفاليا في بنية القارة الأوروبية من دون أن تتغير فلسفة التوسع الأوروبي ذاتها، كذلك الوسائل التي يعتمدها هذا التوسع أخذاً في الاعتبار ما أوضحناه سالفاً حول ما ترتب على صلح وستفاليا، كما يشار هنا أن الولايات المتحدة الأمريكية قد دخلت إلى الحلبة الدولية مع مطلع القرن العشرين، كما سنوضح لاحقاً في الفصل التالي.

يمكن أن نعدد الانطلاقات الكشفية الأوروبية أو موجات التوسع الأوروبي بأربع انطلاقات - موجات وذلك كما يلي :

الانطلاقة - الموجة الأولى :

وجهت إلى المنطقة العربية اعتباراً من القرن الحادى عشر الميلادى من خلال حروب الفرنجة (المشهورة بالحروب الصليبية).

الانطلاقة - الموجة الثانية :

وجهت إلى القارة الأفريقية حيث وصل البرتغاليون إلى ساحل موريتانيا والسنغال وساحل غينيا وساحل سيراليون ثم نيجيريا فالكونغو وأنجولا بداية من عام ١٤٣٤م، وأدت هذه الموجة إلى اكتشاف رأس الرجاء الصالح عام ١٤٨٧م.

الانطلاقة - الموجة الثالثة :

وجهت إلى الأمريكتين بداية من عام ١٤٩٢م، حيث اكتشفت أمريكا ثم المكسيك عام ١٥٢٠م، ثم بيرو عام ١٥٣١م، وتوالى الاكتشافات.

الانطلاقة - الموجة الرابعة :

وجهت إلى جنوب آسيا، خاصة شبه القارة الهندية ثم جنوب شرق آسيا، وأخيراً شرقها.

ولاشك أن للانطلاقات الكشفية الأوروبية أسباباً داخلية ساهمت إلى حد

(ب) بالنسبة لمبدأ المساواة؛ حيث أكدت المعاهدة على المساواة القانونية بين جميع الدول المستقلة التي تتمتع بالسيادة دون النظر إلى عدد السكان أو مساحة الدولة أو ثرواتها. ولكل دولة صوت واحد، ولا يمكن فرض أية أحكام على الدول التي لا تقبل بها.

٢- ونتيجة لاندحار سلطتي البابا والإمبراطور باتت الأمور الدينية من اختصاص الدول نفسها.

٣- وضع الحدود الحاسمة بين الدول وإعادة رسم الخريطة ليس على أساس مقاطعات، وإنما على أساس دول.

٤- اختفاء سيطرة الدين باعتباره أساساً للسياسة الخارجية.

هذا ما أحدثته حرب الثلاثين عاما وما انتهت إليه من توجهات أقرها صلح وستفاليا وتأسيس «شرعية وستفاليا» Legacy of Westphalia ، والتي سيأخذ بها النظام الدولي بعد ذلك. صحيح أن ذلك لم يمنع الحروب. ولكن كان ذلك بتوجهات وتصورات أخرى. فحين أقدم لويس الرابع عشر على خوض حرب عام ١٦٦٧م، اعتبرت سياسته محاولة جديدة للهيمنة وبسط السيطرة، بدا أن أوروبا قد استوعبت الدرس جيدا. وكان صمام أمان لحفظ ما تم إنجازه في أوروبا مع بروز عوامل داخلية مركبة، هو أن يتم استثمار القوة الأوروبية في استعمار القارات الأخرى. فيكون لكل دولة أوروبية نطاق عمل وتحرك وفتح في هذه المستعمرات تجنباً للمنافسات والاصطدامات:

- إنجلترا والدانمرك في أمريكا الشمالية، إسبانيا في أمريكا الجنوبية، هولندا في الهند الشرقية، فرنسا في أفريقيا ومصر، السويد في سيبيريا.

وكان الخروج خارج حدود أوروبا قد بدأ قبل ذلك، وتمت الكشف الجغرافية في القرن الخامس عشر، ولكنه استمر وترسخ بعد ذلك. المفارقة تكمن في أن الذهنية التي حكمت هذه الكشفيات منذ البداية استمرت حتى بعد حدوث تطورات داخلية في أوروبا ذاتها كرست السيادة والمساواة وعدم توظيف الدين في العلاقات الدولية، ولكن اقتصر ذلك على أوروبا ولم يمتد إلى المستعمرات.

ثانياً: التوسع الأوروبي وبدء توظيف الدين دولياً

يمكن اعتبار الانطلاقات الكشفية الأوروبية أو التوسع الأوروبي من أهم الظواهر التي شهدتها العلاقات الدولية عبر التاريخ، ويمكننا أن نميز بين مرحلتين لهذه الانطلاقات الكشفية. المرحلة الأولى قبل تأسيس نظام وستفاليا، أى من القرن التاسع وحتى منتصف القرن السابع عشر، أما المرحلة الثانية فتبدأ من منتصف القرن السابع عشر وحتى الحرب العالمية الأولى. وتميزنا بين مرحلتين يعود إلى ما أحدثته وستفاليا في بنية القارة الأوروبية من دون أن تتغير فلسفة التوسع الأوروبي ذاتها، كذلك الوسائل التي يعتمدها هذا التوسع أخذاً في الاعتبار ما أوضحناه سالفاً حول ما ترتب على صلح وستفاليا، كما يشار هنا أن الولايات المتحدة الأمريكية قد دخلت إلى الحلبة الدولية مع مطلع القرن العشرين، كما سنوضح لاحقاً في الفصل التالي.

يمكن أن نعدد الانطلاقات الكشفية الأوروبية أو موجات التوسع الأوروبي بأربع انطلاقات - موجات وذلك كما يلي :

الانطلاقة - الموجة الأولى :

وجهت إلى المنطقة العربية اعتباراً من القرن الحادى عشر الميلادى من خلال حروب الفرنجة (المشهورة بالحروب الصليبية).

الانطلاقة - الموجة الثانية :

وجهت إلى القارة الأفريقية حيث وصل البرتغاليون إلى ساحل موريتانيا والسنغال وساحل غينيا وساحل سيراليون ثم نيجيريا فالكونغو وأنجولا بداية من عام ١٤٣٤م، وأدت هذه الموجة إلى اكتشاف رأس الرجاء الصالح عام ١٤٨٧م.

الانطلاقة - الموجة الثالثة :

وجهت إلى الأمريكتين بداية من عام ١٤٩٢م، حيث اكتشفت أمريكا ثم المكسيك عام ١٥٢٠م، ثم بيرو عام ١٥٣١م، وتوالى الاكتشافات.

الانطلاقة - الموجة الرابعة :

وجهت إلى جنوب آسيا، خاصة شبه القارة الهندية ثم جنوب شرق آسيا، وأخيراً شرقها.

ولاشك أن للانطلاقات الكشفية الأوروبية أسباباً داخلية ساهمت إلى حد

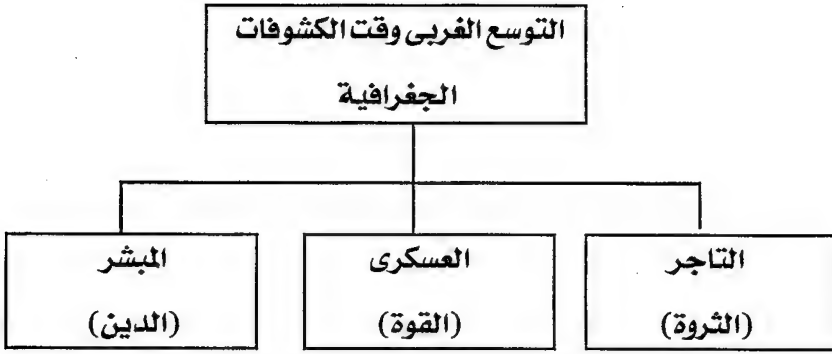
كبير فى أن تعجل بهذه الانطلاقات الكشفية . ففى تلك الفترة ظهر فى أوروبا ما يسمى بـ «أزمة الثروة الإقطاعية» ، والتي تمثلت فى زيادة التناقضات الداخلية لبنية النمط الإقطاعى وفى تفتيت الجماعات القروية ، وانخفاض عدد سكان الريف ، وتزايد حاجة الأمراء والنبلاء والإقطاعيين للنقود لشراء المزيد من السلع الترفيهية والمنتجات وتمويل الحروب .

وهذه الأزمة التى أجبرت رجال الإقطاع على تحرير أقدان الأرض ، وتحويل الربح من شكله العينى (السخرة أو التسليم الإجبارى لفنائض الإنتاج) إلى شكله النقدى . وهكذا أدى التطور المتسارع لاقتصاد التبادل أو الاقتصاد النقدى خلال الفترة المتأخرة من العصور الوسطى إلى خراب أكثر من النبلاء الإقطاعيين ، الذين كانت قاعدتهم تتمثل فى الاقتصاد الطبيعى التقليدى . وواكب ذلك ضعف سلطة رجال الإقطاع والكنيسة أمام الدور المتعاظم الذى أصبح يلعبه التجار الذين ظلوا يستقربون فى أيديهم المزيد من المال والثروة .

كما أنه مع نمو التجارة وزيادة العلاقات النقدية السلعية برزت ظاهرة إقراض المال مقابل الفائدة ، وتحسنت صناعة المعادن وصناعة بناء السفن ، والأسلحة والبارود ، وزادت المعرفة بأحوال الفلك وعلوم البحار ، واكتشفت البوصلة وزادت المعارف عن الطرق المائية .

من محصلة كل من التحولات الخارجية والداخلية لأوروبا بدأ عصر الكشوف الجغرافية ، وانطلقت السفن البحرية المجهزة بالمدافع والبارود وهى تحمل جحافل التجار والقراصنة والملاحين ؛ لكى تفك الحصار التجارى الذى كانت تفرضه الإمبراطورية العثمانية على التجارة مع الهند والشرق الأقصى ، ومن أجل البحث عن الذهب والوصول إلى منابع إنتاجه ، وهكذا تابعت الموجات الكشفية الواحدة تلو الأخرى .

على أن ما يهمنى فى أمر التوسع الأوروبى هى تلك الرؤية التى حكمت هذا التوسع ، حيث التقت طموحات «الملوك والتجار ورجال الكنيسة» ، حيث مد النفوذ السياسى بالقوة العسكرية وتنوع مصادر الدخل بنزح الثروات والهيمنة الثقافية - الدينية من خلال التبشير . وهكذا اعتمد التوسع الأوروبى على ثلاثية : العسكرية - التاجر - المبشر ، ويلخص الشكل التالى الذى نقترحه هذه الثلاثية ، والتى سوف نجد أنها تتكرر تاريخياً مجددة فى أساليبها ووسائلها إلى يومنا هذا .



شكل رقم (١) العناصر الثلاثية للتدخل الأوروبى

ويلاحظ أن المناطق التى امتد إليها التوسع الأوروبى بخاصة التى سيتم الاستيطان فيها مثل أمريكا اللاتينية قد قيدت بالآتى :

- المستوطنون الجدد لم يشكلوا مجتمعات مستقلة ، وإنما كانوا تابعين للدولة الأم .
- احتكار الدولة السيطرة على تجارة المستعمرات بشكل كامل .
- اقتصار نقل السلع على سفن الدولة الأم .
- تحريم التجارة البينية لهذه المستعمرات .
- احتكار التاج الملكى للدولة الأم للتجارة .
- التبعية الدينية .

- نزح الثروات خاصة الذهب من المناجم مباشرة إلى السفن إلى الدولة الأم . لقد أدت الاكتشافات الجغرافية والتوسع الأوروبى منذ القرن الخامس عشر إلى حسم ميزان القوى لصالح أوروبا ، وكان أكبر المتضررين من ذلك العالم الإسلامى .

لم يختلف الأمر كثيراً فى المرحلة الثانية للتوسع الأوروبى ، والتى بدأت من منتصف القرن السابع عشر ، فى الرؤية الحاكمة للتوسع وعناصرها الأساسية :

«التاجر، والعسكري، والمبشر». فقط كان الاختلاف فى صعود دول أوروبية على حساب أخرى، مثل صعود بريطانيا خاصة بعد انطلاق الثورة الصناعية كذلك فرنسا. وعندما نقول دول نقصد تراجع سطوة الأسر الكبيرة التى كانت تحكم أوروبا وتأسس الدولة القومية. وبالرغم من تراجع تدخل دور الكنيسة فى نظام الحكم إلا أن ذلك لم يمتد إلى طبيعة عملية التوسع التى ظلت تتم بثلاثية: «العسكري والتاجر والمبشر».

وهكذا ساهم التوسع الخارجى فى تطور التراكم الأولى للرأسمالية وفى توسع الممالك سياسياً فى القارة الأوروبية وتحولها إلى دول قومية مركزية تستمد قوتها من قنوات السيطرة على الأسواق الدولية. ومن خلال دمج السوق المحلية بحاجات الخارج أخذت التجارة تتطور وتستهلك الطاقات ومصادر الإنتاج، ثم توسعت إلى أسواقها القارية المجاورة فدمجتها وتطورت وصولاً إلى غو أفكار إمبراطورية طرحت برامج توسعية تتجاوز إطار السوق الجغرافية- القومية، وتتناسب مع خطوات إلحاق السوق العالمية بها، وهو ما انتهى لاحقاً إلى بلورة فكرة الاستعمار كإطار سياسى يطمح فى توحيد السوق الدولية، ويطمح إلى فرض غط حياة موحد. ولاشك أن التراكم الذى حققته الثروات المنزوحة من الذهب، والتى مثلت هستيريا طبعت سلوك الأوروبيين خلال المرحلة الميركانتيلية، والتى اعتبرت أكبر عملية سرقة فى التاريخ الإنسانى قد ساهمت فى تقدم أوروبا. كذلك البروتستانتية البازغة جاءت لتبرر وتفسر ما يحدث وتشجع على الربح والمغامرة والمضاربة.

واستمر الحال على ما هو عليه حتى عشية الحرب العالمية الثانية، واستطاعت القوى الأوروبية توظيف العلاقات الدولية «الشرعنة» المكتسبات الاستعمارية كما هو الحال مع اتفاقية برلين عام ١٨٨٥م، وصولاً إلى عصبة الأمم التى جعلت من نظام الانتداب على مستعمرات الدول التى خسرت الحرب العالمية الأولى (ألمانيا وتركيا) رسالة مقدسة فى نقل الحضارة إلى شعوب ما زالت غير مؤهلة للاستفادة من حق تقرير المصير (المادة ٢٢ من عهد عصبة الأمم).

* * *

(٣)

أمريكا البازغة: توسع إمبراطوري على قاعدة الثروة والدين والقوة

أولاً: الأساس الأيديولوجي الذي قامت عليه أمريكا.. ميلاد المجتمع والدين / المذهب معا

ثانياً: نمط التوسع الأمريكي: من الداخل إلى الخارج

ثالثاً: جوهر النظرة الأمريكية للعلاقات الدولية.. تحقيق المصلحة القومية العليا الأمريكية

(بالقوة؟ أم بنشر القيم: الثقافة، الدين؟ أم بالتجارة؟ أم بكل ذلك؟)

فى ضوء ما سبق أظن أنه قد آن أن نقرب من أمريكا لنحاول فهم كيف تعاملت مع العالم . . وما الرؤية التى حكمت حركتها فى إطار العلاقات الدولية السائدة ذات القواعد الأوروبية؟ . . وما الجديد الذى أضافته أمريكا إلى هذه العلاقات؟ . . وما الفروق الجوهرية بين التوسع الأوروبى والتوسع الأمريكى؟ . .

كل هذه الأسئلة سنحاول أن نجيب عليها فى إطار تاريخى يعود إلى منتصف القرن الثامن عشر، وذلك من خلال الاقتراب من العناصر الثلاثة الآتية:

١- الأساس الأيدىولوجى الذى قامت عليه أمريكا.

٢- نمط التوسع الأمريكى: من الداخل إلى الخارج.

٣- جوهر النظرة الأمريكية للعلاقات الدولية: تحقيق المصلحة القومية العليا الأمريكية (بالقوة؟ أم بنشر القيم؟ أم بالتجارة؟ أم بكل ذلك؟).

أولاً: الأساس الأيدىولوجى الذى قامت عليه أمريكا:

ميلاد المجتمع والدين/ المذهب معا.

القارئ لتاريخ الولايات المتحدة الأمريكية منذ تأسيسها، سوف يجد إلى أى حد مثل الدين أساساً أقيم عليه العالم الجديد (أمريكا). لقد حمل المهاجرون الجدد أو ما اصطلاح على تسميتهم بالپيوريتانيين Puritans سنة ١٦٢٠م معهم العقيدة البروتستانتية (الكالفينية)، التى كانوا يحاولون تطبيقها فى إنجلترا. ولكنهم طوروا واضطهدوا، فراح يحدوهم الأمل بإمكان العيش وفقاً لمبادئ الإصلاح الكالفينى على الأرض الجديدة. وعلى الرغم من أن الكالفينية كانت لها رؤيتها الخاصة للعالم وللحياة وللإنسان وخلصه، إلا أن هذه الرؤية لم تكن منبثة الصلة عن الواقع الاجتماعى الذى وجدت فيه. لقد كانت لهذه الرؤية جذورها الاجتماعية والمعرفية بحكم نشأتها فى سياق مجتمعى خاص، وفى لحظة تاريخية محددة، ألا وهو السياق الأوروبى بتفاعلاته التاريخية المحتدمة آنذاك؛ لذا فإن الانتقال بهذه الرؤية إلى العالم الجديد كان يتطلب قدراً من المواءمة. وإذا كان علماء الاجتماع

(الاجتماع الدينى بصفة خاصة) يقولون بأن العقائد الدينية والكنائس تعكسان المجتمعات التى تهيمن عليها بقدر ما تعكسها هذه المجتمعات بدورها أيضا، وقد يتفق البعض أو يختلف مع هذه المقولة، ولكن الحالة الأمريكية تمثل تعبيراً مثالياً لما يقول به هؤلاء العلماء. وعليه نجد الكالفينية وقد تواءمت لتتناسب مع الوضع - العالم الجديد، فالمؤكد أن الأرض الجديدة ليست انجلترا ولكنها أمريكا حتى وإن أسموها انجلترا الجديدة، كما أن العالم الجديد - أمريكا - فرض نفسه على العقيدة المهاجرة، فتطورت من نفسها لتستجيب إلى حاجة العالم الجديد لمرجعية تحكم حركته الناشئة. لذا لم يكن غريباً وبحسب جان بيار فيشو أن «يولد المجتمع والدين فى آن واحد»، ولأن المهاجرين الجدد كانوا من البروتستانت فقد كانوا قوة غالبية، فسادت كنيستهم وساد مذهبهم. ومثلما شهدت انجلترا الجديدة (أمريكا) عقيدة متطورة نجدها تتطور اقتصاديا واجتماعيا فى اتجاه مغاير للتطور الأوروبى، أخذاً فى الاعتبار تلازم هذا التطور مع العقيدة، فلقد ولدت أمريكا متحررة من تقاليد الأرستقراطية التى سادت فى العصور الوسطى. كما أن توفر الأرض فى أمريكا وندرة اليد العاملة قد أتاحا للمستوطنين الجدد تحقيق قفزات اقتصادية مميزة، فالأجير يمكن أن يكون رجلاً كاملاً الحرية، ومن رجل كامل الحرية إلى مالك للأرض دون قيود، ومن ثم وبعد وقت قصير إلى مضارب ثرى فى أراضى الغرب الأقصى. ومن المؤكد إن النجاح لم يكن حليفاً لكل رجل فى أمريكا. ولكن كما تبين أدبيات الهجرة، فقد وجد ما يكفى لتشجيع غالبية الناس فى الأرض الجديدة على الكفاح ابتغاءاً للثروة والنجاح. إن الكفاح من أجل الثروة والنجاح، والذى فرضته حالة العالم الجديد قد التقى بالأخلاق البروتستانتية بحسب ماكس فيبر الذى لا بد من استعادته، وهو ما سنوضحه الآن.

لقد غضت البيوريتانية الوافدة إلى العالم الجديد الطرف عن وضع أى قيود اقتصادية من أية نوع، حيث اهتمت بالعمل وتكريس الثروة، مما أضفى موافقة دينية على مشاريع الأعمال. كما أكدت البيوريتانية على العلاقة الوثيقة بين التقوى الشخصية وإحراز النجاحات الدنيوية، وهكذا تقدمت أمريكا وبحسب ماكس فيبر «أن الكالفينية التى أثرت عميقاً فى الثقافة الدينية الأمريكية. ثمت عدداً من المعتقدات المتصلة بالعمل والوقت والعقلانية انطلاقاً من تأويلها للقدر المسبق. والفكرة التى انساق إليها أتباع كالفن هى التالية:

«مادام المرء لا يستطيع أن يضمن بعمله الصالح موقعه فى الجنة؛ لأن هذا مكتوب سلفاً، فالشراء قابل لأن يكون علامة الاصطفاء الإلهي».

وعليه تصبح الثروة وامتلاكها هدفين وعلى الأغنياء أن يحافظوا على إنجازهم، وفى علاقتهم بالفقراء لا يهم أن يبحثوا عن أسباب الفقر واكتشاف كيفية القضاء عليه، وإنما يكفى تقديم المعونات والإحسانات إلى الفقراء لحل مشاكلهم بشكل مباشر، ودون الحاجة حتى إلى البرامج الحكومية والميزانيات المرسودة لذلك. (منهج بوش الابن المجدد دينياً فى معالجته للمسألة الاجتماعية كما سنرى لاحقاً).

ثانياً: نمط التوسع الأمريكى: من الداخل إلى الخارج:

أحد أهم الاختلافات بين أمريكا وأوروبا يتمثل فى النهج التوسعى الذى اتبعته كل منهما، ففى الحالة الأوروبية كان التوسع إلى الخارج، أى إلى القارات الأخرى القديمة والعريقة من جهة، والتى تم اكتشافها من جهة أخرى بسبب الكشوفات الجغرافية. أما الحالة الأمريكية فقد عنيت أولاً بالتوسع داخل أراضيها، فبعد انفصال أمريكا عن بريطانيا ١٧٨٣م شرعت أمريكا فى قتل أبناء الأرض الأصليين من الهنود الحمر، فعملوا خلال الفترة من ١٨٠١ - ١٨٤٥م على السيطرة على جنوب المحيط الأطلسى (فلوريدا) والوسط وشمال الوسط. ثم دانت السيطرة على معظم المناطق فى الفترة من ١٨٤٦ - ١٨٩٠م من الوسط والجنوب والشمال، وصولاً إلى أقصى الغرب (الأمريكى) حتى ساحل المحيط الهادى. وهكذا اكتملت السيادة التامة على كل أراضى العالم الجديد من عام ١٨٥٣م والقضاء على الهنود الحمر عام ١٨٩٠م، والسيطرة الميدانية لاتعنى فقط الوجود الفيزيقي البشرى وإنما ثروات وخيرات هذا العالم البكر.

وتجدر الإشارة أنه عندما نالت أمريكا استقلالها عن بريطانيا كانت الدولة تتألف من ١٣ ولاية فقط وتقع حدودها بين ساحل المحيط الأطلسى شرقاً ونهر الميسيسبى غرباً، وكان عدد سكانها يتجاوز الملايين الثلاثة قليلاً، ثم أخذت فى التمدد جنوباً وغرباً وشمالاً. وبين عامى ١٨٠٣م و ١٨١٩م توسعت الدولة الجديدة باتجاه لويزيانا وفلوريدا، ثم توسعت بين عامى ١٨٢٠م و ١٨٤٠م، ثم بسطت نفوذها على تكساس وأوريجون وكاليفورنيا بين عامى ١٨٤٥م و ١٨٥٣م، وفى الوقت

الذى كانت أوروبا تندفع بقوة خارج القارة بحثا عن أسواق جديدة بديلة، كانت الولايات المتحدة تتمدد داخل حدودها. ويوضح الجدول التالى تطور مساحة أمريكا.

| العام | المساحة |
|-----------|--------------|
| ١٧٨٣ | (٢كم١٢٨٧٤٨٠) |
| ١٨٠٣ | (٢كم٢٥٧٤٩٦٠) |
| ١٨١٩ | (٢كم٢٥٨٤٦١٦) |
| ١٨٤٥-١٨٥٣ | (٢كم٤٥٤٢٢٧٣) |

جدول رقم (١)

بعد أن استكملت الدولة الجديدة السيطرة على كامل أراضيها بدأت فى التوسع فى مجالها الاستراتيجى أى فى المحيطين: الهادى والأطلسى. فوجد أمريكا فى اتجاه المحيط الهادى، تسيطر على هاواى وبيرل هاربور فى عامى ١٨٤٢م و ١٨٨٧م.

ثم جزر المدواى عام ١٨٦٧م، ثم جزر ساموا وباجو باجو عام ١٨٧٨م، ثم جزر وايك عام ١٨٩٨م. ونشبت معركة فى الفليبين عرفت بالحرب الأمريكية- الإسبانية، وانتهت بسيطرة أمريكا على تلك الجزر الشاسعة عام ١٨٩٨م. وكانت أمريكا قد اشترت ألاسكا من روسيا القيصرية عام ١٨٦٧م.

أما فى اتجاه الأطلسى، فوجد أمريكا تسيطر على جزر بورتوريكو عام ١٨٩٨م، ثم تتحكم فى قناة بنما فى عام ١٩٠٣م. وكانت قد غزت فنزويلا عام ١٨٩٥م، وجزر الدومينيكا ١٩٠٥م، ونيكاراجوا ١٩٠٩م، وهايتى وكوبا والمكسيك.

وهكذا توسعت أمريكا من الداخل إلى الخارج، وهذا الاختلاف انعكس

موضوعياً على جوهر الرؤية الحاكمة من جانب والدور العملى الذى سيتحدد وفقاً لهذه الرؤية من جانب آخر، للعلاقات الدولية. فالخبرة الأوروبية للتوسع كانت فى إطار التوازن الدولى للقوى الأوروبية، والذى تحدد فى الخارج وانعكس على الداخل، بينما الخبرة الأمريكية للتوسع لم تكن فى إطار توازن القوى كما أنها انطلقت فى الداخل أولاً.

ثالثاً: جوهر النظرة الأمريكية للعلاقات الدولية: تحقيق المصلحة القومية العليا لأمريكا (بالقوة؟ أم بنشر القيم - الثقافة والدين؟ أم بالتجارة؟ أم بكل ذلك؟).

لقد أتاح التوسع الأمريكى الداخلى أولاً بناء القوة الذاتية لها، كما أتاح التوسع الخارجى فى إطار مجالها الاستراتيجى ثانياً أن تختبر هذه القوة وتصلقها، الأمر الذى دعم «جيمس مونرو» رئيسها المنتخب لدورتين (فى عامى ١٨١٦م و١٨٢٠م) أن يعلن ما عرف «مبدأ مونرو» عام ١٨٢٣م، والذى وضع من خلاله قواعد جديدة للعلاقات الدولية، على الأقل فيما يختص بالمجال الحيوى الأمريكى، حيث أعلن حلول الولايات المتحدة الأمريكية محل القوى الأوروبية فى سيطرتها على دول القارة اللاتينية كذلك أمريكا الشمالية، بل أعلن تحذيره للدول الأوروبية من مغبة التدخل بأى شكل من الأشكال فى هذا المجال الحيوى؛ لأن ذلك سيعتبر بمثابة «خطر على سلامنا وأمننا» كما قال مونرو، أى أن ذلك سيعتبر مبرراً للحرب. وبالطبع فإن مبدأ مونرو ليس مجرد موقف سياسى صارم، وإنما يمتد ليكون مظلة تحمى المصالح الأمريكية الآخذة فى التبلور خاصة الاقتصادية منها. فمن النقاط المهمة بل والحيوية التى وردت فى «مبدأ مونرو» ما يلى:

- حرية التجارة البحرية فى الأطلسى.

- حرية الوصول إلى الأسواق الأوروبية بالمنتجات الأمريكية.

- حرية المتاجرة والتوطن فى كل القارة الأمريكية.

لقد كفل مبدأ مونرو وممارسات أخرى، أن تتنامى قوة الولايات المتحدة باطراد، ويرصد لنا پول كينيدي الحالة الاقتصادية المزدهرة لأمريكا بعد منتصف القرن التاسع عشر، حيث انطلق هذا البلد (بتعبيره فى نشوء وسقوط القوى العظمى) فى تقدمه بسرعة صاعقة، مستغلاً قلة القيود الاجتماعية والجغرافية (كما شرحنا فى أولاً)

وانعدام الأخطار الخارجية الجسيمة، إضافة إلى تدفق رأس المال الاستثمارى وخاصة الداخلى وذلك كما يلى:

- حيازة التكنولوجيا الحديثة بوتيرة مذهلة (السكك الحديدية، المحركات البخارية، معدات التعدين).

- تعاظم إنتاج القمح ٢٥٦٪ بين انطفاء جمره الحرب الأهلية تقريبا سنة ١٨٦٥م واندلاع لهيب الحرب الإسبانية سنة ١٨٩٨م.

- زيادة إنتاج الشعير ٢٢٢٪ والسكر المكرر بنسبة ٤٦٠٪، والفحم ٨٠٠٪، والقضبان الفولاذية ٥٢٣٪.

- قفز إنتاج النفط الخام من حوالى ٣ ملايين برميل سنة ١٨٦٥م إلى ما يزيد على ٥٥ مليون برميل سنة ١٨٩٨م، وفولاذ الصلب والقوالب من أقل من ٢٠ ألف طن إنجليزى (الطن الإنجليزى ٢٢٤٠ باوند) إلى ما يقارب ٩ ملايين طن إنجليزى.

- مع حلول عام ١٩١٤م أصبح إجمالى الدخل القومى الأمريكى والفردى أعلى مما لدى جميع البلدان، ويوضح الجدول التالى الدخل القومى والسكان والدخل الفردى للولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية.

| الدخل القومى (ملياردولار) | السكان (مليون نسمة) | الدخل الفردى (دولار) | |
|---------------------------|---------------------|----------------------|------------------|
| ٣٧ | ٩٨ | ٣٧٧ | الولايات المتحدة |
| ١١ | ٤٥ | ٢٤٤ | بريطانيا |
| ٦ | ٣٩ | ١٥٣ | فرنسا |
| ٢ | ٥٥ | ٣٦ | اليابان |
| ١٢ | ٦٥ | ١٨٤ | ألمانيا |
| ٤ | ٣٧ | ١٠٨ | إيطاليا |
| ٧ | ١٧١ | ٤١ | روسيا |
| ٣ | ٥٢ | ٥٧ | النمسا-المجر |

جدول رقم (٢)

وقد أدى الازدهار الاقتصادى إلى ازدهار التجارة الخارجية وهو أمر أدى إلى التأثير على العلاقات الدولية، حيث ضغطت الجماعات ذات المصالح لفتح أسواق خارجية فيما وراء البحار. إن تنامي القوة الصناعية الأمريكية والتجارة الخارجية خلق الاهتمام بالسياسة الخارجية وتحديد الدور الأمريكى فى إطار العلاقات الدولية.

وهكذا عكفت أمريكا منذ منتصف القرن الثامن عشر وحتى مطلع القرن العشرين، على بناء قوتها الذاتية، حيث ساد الميل إلى الانعزالية بحسب تعبير كيسنجر فى السياسة الخارجية الأمريكية. بيد أن بدء اهتمام أمريكا بالشئون الدولية كان نتيجة طبيعية ومنطقية لقوتها الاقتصادية المتنامية، الأمر الذى دفع إلى تشكيل سياسة خارجية أمريكية، والتي لم تكن سوى انعكاس متطور للمصلحة القومية الأمريكية.

إذن فإن جوهر النظرة الأمريكية للسياسة الخارجية ولللاقات الدولية يقوم على المصلحة الأمريكية القومية العليا بالأساس، والتي تتكون من عناصر ثلاثة:

«القيم-القوة-التجارة»

إن تحالف الساسة ورجال المال ورجال الدين فى أمريكا، مثل الخلفية الفكرية الحاكمة للمصلحة القومية العليا للولايات المتحدة، والتي ألفت بظلالها على سياستها الخارجية ودورها فى العلاقات الدولية.

ودوما كانت العناصر الثلاثة القيم-القوة-التجارة، حاضرة فى ذهن والوجدان الأمريكيين انطلاقاً من نظرة إلى الذات ترى:

«أمريكا أمة مميزة بالرسالة التى رآها الله جديرة بها، مما يجعلها فريدة فى التاريخ».

ويقول چون آدمز، الرئيس الذى خلف واشنطن:

«إن بناء إمبراطورية عظيمة ممكن الآن، تمتد حتى تشمل غير المؤمنين».

وفى تصور محكم للكاتب إ. ت. ماهان فى كتاب: The Interest of America in Sea Power حول الانطلاق البحرى الأمريكى يقول:

«على الولايات المتحدة أن تنشر نفوذها التجارى فى أنحاء الأرض كلها... والتصدى للأهداف الإمبريالية الأوروبية... إن مبدأ مونرو يوجب على الولايات المتحدة رفض أى نفوذ آخر... الأمر محكوم بالمصلحة القومية وحدها، ولا يبدو

أن له حدوداً. فعلى الولايات المتحدة الارتقاء إلى مصاف القوى العظمى فى منطقة الباسيفيكي... وتكمن المصلحة القومية من حيث جوهرها المعلن، فى ربطها بهيمنة أمريكية ممتدة إلى ما بعد البحار... إنها إرادة الهيمنة... على الولايات المتحدة أن تضمن لبلدان القارة الأمريكية، ولسواها... التطور... وعدم التدخل... ولأداء مهمة كهذه، ينبغى للبلد أن يكون جاهزاً للحرب... فالولايات المتحدة، «مثلة المسيح»... «ملك العدالة»، لا يمكنها الإغضاء عن ضرورة إنشاء قوة بحرية ذاتية، فعالة، يمكنها استعمالها أينما تدخلت.

إن قراءة كثير من النصوص خلال هذه الفترة الواردة على لسان «رجال الدين البروتستانت» أو «رجال السياسة» أو «رجال المال» تعكس الرغبة الدفينة للهيمنة الاقتصادية والعسكرية والدينية على العالم، فالمشروع الأمريكى، ومنذ وقت مبكر، أصبح جذب كل أنام الكوكب إلى مجتمع مثالى، تشكل على الأرض الأمريكية، وتحقيقه أولاً بالتسامح، ثم بالقوة عند الاقتضاء، وأخيراً - وهو الأفضل - بالتجارة. إن مهمة أمريكا هى أن تدل بقية العالم على طريق التوبة والتطهير الكبير والإصلاح الاجتماعى وتراكم الثروة بشتى الطرق.

وفى عبارة بليغة، عشية القرن العشرين، يعبر مجلس الشيوخ الأمريكى عن رؤيته لدور أمريكا الكونى فى مطلع القرن الجديد بما يلى :

«على التجارة العالمية أن تكون تجارتنا وستكون كذلك. فنحن سنملاً البحار بأساطيلنا التجارية، وسنبنى أسطولا على قدر عظمتنا. وسوف ترسم معالم طرقنا التجارية، مستوطنات كبيرة، تحكم نفسها بنفسها، وترفع علمنا وتعمل لأجلنا. أما مؤسساتنا فسوف تتابع علمنا على أجنحة تجارتنا. وسوف يبلغ القانون الأمريكى، والنظام الأمريكى، والحضارة والعلم الأمريكيان، الشواطئ الدائمة والمعزولة حتى الآن لكنها ستسطع قريباً، بنعمة الله».

يعكس ما سبق نظرة للذات «رسالية» تجاه العالم الذى لم يزل يعيش فى الظلمة بتبنى قيمها وبالتجارة طوعية أو بالقوة إن لزم الأمر. إن الرسالة الأمريكية هى مصلحتها القومية، وتحقيق المصلحة القومية إنما يحقق الرسالة الأمريكية: بالقيم والقوة والتجارة أى كل ذلك معاً. إنها نفس الثلاثية التى استخدمها الأوروبيون ثلاثية: العسكرى والتاجر والمبشر، مع إحساس متزايد بالمسئولية كون ما سته

الأوروبيون يعبر عن قوى أوروبية متعددة، أما فى الحالة الأمريكية فإنه يعبر عن حالة قوة مطلقة ذات طابع إمبراطورى خارج لعبة التوازن الدولى .

دخلت الولايات المتحدة الأمريكية الساحة الدولية بمنطق مغاير تماما لدخول القوى الأوروبية إلى هذه الساحة . فالقوى الأوروبية، تاريخياً، اضطرت إلى الدخول فى سياسات ميزان القوى فيما بينهما منذ القرن السابع عشر وتحديدًا مع صلح وستفاليا عندما لم تستطع أن تحقق حلم العصور الوسطى فى إقامة إمبراطورية عالمية، فارتضت هذه الدول أن تتقاسم العالم . إن هذا الوضع لا يؤدى بحسب كيسنجر، إلا إلى نتيجتين محتملتين هما :

- إما أن تصبح دولة واحدة منها قوية إلى درجة أن تسيطر على جميع الدول الأخرى وتقيم إمبراطورية .

- أو لا تصبح هناك أبدا دولة قوية بدرجة تتمكن معها من تحقيق هذا الهدف . وفى الحالة الأخيرة فإن طموحات أكثر الأعضاء عدوانية فى المجتمع الدولى يكبحها تكاتف الدول الأخرى ضدها أو بمعنى آخر يكبحها العمل بتوازن القوى .

لقد دارت القوى الأوروبية فى فلك النتيجة الثانية فى الأغلب الأعم، وأى محاولة لممارسة البعض للعدوانية مثلما حدث فى الحالة الألمانية النازية كبحت بتكاتف الآخرين .

أقول دخلت الولايات المتحدة الأمريكية الساحة الدولية بمنطق مغاير للحالة الأوروبية، حيث سلكت سلوكًا إمبراطوريًا، والإمبراطوريات مرة أخرى بحسب كيسنجر، لا تهتم بأن تدير شئونها فى إطار نظام دولى، فهى تطمح إلى أن تكون هى ذاتها النظام الدولى . والإمبراطوريات ليست فى حاجة إلى ميزان للقوى . هكذا مارست الولايات المتحدة الأمريكية دورها فى العلاقات الدولية منذ اليوم الأول الذى بدأت فيه توسعها الدولى .

إن السلوك الأمريكى الإمبراطورى كان عودة لما عرفه التاريخ الإنسانى عن هيمنة حضارة واحدة مركزية، على الدوام، فى مقابل حضارات أخرى، ربما كان بعضها مركزيا قبل ذلك وانهار . والحضارة المركزية المهيمنة فى لحظة تاريخية معينة هى المكافئ الموضوعى للنظام العالمى فى نفس اللحظة بحسب والرشتاين . وعليه فإن مرحلة الهيمنة الأوروبية كانت استثناء بمعنى قبول أن تكون هناك عدة دول

تسلك السلوك الإمبراطورى المتعارف عليه فى إطار توازن القوى . صحيح أن الحضارة الأوروبية التى عرفت فى بعض الأدبيات بالمركزية الأوروبية تحمل الكثير من القيم ، والتى توصف بالغربية قد استوعبتها القوة الأمريكية البازغة فأصبحت امتداداً لها على المستوى القيمى بدرجة أو أخرى ، إلا أن السلوك الأمريكى الإمبراطورى يظل مختلفاً عن الأوروبي ، لايمنى ما سبق أن السلوك الأمريكى الإمبراطورى قد نجح بالتمام ، وفى هذا المجال يضع والرشتاين مساهمة غاية فى الأهمية فى معرض حديثه عن التفرقة بين الاقتصاد العالمى والإمبراطورية حيث يقول :

« . . . هناك نوعان من النظام العالمى : الإمبراطورية العالمية حيث توجد وحدة سياسية ، واقتصاد عالمى بدون وحدة سياسية . فقبل المرحلة الحديثة كانت الاقتصادات العالمية غير مستقرة ، فهى إما كانت تتحول إلى إمبراطوريات أو تضمحل . . . ، وفى أواخر القرن الخامس عشر ظهر إلى الوجود ما يسمى الاقتصاد العالمى الرأسمالى . لم يكن ذلك إمبراطورية ، وإن شابهها فى الاتساع . . . كان نظاماً اجتماعياً لم يعرفه العالم من قبل ، وكان يختلف عن كل ما سبق . إنه نظام عالمى لاقتصاد عالمى ، فهو يختلف عن الإمبراطورية التى تتشكل كوحدة سياسية لتكون وسيلة بدائية للهيمنة الاقتصادية . . . » .

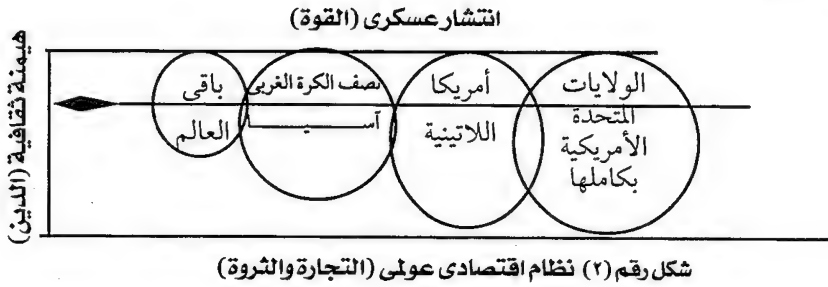
الحالة الأوروبية إذن كانت نظاماً اجتماعياً عالمياً ذا طابع رأسمالى لم يتحول إلى إمبراطورية ، أما الحالة الأمريكية ، فقد أدركت معنى أن تسلك السلوك الإمبراطورى ، بفرض وحدة سياسية كونية تتيح الهيمنة الاقتصادية فى ضوء قيمها التى تظن أنها الأساس لهذه الوحدة . لايمنى بالطبع الإدراك الأمريكى لهذه الفكرة والسعى نحو تحقيقها أنها أصبحت قدراً لا مناص منه ، فقط نحن نحاول الاقتراب من الرؤية الأمريكية لذاتها ولاستراتيجيتها وممارساتها . وفى هذا السياق هناك إضافة مهمة حديثة وردت فى مجلد بعنوان الإمبراطورية لمايكل هاردت و انطونيو نيجرى فى فصل بعنوان : سيادة الولايات المتحدة والإمبراطورية الجديدة ، حيث أكدا بداية على ضرورة التمييز بين مفهوم السيادة قبل الولايات المتحدة ومفهوم السيادة فى الخبرة الأمريكية . فهما يحاولان فلسفة النظام الأمريكى حيث جمعت بين سلطة مركزية من جهة ، مع إبقاء السلطة بأيدي الجمهور من جهة ثانية . . . ومن خلال آليات داخلية مستحدثة استلهمت مفاهيم ماكيافيللى وبوليوس حول روما فى

أشكال معاصرة. ولتفسير سمات فكرة السيادة الأمريكية، يذكر المؤلفان أن «السيادة الأمريكية تعكس فكرة «كمون السلطة»، فالسيادة لا تقوم على ضبط الجمهور وتنظيمه بل تنشأ وتنبت، بالأحرى، نتيجة الأشكال المنتجة للتعاون بين أفراد الجمهور. . . دأبت جملة التجارب اللاحقة لظهور الهروتستانت جميعاً على تطوير فكرة الإنتاجية هذه. وانسجاماً مع الأخلاق الهروتستانتية، يستطيع المرء أن يقول: إنه مامن شيء يبين وجود الله وحضور العناية الإلهية إلى الأرض غير القوة، أو السلطة الإنتاجية للجمهور. ليست السلطة شيئاً يتسبب علينا، بل هي شيء نصنعه بأيدينا. تحرص وثيقة إعلان الاستقلال الأمريكية على الاحتفال بفكرة السلطة الجديدة هذه بأوضح العبارات. فتحريز البشرية من جميع أشكال السلطة المتسامية لا يقوم إلا على قدرة الجمهور على بناء مؤسساته السياسية الخاصة، وتأسيس المجتمع. . . وفي عملية تأسيس السيادة على مستوى الكمون والتأصل (في الجمهور) تبرز أيضاً تجربة محدودة، ناجمة عن الطبيعة الصراعية والتعددية للجمهور نفسه. يبدو مبدأ السيادة الجديد قادراً على إنتاج حده الداخلي. ومن أجل منع هذه العقبات من نفس النظام وإفراغ المشروع كلياً من محتواه، يتوجب على السلطة السيادية أن تعتمد على ممارسة التحكم. . . يأتي نفى ديكالكتيكي لسلطة الجمهور المؤسسة يحافظ على غائية مشروع السيادة. . . هل يعود التسامي، الذي جرى رفضه في تحديد مصدر السلطة، من الباب الخلفى فى ممارسة السلطة، حين يجرى اعتبار الجمهور متناهيًا، متطلباً بالتالى، إلى أدوات وأجهزة خاصة للتصحيح والتحكم؟ . . . غير أن مفهوم السيادة الأمريكى الجديد لا يلبث، . . . أن يفتح، بقوة غير عادية، على الخارج، . . . تنزع السيادة نحو مشروع مفتوح متسع يمارس نشاطه على أرضية غير محدودة. . . إن الصراع بين الحد والتوسع يتم حله لصالح التوسع. . . ففى غياب التوسع تبقى الجمهورية معرضة باستمرار لخطر الغرق. . . » وهكذا فإن التوسع ضرورة لا مناص منها.

إن التجربة الأمريكية قامت على أيدي البيوريتانيين الذين فكوا ارتباطهم بالمؤسسة الدينية وأطلقوا حرية تفسير الكتاب المقدس، فتعاملوا مع العالم الجديد بنفس المنطق بإطلاق حرية التجارة والامتلاك، لم تكن للتجربة الأمريكية مرجعية يتم الاستناد إليها، فباتت التجربة العملية على أرض الواقع هى المرجعية والتي تعنى حرية الناس وفق رؤية كل فرد للحرية. إن التجمع البشرى الجديد الوافد إلى

الأرض الجديدة، وبحسب شوقي جلال فى كتابه المهم «العقل الأمريكى يفكر» لا يعرف غير اثنتين: الإرادة والغاية. . . وإذا كانت الإرادة هى مبرر الوجود فإن الغاية هى عين الوجود، تكسبه معناه وتضفى عليه قيمته. وتحقق الغاية هو تحقق للوجود الذاتى. وهكذا تغدو الذات مصلحة أو مشروعاً قابلاً للتحقق بفعل الإرادة، وبدونه ينتفى الوجود. . . ولم تكن أرض الميعاد هى المدينة الفاضلة التى نسجتها أحلام من صنع الخيال، لتكون أم الجميع، والجميع أبناؤها. بل حياة صراع أو تفاعل قائم على الصراع. صراع مصالح وغايات أو صراع وجود. . . البشر مشروعات قابلة للتحقق من وجهة نظر النزعة الفردية، وليسوا مشروعاً اجتماعياً مشتركاً. ولكن يدخل الأفراد بحكم الضرورة فى علاقات احتاجها بناء المجتمع الجديد، واستنتت التشريعات ولكنها كانت فى صالح الأقوياء والجنس الأبيض. على أى حال كان التنظيم مطلوباً لضبط الحرية، حرية مجتمع قائم على حرية أفراد المطلق، وإن كان لم يمنع ذلك التناقضات الداخلية خاصة مع بروز الاحتكارات الصناعية الكبيرة التى أخذت تتطلع إلى خارج الحدود. التوسع كان الحل لاستيعاب التناقضات الداخلية وتقديم النموذج باعتباره الجدير بالاتباع؛ لأن الوحدة الكونية من خلال الهيمنة الاقتصادية توفر السيادة بالمنطق الإمبراطورى.

وبعد لقد كان التوسع الأمريكى يتحرك من الداخل إلى الخارج متبعاً النمط الإمبراطورى على قاعدة: الثروة والدين والقوة، ويمكن تلخيص هذا التوسع فى الشكل التالى.



التوسع الأمريكى- تاريخياً- من الداخل إلى الخارج على قاعدة: الثروة والدين والقوة من المنطقى، فى ضوء ماسبق، أن تستجيب السياسة الخارجية الأمريكية للتوسع وتشكل رؤية هذه السياسة الخارجية وفق الأهداف الاستراتيجية للتوسع محددة الدور المنوط أن تلعبه الإمبراطورية البازغة فى العلاقات الدولية.

(٤)

**السياسة الخارجية الأمريكية: سيادة النموذج
الأمريكي وتحقيق المصلحة القومية العليا
ميلادها. تطورها. اتجاهاتها
من بداية القرن ١٩ وإلى نهاية القرن ٢٠**

أولاً: السياسة الخارجية الأمريكية استجابة للتوسع الأمريكي

(الإدارة تحتكر تشكيل السياسة الخارجية)

ثانياً: اتجاهات السياسة الخارجية في القرن العشرين



فى هذا القسم سوف نحاول تتبع مسيرة السياسة الخارجية الأمريكية والدور الأمريكى فى العلاقات الدولية منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى إدارة بوش الابن (٢٠٠١)، ونحاول الاقتراب من الرؤية التى حكمت هذه السياسة وهذا الدور.

أولاً: السياسة الخارجية الأمريكية استجابة للتوسع الأمريكى (الإدارة تحتكر تشكيل هذه السياسة)

تشكلت السياسة الخارجية الأمريكية استجابة لأمريين:

- القوة المتنامية باطراد (كما شرحنا من قبل).

- المصالح التوسعية للإمبراطورية البازغة.

وفى دراسة حديثة لأحد أهم الباحثين السياسيين فى أمريكا هو فريد زكريا، (من أصل هندى) كان يشغل منصب مدير تحرير مجلة فورين أفيرز والآن مسئول عن مجلة النيوزويك الأسبوعية، بعنوان: «من الثروة إلى القوة From Wealth To Power» حيث يستعرض فيها الدور الأمريكى فى العالم تاريخياً، محاولاً تفسير مسار السياسة الخارجية الأمريكية فى أواخر القرن التاسع عشر والديناميكية العامة المحركة لها. وبداية يضع تعريفاً «للتوسع» أعمق من التعريف الذى دأب على استخدامه مؤرخو السياسة الخارجية الأمريكية الذين يقصرون معنى اصطلاح التوسع على الاستيلاء على الأرض. ويستخدم زكريا فى دراسته تعريفاً مركباً له فيقول: «التوسع قد يتضمن الإمبريالية بالتأكيد، إلا أنه يشير بصورة أعم إلى سياسة خارجية نشيطة تمتد من الاهتمام بالأحداث الدولية إلى الزيادة فى إرسال المفوضيات الدبلوماسية...».

فى ضوء هذا التعريف يطرح الباحث فكرة محورية قوامها أن السياسة الخارجية لاتصنعها الأمة ككل، وإنما تصنعها حكومتها. وبالتالي فإن ما يهم هو قوة الدولة، إنها نوع من «الواقعية المتمركزة فى الدولة» بحسب تعبير فريد زكريا. فكلما مال صانعو القرار على المستوى المركزى، وهم فى الحالة الأمريكية الرئيس وأقرب مستشاريه إلى ضرورة توسيع النفوذ الأمريكى فى الخارج، فإن ذلك يعنى زيادة قوة الدولة.

ويدلل فريد زكريا على المقولة الأخيرة بأن الثمانينيات والتسعينيات من القرن التاسع عشر «تسجل بدايات الدولة الأمريكية الحديثة، التي برزت بالدرجة الأولى لتتعامل مع الضغوط الداخلية المتولدة عن التصنيع. وكانت متطلبات الاقتصاد القومي المتنامي وانهيار سعى الكونجرس للسيطرة قد أعطت الحكومة الاتحادية بنية مركزية أكبر، وأقل خضوعاً للسياسة، وأكثر عقلانية. وبرز الرئيس، بوصفه المسئول الحكومي الوحيد المنتخب على المستوى القومي، متمتعاً بسلطات أقوى. وجاء هذا التحول في هيكل الدولة ليتكامل مع النمو المتواصل للقوة القومية، وبحلول منتصف التسعينيات من القرن التاسع عشر أصبحت السلطة التنفيذية قادرة على تخطي الكونجرس أو إكراهه على توسيع المصالح الأمريكية في الخارج. وأدى انتصار أمريكا المدوى في الحرب الإسبانية-الأمريكية إلى بلورة مفهوم تعاضد القوة الأمريكية في الداخل والخارج على السواء».

ويجمع المؤرخون الذين تناولوا مسيرة السياسة الخارجية الأمريكية على أن ميلادها جاء في عهد الرئيس وليام ماكينلي (نهاية القرن التاسع عشر)، وقام تيودور روزفلت بتطويرها، وتبلورت في عهد الرئيس وودرو ويلسون (مع مطلع القرن العشرين) بصفة خاصة.

إن المتابعة الدقيقة والمتأنية لجوهر السياسة الخارجية الأمريكية ولطبيعة الدور الأمريكي على مر العهود الرئاسية المتعاقبة يجد أن هناك فكرة محورية تحكم الأمر كله ألا وهي: «إن قيم أمريكا ومؤسساتها وآلياتها لا بد وأن تمتد إلى العالم كله»، قد تختلف الوسائل والأساليب إلا أنها في المجمل تتفق في ضرورة تحقيق هذه الفكرة. فأحياناً يذهب البعض كما في حالة تيودور روزفلت إلى استخدام القوة فهو صاحب سياسة العصا الغليظة Big Stick Policy، وهي السياسة التي بررت حق الولايات المتحدة الأمريكية في ممارسة دور الشرطي في أمريكا اللاتينية وما يترتب على ذلك من مراقبة سلوكيات شعوبها، والتدخل بقواتها مباشرة في أى منطقة لقمع أى تمرد أو إخلال بالنظام. ولم تلبث أن نفذت تلك السياسة بالفعل عندما تدخلت بقواتها المسلحة في بعض أقطار أمريكا الوسطى واحتلالها وفرض الرقابة المالية والإدارية على حكوماتها مثل كوبا ونيكاراجوا والدومينيكان وبنما وهائتي.

إن اللحظة التاريخية التي جاء في سياقها روزفلت على رأس الولايات المتحدة

الأمريكية كانت تعكس مقدار القوة التي بلغتها أمريكا، استطاع أن يجد لها تعبيرات يتم تجسيدها عملياً في العلاقات الدولية آنذاك وتحديد الدور الأمريكي في إطارها. فنراه يعتبر الولايات المتحدة، ليس فقط، «صاحبة رسالة كونية، ولكنها أيضاً قوة عظمى وربما الأعظم». وإن هذه الرسالة هي القدرة على حراسة وضبط العلاقات الدولية بحكم القوة التي بلغتها. ويذكر كيسنجر عن روزفلت أنه «رفض التأثير المفترض للقانون الدولي؛ فالذي لا تستطيع الدول حمايته بقواها الذاتية لن يحميه الآخرون. وكان يحتقر مفهوم نزع السلاح الذي ظهر على جدول الأعمال الدولي: فالحق الذي لا تدعمه قوة، شر بل هو أكثر إيذاء من القوة المنفصلة عن الحق».

لقد طور روزفلت مبدأ مونرو الذي كان يقضى بمنع التدخل من الخارج إلى حماية مصالح الولايات المتحدة الآخذة في الامتداد إلى مناطق خارج حدودها. ففي فترة رئاسته، تدخلت أمريكا في هايتي، ورعت ثورة في بنما أدت إلى انفصالها عن كولومبيا ووضعت الأساس لاستكمال قناة بنما، وأسست لوصاية مالية على جمهورية الدومينيكان، وأرسلت قوات أمريكية لاحتلال كوبا.

ويعكس ماسبق تلك العلاقة الطردية بين ازدياد القوة الذاتية الأمريكية وبين بدء الاهتمام بالسياسة الخارجية والعلاقات الدولية، بل ووضع رؤية حاكمة لهذه السياسة وما يترتب عليها من مسئوليات تؤديها أمريكا في منظومة العلاقات الدولية. يمكن القول إن روزفلت هو من وضع أقدام الولايات المتحدة في الساحة الدولية، إيماناً أن المصلحة القومية العليا الأمريكية تستلزم هذا الحضور الأمريكي، لقد جعله واقعا ولا يمكن الرجوع عنه.

بعد روزفلت جاء وودرو ويلسون، الذي يتفق أن أفكاره وأن أخذت منحى أخلاقيا، إلا أنها - هذه الأفكار - وبحسب كيسنجر، «شكلت الأساس للسياسة الخارجية الأمريكية لما تبقى من القرن العشرين... تحول دخول أمريكا الحرب (العالمية الأولى) إلى لحظة تعريف لسياستها الخارجية، وبسبب الدور الأمريكي المتنامي، للعالم أجمع. وبعد قرن من توبيخ التسوية الدولية الوستفالية (القائمة على توازن القوى الأوروبية)، رأت الولايات المتحدة فرصة لإعادة صياغتها. رفضت أمريكا الداخلة إلى الحلبة الدولية لعب دور تكون فيه مجرد دولة أخرى تسعى كغيرها إلى تحقيق مصالحها القومية. تضمن مبدأ مونرو رفض ذلك النوع من

التكافؤ الأخلاقي الذي سيضع الولايات المتحدة على قدم المساواة أخلاقيا مع البلدان الأخرى. ولأن المهمة الأمريكية على مستوى أخلاقي عال، وفقا لتعبير ولسون، فالغرض الشرعى الوحيد لدخول أمريكا فى الحرب، كان إعادة تشكيل العالم على صورتها».

لقد آمن روزفلت بالقوة، وآمن ولسون بضرورة أن تتمثل الأمم الأخرى القيم الأمريكية، وللوهلة الأولى قد يبدو أن هناك تناقضاً بين الرجلين، بيد أن الاختلاف كان فى أن الأول كان يطلب القوة ويمارسها فى ذاتها، بينما الثانى يجد فى القوة وسيلة قد يتم اللجوء إليها فى لحظة من اللحظات، بينما لا يوجد أى خلاف على الهدف الاستراتيجى البعيد لدى الاثنين، ألا وهو السيادة الأمريكية العالمية، وكان هذا هو جوهر السياسة الخارجية الأمريكية وعلى أمريكا أن تعمل على تحقيقه من خلال منظومة العلاقات الدولية. فما رآه البعض - أحيانا - بأن سياسة ولسون كانت تميل إلى النزعة الأخلاقية صحيح شكلاً، إلا أنه لا يختلف كثيراً عن النهج «الروزفلتي»، فلقد وافق على الدخول فى الحرب العالمية الأولى؛ ليثبت عظمة أمريكا وتميزها، وإنه ليس من حق أمريكا أن تدخر قيمها لنفسها فقط. بل لقد ذهب ولسون إلى ما هو أكثر من ذلك، عندما تقدم عام ١٩١٥م بمبدأ لم يسبق له مثيل وهو أن «أمن أمريكا لا ينفصل عن أمن باقى الجنس البشرى كله». إنها المسؤولية عن الآخرين والتي اتخذت طابعاً أخلاقياً دينياً إنجيلياً، فأمرىكا لديه أمة صاحبة رسالة Mission وإن كان هذا لا يمنع بالطبع من ممارسة القوة والاشتراك فى الحروب، ولكن دوماً الهدف هو إعمال النموذج الأمريكى الذى يعتبر فى تصوره التزاماً أخلاقياً إيمانياً.

وفى تعليقه على رؤية ولسون يقول كيسنجر: «كان ظهور ولسون على المسرح العالمى بمثابة حد فاصل فى تاريخ أمريكا... ولو حدث أن سيطر روزفلت على مقاليد الأمور أو سادت أفكاره فى عام ١٩١٢م لكانت مسألة أهداف الحرب قد قامت على أساس التساؤل عن طبيعة المصلحة القومية الأمريكية... فإذا لم تنضم أمريكا إلى الوفاق الثلاثى فإن الدول المركزية سوف تكسب الحرب وسرعان... ما ستشكل تهديداً لأمن لأمريكا».

وفى الوقت نفسه رأى ولسون أن أسباب الحرب لا ترجع فقط إلى الشر الذى

يكمُن في نفوس القادة الألمان، بل ترجع إلى نظام ميزان القوى الأوروبي أيضاً... لا ينبغي أن يكون هناك ميزان للقوى بل ينبغي أن تكون هناك وحدة للقوة.

هذه الفكرة هي التي أتاحَت للولايات المتحدة أن تنشئ عصبية الأمم، كمؤسسة أمريكية محضّة، حيث في تصوّره أنه «تحت رعاية هذه المنظمة العالمية، سوف تخضع القوة للأخلاق». وويلسون الذي نادى بما سبق هو الذي أقر عام ١٩١٨م مبدأ تدمير كل سلطة استبدادية في أي مكان يمكنها بمفردها أن تتسبب في تعكير صفو السلام في العالم، ولو لم يكن في الإمكان تدميرها الآن فلا بد من تحويلها إلى كيان عاجز تماماً.

ويعلق كيسنجر على ما طرحه ويلسون بقوله «ومثل هذه الآراء المجيدة لم يحدث من قبل أبداً أن قدمتها أية أمة ناهيك عن أن تكون قد وضعت موضع التنفيذ. ومع ذلك فقد تحولت على أيدي النزعة المثالية الأمريكية إلى الفكر العادي المتداول بشأن السياسة الخارجية. فكل رئيس أمريكي منذ ويلسون قدم تنويعات مختلفة للفكرة الرئيسية لويلسون».

ثانياً: اتجاهات السياسة الخارجية في القرن العشرين

في تقديرنا أن رؤية الرئيس ويلسون لم تكن تختلف كثيراً عن رؤية روزفلت، كما أوضحنا سابقاً، الهدف النهائي هو السيادة الأمريكية. بل يمكن القول إن السياسة الخارجية على مدى القرن العشرين لم تخرج عن رؤية الاثنين معاً. وفي دراسة مهمة حول «الأيديولوجيا والسياسة الخارجية للولايات المتحدة» ١٩٨٧م، Ideology and U.S. Foreign Policy من خلال تتبعها لتاريخ السياسة الخارجية الأمريكية في القرن العشرين، الأفكار المحورية الحاكمة لهذه السياسة وقد حددها بثلاث أفكار وذلك كما يلي:

١- عظمة الأمة الأمريكية Greatness of the American Nation وضرورة الحفاظ عليها وحمايتها من خلال الحيوية الدولية.

٢- تفوق الجنس الأبيض في التراتب العرقي Superiority of White people.

٣- مواجهة أي تهديد للمصالح الأمريكية في أي مكان في العالم، وبخاصة ذي الطبيعة الثورية.

وتقوم هذه الأفكار على أرضية الهيمنة الاقتصادية والدمج فى منظومتها لدول تصبح تابعة أو خادمة أو حليفة، ولضمان السيطرة على الثروات الطبيعية فى شتى بقاع الأرض. وتتأكد هذه الأفكار من خلال كثير من الأدبيات التى أنتجت فى الولايات المتحدة نفسها، وبواسطة أساتذة علوم سياسية يعملون فى الجامعات الأمريكية. فعلى سبيل المثال لا الحصر، وفى كتاب مهم لأحد أساتذة العلوم السياسية دافيد لويس سينجرا نيللى بعنوان: الأخلاق السياسة الخارجية الأمريكية والعالم الثالث Ethics, American Foreign Policy and The Third World.

يضع أربعة نماذج تفسر سلوك الإدارات الأمريكية المتعاقبة على مدى مائة عام، تقريباً أى القرن العشرين. تحقق ثلاثة من هذه النماذج، اثنان من هذه النماذج كانا الأكثر استمراراً وحضوراً، هما الأول والثانى. أما النموذج الثالث فقد تحقق لفترات محدودة، وكان هناك ارتداد إلى النموذجين الأول والثانى. ويأمل الباحث أن تتطور السياسة الخارجية إلى استقرار النموذج الثالث، أخذاً فى الاعتبار أن النموذج الرابع لم يتحقق قط؛ لأنه يحتاج إلى تغيير جذرى فى الواقع الأمريكى نفسه أولاً، والذي يعنى تغييراً جذرياً فى السياسة الخارجية الأمريكية.

ولما لهذا الاجتهاد من فائدة تساعدنا لفهم جوهر السياسة الخارجية الأمريكية كذلك أهدافها ووسائلها وارتباط هذه السياسة بدرجة وثيقة بالواقع الاجتماعى الأمريكى من جهة وتوجهاتها الاقتصادية، سوف نحاول تقديم هذه النماذج وتلخيص ما يعبر عنه كل نموذج من خلال جدول تفصيلى قمنا بإعداده تسهلاً للقارئ الكريم. سوف نركز على النماذج الثلاثة الأولى لعدم تحقق الرابع.

بداية النماذج الأربعة التى يقدمها الباحث ما يلى :

النموذج الأول: التفرد الأمريكى Exceptionalist.

النموذج الثانى: القوميون Nationalist.

النموذج الثالث: التقدمى Progressive.

النموذج الرابع: التقدمى الراديكالى Radical Progressive.

جدول رقم (٢)

| التقدميون الراديكاليون | التقدميون | القوميون | المتفردون | أهم الرموز |
|---------------------------|---|---|--|---|
| | ترومان كينيدي كارتر (كلينتون) | تافت هاردينج أيزنهاور جونسون نيكسون روزفلت ريجان بوش (الأب) | تيودور روزفلت ويلسون | |
| | * عدم الاستقرار والفقر في العالم ناتجاً من عدم الاهتمام بالتوزيع العادل كقيمة من جهة حكومات الدول التي تعاني عدم الاستقرار والفقر ومن حكومات الدول المتقدمة والمؤسسات المالية الدولية كالبانك الدولي. * الطبيعة الإنسانية خيرة | * عدم الاستقرار والفقر في العالم ناتجاً عن الصراع بين الشرق والغرب. * الطبيعة الإنسانية شريرة. * النظام الدولي يحتاجه القوضى ويحتاج لضبط. | * عدم الاستقرار والفقر في العالم ناتجاً بسبب غياب النموذج الأمريكي المؤسسي في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. * كل البشر لهم نفس الاحتياجات بغض النظر عن مواطنهم. | الرؤية للسياسة الخارجية |
| | * تحقيق خطة طويلة المدى في مجال الأمن ضد أى تهديد خارجي. * تأمين الرفاه الاقتصادي للمواطن الأمريكي على المدى الطويل. * التأثير في السياسات الداخلية والخارجية للحكومات الأخرى. * مساعدة الأمم الأخرى في التمية العالمية اقتصادياً. * وتحسين الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لشعوب العالم. | * تحقيق الأمن ضد التهديد الخارجى. * تأمين الرفاه الاقتصادى للمواطن الأمريكى. * دعم وانتشار النظام الرأسمالى العالمى. * التأثير على السياسة الخارجية للحكومات الأخرى. | * تحقيق الأمن ضد التهديد الخارجى. * تأمين الرفاه الاقتصادى للمواطن الأمريكى. * دعم وانتشار النظام الرأسمالى العالمى. * التأثير على السياسة الداخلية وللحكومات الأخرى. * مساعدة الأمم الأخرى لتحذو حذو الولايات المتحدة. | العائد النهائى من السياسة الخارجية |

| المتفردون | القوميون | التقدميون | التقدميون الراديكاليون |
|---|---|--|---------------------------|
| الأهداف المرحلية <ul style="list-style-type: none"> * تشجيع حكومات العالم للمساعدة في الدفاع العسكري عن الولايات المتحدة. * ضمان الوصول إلى المواد الخام الاستراتيجية. * المعونة الأمريكية تعتمد على الشركات متعددة الجنسية التي تعمل في دول العالم. * تشجيع دول العالم لتبني اقتصاديات السوق. * الدفاع عن قوانين التجارة الحرة. * مساندة الحكومات الحليفة ضد الشيوعية والثورات الشعبية. * تشجيع العالم لتبني المؤسسات السياسية الديمقراطية مثل التي في أمريكا. والمبادئ الاقتصادية الرأسمالية. * التأثير على شعوب العالم لتبني القيم والانجهاات والمعتقدات مثل التي في الثقافة الشعبية الأمريكية. | <ul style="list-style-type: none"> * تشجيع حكومات العالم للمساعدة في الدفاع العسكري عن الولايات المتحدة. * ضمان الوصول إلى المواد الخام الاستراتيجية. * المعونة الأمريكية تعتمد على الشركات متعددة الجنسية التي تعمل في دول العالم. * تشجيع دول العالم لتبني اقتصاديات السوق. * الدفاع عن قوانين التجارة الحرة. * مساندة الحكومات الحليفة ضد الشيوعية والثورات الشعبية. * تشجيع العالم لتبني المؤسسات السياسية الديمقراطية مثل التي في أمريكا. والمبادئ الاقتصادية الرأسمالية. * التأثير على شعوب العالم لتبني القيم والانجهاات والمعتقدات مثل التي في الثقافة الشعبية الأمريكية. | <ul style="list-style-type: none"> * تشجيع تحسين ممارسات حقوق الإنسان. * احترام حق تقرير المصير والحكم الذاتي وعدم مواجهة الثورات الشعبية. * تخصيص نسبة عالية من الدعم الخارجي للمعونات الاقتصادية. | |
| المستهدفون <ul style="list-style-type: none"> * كل الحكومات وشعوبها. * الاهتمام الخاص بدول أمريكا اللاتينية والأمم الشيوعية في كل مكان. | <ul style="list-style-type: none"> * الاهتمام بالعلاقات بين الشرق والغرب. * الاستفادة من التعاون مع حكومات العالم. | <ul style="list-style-type: none"> * تأكيد العلاقة بين الشمال والجنوب. * اكتساب احترام حكومات وشعوب العالم. | |
| الوسائل المستخدمة <ul style="list-style-type: none"> * التدخل العسكري والإجراءات غير المعلنة. | <ul style="list-style-type: none"> * التدخل العسكري، والإجراءات غير المعلنة. | <ul style="list-style-type: none"> * الميل بقوة للآليات المتعددة لفض المنازعات. * التدخل العسكري والإجراءات غير المعلنة، كوسائل الحل الأخير. | |

من الجدول السابق يتضح لنا ما يلي :

- ١- عدم وجود تمايزات جوهرية بين النموذجين الأول والثاني .
- ٢- أن تاريخ السياسة الخارجية على مدى القرن العشرين لم يخرج عن اتباع النموذجين الأول والثاني ، ويلاحظ وضع روزفلت وويلسون فى إطار نموذج واحد .
- ٣- النموذج الثالث يمثل استثناءً ، وفى الوقت نفسه لا يتميز كثيرا عن النموذجين الأول والثاني .
- ٤- النظام الرأسمالى الأمريكى بما يطرأ عليه من تطورات وحاجة مستمرة إلى تأمين وضمان أسبقيته وسيادته ؛ فإن السياسة الخارجية توظف من أجل ذلك .
- ٥- يلاحظ أن تفسير الفقر لا يعود إلى تفسيرات علمية بنوية تتعلق مثلا بسوء توزيع الموارد أو سيادة نمط الاحتكارات . . . إلخ ، بل السبب هو غياب النموذج الأمريكى أو للطبيعة البشرية الفاسدة وهو تعبير دينى أخلاقى .
- ٦- كثير من الحلول والوسائل سوف نجدها فى الخطاب الفكرى لعناصر الإدارة الأمريكية الحالية من دفاع عسكرى للسيطرة على الموارد وتوظيفه النظام الاقتصادى العالمى بشركاته متعددة الجنسية حيث دعم اقتصاد السوق والتجارة الحرة . . . إلخ ، كما جاء فى وثيقة كوندوليزا رايس ورؤية الإدارة الحالية كما سنرى لاحقا .
- ٧- النموذج الرابع هو نموذج لم يتحقق قط ، وبحسب ما يقول الباحث فإن تحقيقه يعنى تحولا جذريا لأمريكا ، وهو على كل حال نتيجة عدم تحقيقه لا ينبغى مناقشته خاصة مع تراجع الإدارة الحالية إلى ما هو أشد وأقسى كما سنبين لاحقا .

* * *

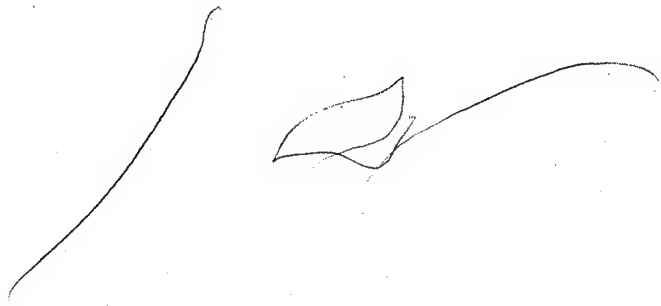
(٥)

أمريكا والعالم

في فترة الحرب الباردة وما بعدها

أولا: أمريكا والعالم بعد الحرب العالمية الثانية

ثانيا: أمريكا والعالم بعد انتهاء الحرب الباردة



من خلال تتبعنا للسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية على مدى القرنين الماضيين حاولنا التأكيد على عدم وجود فروقات جوهرية بين الإدارات الأمريكية المتعاقبة، كذلك لا توجد فروقات جوهرية بين المدرسة الويلسونية وبين روزفلتية، ولابين المدرستين التقليديتين فى العلاقات الدولية: الواقعية والمثالية ولا حتى بين الاتجاهات الفرعية التى أشرنا إليها فى القسم السابق: المتفردون والقوميون والتقدميون. فالمصلحة القومية العليا هى الهدف، والتراوح يكمن فى الوسيلة بين مبدأ الاحتواء أو استخدام القوة. بيد أنه فى الحالتين فإن السيطرة على العالم ومقدراته وضبط تفاعلاته هو ما حكم الرؤية الأمريكية للعالم.

أولاً: أمريكا والعالم بعد الحرب العالمية الثانية

فالراصد للسياسة الخارجية للولايات المتحدة فى أثناء الحرب الباردة يجد أن مفهوم الاحتواء هو الذى حكم العلاقات مع الاتحاد السوفيتى، وإن تعددت مضامين هذا المفهوم باختلاف الظروف والملايسات. ففى البدء عرف الاحتواء بأنه الوقوف فى حالة تأهب دفاعية ضد العدو السوفيتى الذى يتنامى نفوذه بعد فترة اتبعت فيها أمريكا سياسة «العالم الواحد» فى ١٩٤٥ م، حيث سعت جاهدة إلى جذب الاتحاد السوفيتى؛ ليصبح شريكاً معها فى نظام عالمى جديد، ولكن فى عام ١٩٤٧ م طرح جورج كينان مدير مكتب تخطيط السياسة الخارجية الأمريكية مفهوم الاحتواء حيث توالى بعد ذلك تنويعات للمفهوم كلها تصب فى ضرورة الحفاظ على النموذج الأمريكى والامثال له.

فلقد كان الشغل الشاغل لكينان أن يقصر العداء على مركز قوة واحد لا أكثر هو الاتحاد السوفيتى، والعمل على تجنب تكرار كارثة الحرب العالمية الثانية، عندما تحالف مركزان للقوة هما ألمانيا واليابان، وراحتا تهددان أمن الولايات المتحدة، ومن ثم لابد من أعمال استراتيجية توازن القوى التقليدية؛ وذلك بملء الفراغ فى كل من ألمانيا واليابان وتحويلهما إلى قوى صديقة مثلما هى الحال مع بريطانيا، وعليه تبقى أمريكا قوية من دون تدخل، وبالتالي عزل الاتحاد السوفيتى. وتطور

المبدأ بعد ذلك إلى التركيز على محاصرة ومطاردة الاتحاد السوفييتى . ثم ولدت استراتيجية عرفت «بالاحتواء الشامل» ؛ وذلك بإقامة محيط دائرى دفاعى يحجم نشاط العدو . وفى وثيقة مهمة بعنوان «الأمن القومى ٦٨» ، حيث كان دافعها الشعور بأن السوفييت باتوا يشكلون خطراً يهدد العالم بأسره ، وعليه توجد حاجة إلى وجود استجابة عالمية موحدة لهذا الخطر . وجاء فى الوثيقة : «إن أى هزيمة تلحق بنظام حر فى أى بقعة من بقاع الأرض تمثل هزيمة للحرية فى كل مكان» .

توالت الرؤى للاتحاد السوفييتى ، حيث ابتدع جون فوستر دالاس سياسة تقوم على أن الاتحاد السوفييتى بأيدى لولجيته الشيوعية يمثل خطراً يهدد العالم كله ، وأصبح التهديد بردع نووى هو الأداة الأساسية لوقف زحف الشيوعية . ظهرت سياسة الاستجابات المرنة فى عهد كينيدى والتي اعتبرت عودة إلى مفاهيم توازن القوى . إلا أن جونسون عاد مرة أخرى إلى وثيقة ٦٨ القائلة «إن الاستسلام فى أى بقعة من العالم يهدد بالهزيمة فى كل البقاع» . . ويمكن اعتبار كيسنجر نقطة تحول أساسية فى هذا المجال ، حيث استبدل الحملات الدعائية العدوانية ضد الشيوعية بممارسات براجماتية مرتبطة بسياسات القوة التى لا يدخل العنصر الأخلاقى فى حساباتها ، وهو ما يمهد الطريق لفترتى إدارة ريجان حيث طرح مفهوم «إمبراطورية الشر» ، بل واستعيرت العبارات الدينية بفضل اليمين الدينى البازغ آنذاك ، وقد اتبع ريجان ما عرف بالصراعات ذات الحدة الواطئة (Low Intensity Conflict) (LIC) (تميزاً عن الصراعات العليا ويقصد بها الحرب النووية ، والصراعات المتوسطة ويقصد بها الحروب التقليدية) حيث تتضمن ما يلى :

- مكافحة الحركات الثورية المسلحة أو إلحاق الهزيمة بالتحديات التى تواجه الحكومات الخليفة .

- مساندة الحركات المسلحة أو تقديم العون لمن يرفعون السلاح ضد الشيوعية .

- تقديم الدعم لإسقاط حلفاء الاتحاد السوفييتى .

- مكافحة الإرهاب أو أى نشاطات إرهابية .

- التدخل المباشر ضد الثورات التى تبدو وشيكة أو التى ظلت مكشوفة بعد قيامها .

وفى تفسير هذا المبدأ الذى أقره ريجان ساق منظروه ما يلى من حجج :

أنه يجمع بين أشكال القتل العسكرية وغير العسكرية ، والعمليات النفسية
Psychobgical operations .

على الولايات المتحدة أن تكون مستعدة للقتال لا على الجبهة العسكرية وحدها
وإنما باستخدام أدوات سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية أيضا ، أبرزها برامج
العمل المدنى Civil action programs .

وشن حملات دعائية ذات طابع سياسى واسع .

إن فترة ريجان برز فيها ما عرف آنذاك بضرورة «الذهاب إلى المصدر» ، بهدف
تحقيق ما تريده وما يتفق مع مصالحها ومنع ما يتهدد هذه المصالح ، إنها ممارسة
صريحة للقوة ، وفى سبيل ذلك نفذت إدارة ريجان ثلاثة برامج واسعة فى معرض
تطوير قوتها .

الأول : زيادة الإنفاق على الأسلحة التى تستخدم فى عمليات التدخل .

الثانى : تطوير القوة البحرية الأمريكية .

الثالث : توسيع البنية التحتية لقواعدها فى المناطق الحساسة من العالم .

ولم يمنع تنفيذ البرامج السابقة من تطوير الأسلحة النووية الذكية تحت مظلة
أيدولوجية يمينية تروج للقيم الأمريكية ونصرة الحرية ذات الطابع الأمريكى .

ثانيا: أمريكا والعالم بعد انتهاء الحرب الباردة.

فى أعقاب هذه الفترة ومع حرب الخليج الثانية وقيادة الولايات المتحدة
الأمريكية للتحالف الدولى وإعلان بوش الأب مولد النظام العالمى الجديد ، ثار
جدل كبير حول عالم ما بعد الحرب الباردة ، وما طبيعة النظام العالمى الجديد ، وما
موقع الولايات المتحدة الأمريكية فى هذا النظام . فى هذا السياق بدأ الحديث عن
أطروحة «الهيمنة المستديمة» لأمريكا باعتبارها القوة العظمى الوحيدة ، بل وعليها
مهمة التوسع ذات الطابع الإمبراطورى . فها هو نيوت جينجريتش ، زعيم
الجمهوريين فى الكونجرس يكتب عام ١٩٩٥ م يقول ما يلى :

«أمريكا وحدها قادرة على قيادة العالم . فهي تبقى فى الواقع الحضارة الواحدة الدولية الكونية فى تاريخ البشرية . ففى خلال ٣٠٠ سنة سمح نظام ديموقراطيتنا البرلمانية المحترم لحقوق المواطن وللحريات الفردية والتبادل الحر ، بأكبر قفزة اقتصادية فى التاريخ . قيمنا يستعيرها العالم أجمع . تكنولوجيتنا التى حولت أنماط الحياة كانت العنصر الأول المحرك للعولمة . اليوم قواتنا العسكرية متمركزة فى كل مناطق المعمورة بناء على طلب الحكومات المضيفة ، ليس لإخضاعها ولكن لتلبية الرغبة بالحرية وبالديموقراطية لهذه الحكومات ولشعوبها . أى حضارة أخرى نجحت فى هيمنة مماثلة على العالم بدون قمع ؟ أمريكا هى الأمة الوحيدة الكبرى . . . المتعددة الأعراق والتى تستخدم الحرية كدليل . . . إذا اختفينا غدا فمن غير الواضح أن يكون لليابانيين أو الألمان أو الروس ، كشعوب ، الإمكانية أو القدرة على إدارة المعمورة . بدون حضارة أمريكية حية فإن البربرية والعنف والدكتاتورية سوف تسيطر على الأرض» .

صحيح أنه فى نفس التوقيت الذى بدأ الحديث فيه عن قوة أمريكا الوحيدة كونها على رأس النظام العالمى وحدها . كانت هناك أصوات مثل صوت پول كينيدي يحذر من إمكانية سقوط القوة العظمى متى زاد إنفاقها العسكرى وزادت التزاماتها الدولية على قدرتها الاقتصادية ، فتصبح القوة Power عبئا ، ويصبح ما أسماه «التوسع الإمبراطورى الزائد Imperial overstretching» أكثر من إمكانية اضطلاعها به وتحمل الاستمرار فيه ، وقد استشهد فى ذلك بالتاريخ .

وردا على پول كينيدي تدافعت أصوات كثيرة لاستراتيجيين وأكاديميين عديدين على تأكيد الدور الأمريكى وديمومة استمراره وتوضيح الفرق بين تفرد القوة الأمريكية وما سبقها من قوى إمبراطورية عبر التاريخ . وسوف نستعرض جانبا من هذه الأفكار حيث أجمعت على التفرد الأمريكى ، ومزايا القوة الأمريكية الشاملة وعلاقة ذلك بالقيم الأمريكية ، حيث يصب كل ذلك فى اتجاه تحقيق المصلحة القومية العليا الأمريكية . لكن قبل ذلك فقط نشير إلى اتفاق هؤلاء فى معرض تدليلهم للقوة الأمريكية على أن نفوذ روما ارتكز على تفوق تنظيمها العسكرى وإشعاعها الثقافى ، واعتمدت الصين على بيروقراطية فعالة لإدارة إمبراطورية مؤسسة على هوية إثنية مشتركة تعتقد اعتقاداً راسخا بتفوقها الثقافى . أما سلطة

الإمبراطورية المغولية فجمعت ما بين التكتيكات العسكرية المبتكرة والنزعة الواضحة نحو استيعاب الآخرين وهضمهم . البريطانيون (والإسبان والهولنديون والفرنسيون أيضاً) غرسوا علمهم فى كل مكان فتحوا فيه طرقاً تجارية، واستخدموا تفوق تنظيمهم العسكرى ومواردهم الثقافية لبسط تفوقهم . رغم ذلك فأى من هذه الإمبراطوريات لم تكن فعلاً كلية أو شمولية . . . إن القوة الكلية التى ارتقت إليها الولايات المتحدة فريدة بانفتاحها وحضورها الشامل . تستطيع أمريكا السيطرة على كل البحار والمحيطات وتملك قوى برمائية تتيح لها التدخل فى كل مكان فى العالم . والقوى التابعة لها والمرتبطة بها موزعة فى كل القارات . ودينامية اقتصادها تشرح سيطرتها الكلية . وتسبق الجميع تكنولوجياً ومعرفياً . وجهازها العسكرى لا مثيل له تكنولوجياً . . .

كما سبق نجد أن مفهوم القوة أصبح محدداً مهماً فى الرؤية الأمريكية للعالم . فالمصالح الأمريكية لا يمكن أن تتحقق إلا بالقوة، والقيم الأمريكية لا يمكن أن تنتشر إلا بالقوة . ويبدو أن العلاقة جدلية بين الأمرين : القوى من جانب والمصالح والقيم من جانب آخر، بمعنى أن بقاء أمريكا قوية إنما يتحدد إلى حد كبير بتحقيق المصالح ونشر القيم الأمريكية، وحتى تتحقق المصالح وتنتشر القيم لابد من ممارسة القوة، وعليه فإنه يمكن القول إن القوة هى سر بقاء أمريكا .

والمراجعة لكثير من الكتابات التى كتبها كثير من الاستراتيجيين المعتبرين والمؤثرين تؤكد ماسبق إلى حد كبير، فعلى سبيل المثال سوف نختار بعضاً من هؤلاء بالترتيب وذلك كما يلى :

أ- زيجنيو بريجنسكى .

ب- صاموئيل هنتنجتون .

ج- هنرى كيسنجر .

أ - زيجنيو بريجنسكى

يطرح بريجنسكى فى كتابه «الفوضى» فكرة مهمة جداً، تقول بأن «أية قوة عظيمة لا يمكنها البقاء مهيمنة إلا إذا أبرزت رسالة كفاءتها من خلال مسألة الثقة بالحق الذاتى» .

فى هذا السياق يحاول التدليل من خلال الخبرة التاريخية عن ضرورة التزاوج بين القوة والسلطة، ولديه السلطة تعنى مشروعية ممارسة أمريكا لدورها العالمى المرجعى، «فالقوة الأمريكية العالمية هى ليست ذاتها السلطة الأمريكية العالمية. تملك السلطة الحقيقية قصب التفوق على القوة فى حقيقة أنها تتطلب أقل طاقة من أجل ممارستها. لأن الإذعان ينجح إلى كونه أمراً ذاتياً. غير أن الإذعان للسلطة ينهل من إدراك الشرعية التى تستند بدورها على قيم مشتركة». وهكذا فإذا كانت هناك ضرورة لممارسة القوة لتحقيق المصالح ولضبط الفوضى العالمية، فإن هذا يحتاج إلى الشرعية التى تتيح ذلك، والمداخل إلى ذلك هو القيم المشتركة. فبدون القيم المشتركة فإن العالم «يجنح إلى نفى الشرعية عن أية قوة منفردة، حتى لو كانت الأقوى عالمياً»، هكذا تغدو «ملاءمة القيم الأمريكية» مع ما يمكن نعتة فى النهاية بالنظام العالمى الجديد «المسألة الجوهرية». فليس ثمة شك أن أمريكا تبعث إلى العالم برسالة «حرية ملائمة وقسرية». إذن القوة الأمريكية لا يمكن ممارستها وحدها من دون قيم تسهل ممارسة القوة وتجعلها مقبولة، وعليه فإن المحتوى الاجتماعى والثقافى للرسالة الأمريكية، لهو أمر مهم شأنه شأن أساليب الحياة التى تبشر بها، ويقصد بذلك عدم قصر نشر نمط الحياة الأمريكى فى جانبه الشكلى من ملابس وطعام وغير ذلك، وإنما يتجاوز ذلك إلى ما هو أعمق وأكثر تركيباً أى القيم. ويحذر بريجنسكى أن ممارسة القوة فى ذاتها باعتبارها هدفاً من شأنه أن يقوض قوة أمريكا العالمية لو مورست بدون الشرعية المطلوبة والتى توفرها منظومة القيم الأمريكية، التى يجب أن تسود وتصبح قيماً مشتركة بين الجميع، وهذا هو درس التاريخ، وإن حمل فى صورته المعاصرة تناقضاً بين الحرية والقسرية، فإن ذلك يجب عدم الوقوف عنده من أجل تحقق المصالح.

وبالعودة للتدليل التاريخى على فريدة القوة الأمريكية باعتبارها قوة عالمية أولى مجسدة «نظاماً أمريكياً عالمياً» يقول بريجنسكى فى كتابه «رقعة الشطرنج الكبرى»: «إنه بالرغم مما تستحضره السيادة الدولية الأمريكية من أوجه التشابه مع الأنظمة الإمبراطورية السابقة، فإن أوجه الاختلاف عنها أكثر أهمية وذلك كما يلى:

فالنفوذ العالمى الأمريكى يمارس من خلال نظام عالمى مصمم أمريكياً ليعكس التجربة المحلية الأمريكية... شيدت الإمبراطوريات السابقة على يد الزعامات

السياسية الأرستقراطية، وكانت فى معظم الحالات تدار من قبل أنظمة سلطوية أو مطلقة. . . على النقيض من ذلك كان للناس رأى فى ممارسة أمريكا للقوة خارجيا، مما يعنى أن النظام الأمريكى يؤكد على أسلوب الاختيار الذاتى. . إلى حد يفوق بكثير ما عرفته الأنظمة الإمبراطورية السابقة. كما أنه يعتمد كثيرا على ممارسة التأثير غير المباشر على الزعامات الأجنبية غير المستقلة، فى الوقت الذى يستمد فيه الكثير من المنافع من جاذبية مبادئه ومؤسساته الديموقراطية. يدعم كل ما تقدم الأثر الكبير للسيطرة الأمريكية على الاتصالات العالمية، ووسائل التسلية الشعبية، والثقافة الجماهيرية والإنجاز الأمريكى فى المجالين التكنولوجى والعسكرى. . . والثقافة الجماهيرية الأمريكية تمارس جذباً مغناطيسياً خصوصاً على شباب العالم. من المحتمل أن جاذبية تلك الثقافة تعود إلى الطبيعة الحسية لنمط الحياة الذى تصوره، لكن المؤكد أن تلك الجاذبية لا يمكن إنكارها. تحتل الأفلام والبرامج التليفزيونية الأمريكية ثلاثة أرباع السوق العالمية. وتشابهها فى الانتشار الموسيقى الشعبية الأمريكية، فى حين تتوسع باستمرار دائرة الذين يقلدون التقليدات والملابس وحتى العادات الغذائية الأمريكية فى جميع أنحاء العالم. الإنجليزية هى لغة الإنترنت، والنسبة الغالبة من الدردشة العالمية على الكمبيوتر تصدر عن أمريكا، الأمر الذى جعل الأمريكيين يؤثرون على مضمون كامل التخاطب العالمى. وأخيرا، فإن أمريكا قد أصبحت كعبة الباحثين عن التعليم المتقدم، حيث يقصد أمريكا حوالى نصف مليون طالب أجنبى يختار كثيرون من أفضلهم عدم العودة إلى بلادهم. ويمكن العثور على خريجي الجامعات الأمريكية ضمن التشكيلات الوزارية فى جميع دول العالم. . . تضيف المثل الديموقراطية المرتبطة بالتراث السياسى الأمريكى دعما آخر إلى ما يعتبره البعض «إمبريالية ثقافية» أمريكية. . . هناك أيضا جاذبية النموذج الاقتصادى الأمريكى الذى يؤكد على التجارة الحرة والمنافسة غير المحدودة. . .»

إن النموذج الأمريكى المعاصر المغاير للإمبراطوريات السابقة سوف يضمن استمراره ويوفر «وصفا أكثر ملاءمة لممارسة الهيمنة الأمريكية. . حائزة على الموافقة الجماعية». يضاف أيضا وبخلاف الإمبراطوريات السابقة، أن الهيمنة الأمريكية أو «الزعامة العالمية الأمريكية» بحسب بريجنسكى سوف تستند إلى

منظومة معقدة من التحالفات والائتلافات ؛ مثل : حلف شمال الأطلسي ، منتدى التعاون الاقتصادي الآسيوي - الباسيفيكي (APEC) ، كذلك المؤسسات الاقتصادية المالية الدولية مثل : صندوق النقد الدولي (IMF) ، والبنك الدولي . إن هذه المنظمات والتحالفات والمنتديات والمؤسسات إنما تخضع بشدة للسيطرة الأمريكية .

ويحدد بريجنسكي مجالات أربعة من شأنها جعل أمريكا تقف شامخة وقادرة من حيث فاعلية النفوذ وممارسة القوة ، وهذه المجالات يمكن أن نطلق عليها منظومة القوة الأمريكية ، وذلك كما يلي :

- عسكرياً : حيث تمتلك قدرة عالية لا نظير لها .

- اقتصادياً : حيث تظل المتقدمة في النمو العالمي - حتى لو واجهت التحدي في بعض المجالات من قبل ألمانيا واليابان اللتين لا تتمتعان ببقية ما تتمتع به من مزايا القدرة العالمية .

- تكنولوجياً : حيث تحتفظ بالتقدم الشامل في جميع مجالات الابتكار الحاسمة .

- حضارياً : حيث تتمتع - رغم بعض المبالغة - بجاذبية لا يزاهاها أحد فيها ، خصوصاً لدى شباب العالم .

«إن اجتماع هذه العوامل سوف تمنح الولايات المتحدة قدرة سياسية لا تقاربها أية دولة أخرى . ويسبب اجتماع هذه العوامل الأربعة تصبح أمريكا القوة العالمية العظمى الوحيدة الشاملة» .

ب : صامويل هنتنجتون

منذ وقت مبكر وتحديدًا مع مطلع التسعينيات أي بعد تفكيك الاتحاد السوفيتي ، وضع هنتنجتون فكرة مهمة مزجت بين السيادة والقوة ومنظومة القيم ، يمكن تتبعها خلال فترة التسعينيات من خلال عدد من الدراسات المهمة ، هذا بالإضافة إلى كتابه الأشهر «صدام الحضارات» ، والذي تناول له لاحقاً على حدة . ففي دراسة نشرت له في ربيع من العام ١٩٩٣م يؤكد هنتنجتون بوضوح أن :

«عالمًا بدون سيادة الولايات المتحدة سيكون عالمًا أكثر عنفًا وفوضى وأقل ديموقراطية وأدنى في النمو الاقتصادي ، من العالم الذي يستمر تأثير الولايات

المتحدة فيه أقوى من تأثير أية دولة أخرى على صياغة الشؤون العالمية . إن السيادة الدولية المستدامة للولايات المتحدة ضرورية لرفاهية وأمن الأمريكيين والمستقبل الحرية، والديموقراطية، والاقتصاد المنفتح والنظام الدولي فى العالم» .

لقد ربط هنتنجتون بين أبدية السيادة الأمريكية وبين ضمان رفاهية وأمن ليس أمريكا فقط بل والعالم أيضا . فى الوقت نفسه يشير إلى أن السيادة تعنى الديموقراطية على النمط الأمريكى من جانب والنموذج الاقتصادى الذى تروج له أمريكا . فالنظام الدولى البازغ بعد تفكيك الاتحاد السوفيتى وتحوله من نظام ثنائى القطبية إلى نظام أحادى القطبية متمثلا فى أمريكا، دوامه يرتبط بالسيادة الأمريكية وممارستها لقدراتها الذاتية .

وفى مقال آخر يتابع هنتنجتون ما أسس له حول السيادة، فأمریکا باتت بالفعل قوة عظمى وحيدة Lonely Super Power شارحا طبيعة النظام الدولى الحالى، فالنظام هو نظام أحادى - متعدد الأقطاب Uni - Multi polar أى قوة عظمى وحيدة (هى أمريكا) وعدة قوى أقطاب (دول كبرى أخرى) . وبالرغم من أنه يبدو وكأنه ينتقد هذا الشعور لدى الرسميين فى الإدارة الأمريكية بأن أمريكا هى القوة العظمى الوحيدة، إلا أنه لا يختلف على هذه الحقيقة، مع الأخذ فى الاعتبار حاجتها إلى قوى كبرى تعمل فى تعاون معها لحل ما هو عالق فى العلاقات الدولية . كذلك فإن وجود قوى كبرى يخلق لأمريكا مقومات تحميها من أن يصيبها الضعف ؛ بسبب أنها وحيدة لا ينافسها أحد، وهو ما أصاب قوى تاريخية عظمى قبل ذلك، وهو ما يجب تفاديه . ففى التاريخ أصاب الوهن كثيرا من الإمبراطوريات العظمى، كونها كانت وحيدة تحملت مسئوليات جسيمة فى حماية العالم؛ مما أرهاقها فى النهاية وأتاح الفرصة لبزوغ قوة أخرى تحل محلها، وهو الأمر الذى يجب ألا يصيب أمريكا . وهذه الفكرة نجدها ليس فقط عند هنتنجتون بل عند بريجنسكى وكيسنجر، وسوف نتعرض لها تفصيلا لدى كيسنجر، حيث كان الأحداث فى طرحها والأكثر دقة فى بلورتها .

وبالعودة إلى مقال هنتنجتون نجده يستعير ما قاله بريجنسكى بأن أمريكا سوف تكون القوة العظمى الكونية Global Super Power الأولى First والوحيدة Only . ويشير إلى أن المسئولين فى الإدارة الأمريكية يمارسون مهامهم فى ضوء أن

العالم أحادى القطب ، ويتفاخرون بتعال بالقوة الأمريكية والطهر الأمريكى ، ولم لا وأمريكا هى المهيمن الخير Benevolent Hegemon ويفسر هتنتجتون مقولة المهيمن الخير بأن الولايات المتحدة الأمريكية هى :

«القوة العظمى الأولى غير الإمبريالية» . "First nonimperialist Super Power"

وهذا التفسير الذى يقدمه هتنتجتون يتحقق من خلال مقومات ثلاثة هى :

- الفردية أو التفردية الأمريكية American uniqueness .

- الطهر الأمريكى American Virtue .

- القوة الأمريكية American Power .

إن ممارسة أمريكا لمسئولياتها حيال العالم يعتمد على المنظومة الثلاثية السالفة الذكر : «الفردية» و«الطهر» و«القوة» ، وهكذا يجب أن تقدم أمريكا نموذجها للعالم . فى ضوء القيم الثلاث يوجد هتنتجتون علاقة بين القوة والثقافة ، فالفاعل فيما بينهما سوف يحدد أنواع التحالف والتنازع مستقبلاً . فالتماثل الثقافى - القيمى بين أمريكا والآخرين يعنى التعاون والعكس صحيح ، فإن الصراع سوف يكون النتيجة الحتمية للاختلاف الثقافى .

إن هتنتجتون هنا يستعيد مقولة صدام الحضارات ، فالتعاون أو الصراع سيتم وفق أسس ثقافية أو دينية ، بغض النظر عن أهمية التمييز بينهما . خلاصة القول إن القبول بالقيم الأمريكية يعنى التعاون ، وبالتالي تحقق المصالح الأمريكية العليا ولا بأس من استخدام القوة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ، وأن يتم ذلك عن طريق التصرف المنفرد أو فى إطار تحالف جماعى ، وبالطبع فإن رفض القيم الأمريكية يعنى الخروج على السيادة مما يؤدى إلى الصدام .

ويدعو هتنتجتون إلى وضع خطة تفصيلية للحد من كل ما من شأنه أن يعيق انطلاق القوة العظمى الوحيدة بقيمها التى يجب أن تسود . وليس خفياً كيف تم استدعاء هذه الأفكار بعد حادث ١١ سبتمبر ، وتبلورت كاملة فى خطاب بوش أمام الاجتماع المشترك لمجلسى الكونجرس فى ٢٠ سبتمبر من العام ٢٠٠١م حيث تعبر هذه الأفكار عن سر بقاء أمريكا . وقد أكد هتنتجتون أفكاره مرة أخرى فى مقاله

المنشور فى النيوزويك (عددھا السنوى ديسمبر ٢٠٠١ / فبراير ٢٠٠٢)، كذلك فى المنتدى الاقتصادى العالمى الذى انعقد فى فبراير ٢٠٠٢.

ج : هنرى كيسنجر

فى مؤلفيه الأخيرين المهمين : الديبلوماسية (١٩٩٥)، «وهل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية؟ نحو ديبلوماسية للقرن الواحد والعشرين» (٢٠٠١)، يحاول هنرى كيسنجر أهم وأشهر وزير خارجية عرفته الولايات المتحدة الأمريكية أن يطرح عددا من الأسئلة فى محاولة لإثارة الذهن حول مستقبل القوة الأمريكية وممارساتها بمنهج يستلهم التاريخ فى تعامله مع الواقع . ينطلق كيسنجر من رأى يقول إن عالم نهاية القرن العشرين يشبه إلى حد كبير عالم القرن التاسع عشر، ويتعرض لنماذج ثلاثة فيما يتعلق بعلاقات القوى الدولية وذلك كما يلى :

النموذج البريطانى : (نموذج بالمرستون-دزرائيلى)

وهو نموذج كان يتدخل إلى جانب الفريق الأضعف فى اللحظة التى يحدث فيها تهديد مباشر للتوازن الدولى .

النموذج الألمانى : (نموذج بسمارك)

حيث كان يعمل على منع حدوث تهديد للتوازن الدولى القائم ؛ وذلك بإقامة علاقات وثيقة مع الأطراف المتعددة، حتى وإن كانت مختلفة، بتأسيس أنظمة تحالفات دولية إقليمية، تعمل على احتواء من يهددون التوازن الدولى القائم ؛ وذلك باستخدام سياسة القوة .

النموذج الثالث : (نموذج مترنيخ)

وهو النموذج الذى يميل إليه كيسنجر ويفضله، حيث يقوم توازن القوى الدولى على نشر منظومة قيم يشترك فيها الجميع مما يترتب على ذلك فرض السيادة عمليا .

قد يختلف كيسنجر مع بريجنسكى فى مقاربتة لممارسة أمريكا لدورها الكونى إلا أن الهدف النهائى واحد . ربما يميل بريجنسكى إلى نموذج بسمارك، حيث على أمريكا أن تمارس القوة لإبقاء التوازن الدولى قائما (كما شرحنا سابقا)، وفى الوقت نفسه يميل كيسنجر إلى تنميط العالم فى ضوء سلم قيمى واحد، بداية، ومن ثم ممارسة أمريكا لدورها .

فى ضوء ماسبق يقوم كىسنجر بتأصيل رؤيته تاريخياً ووضع خطة عمل مستقبلية، وذلك كما يلى :

« . . . بنهاية القرن التاسع عشر لم يكن هناك أى بلد له تأثير فى العلاقات الدولية، بطريقة حاسمة وغامضة مثل الولايات المتحدة. فلم يحدث أن كان هناك مجتمع غير الولايات المتحدة أصر بإصرار وحزم على عدم السماح بالتدخل فى الشؤون الداخلية للدول الأخرى أو أكد بحماس شديد أن قيمه الخاصة يمكن أن تطبق فى العالم كله. ولم تكن هناك أمة غير الولايات المتحدة تتمسك بقدر كبير بالناحية العملية فى الإدارة اليومية لديبلوماسية، أو تتمسك بمذهبها الأيديولوجى عند اتباع ما اقتنعت به تاريخياً من الناحية الأخلاقية . . . إن صفات العظمة المميزة التى أضفتها أمريكا على نفسها طوال تاريخها أسفرت عن اتجاهين متعارضين إزاء السياسة الخارجية :

الاتجاه الأول: هو أن تخدم أمريكا قيمها بأفضل الوسائل عن طريق تحقيق الديمقراطية على أصح وجه فى الداخل، وبذلك تصبح منارة لباقى العالم.

الاتجاه الثانى: هو أن قيم أمريكا تفرض عليها التزاماً بأن تحارب من أجل هذه القيم فى العالم أجمع.

إن هذين الاتجاهين هما اللذان حكما الفكر الأمريكى فيما يتعلق بالعلاقات الدولية «أمريكا كمنارة، وأمريكا كمحارب صليبي» بحسب تعبير كىسنجر. بيد أن الاتجاه الثانى هو الذى ساد بدرجة أو أخرى، وبالرغم من تعارضهما السطحى يقول كىسنجر: «إن المدرستين الانعزالية والتبشيرية كانتا انعكاساً لإيمان كامن عام: وهو أن الولايات المتحدة لديها أفضل نظام حكومى، وأن بقية دول العالم يمكنها أن تحقق السلام والرخاء بالتخلى عن الديبلوماسية التقليدية وتبنى الاحترام الأمريكى للقانون الدولى وللديموقراطية».

إن أهم ما يلفت هنرى كىسنجر النظر إليه هو أن أمريكا لم تعرف مفهوم ميزان القوى كما عرفته أوروبا. فلقد عاش الأمريكيون فى قارة خالية تقريباً يحميها من قوى النهب محيطان شاسعان وجيران من الدول الضعيفة. ولما لم تواجه أمريكا أى قوة تحتاج إلى التوازن معها، فكان من الصعب أن تشغل نفسها بتحديات التوازن، بعكس أوروبا التى أُلقيت فى سياسات ميزان القوى عندما انهار خيارها الأول وهو

حلم العصور الوسطى فى إقامة إمبراطورية عالمية . ونهضت من رماد هذا الأمل القديم عدة دول ذات قوة متكافئة تقريبا . وأصبح الجهد الرئيسى الذى تمارسه دول أوروبا هو حصار عدوانية بعض الدول بتكاتف البعض الآخر ضدها بمنطق توازن القوى ، حيث تتبدل التحالفات بحسب موازين القوى .

ويؤكد كيسنجر أن نظام ميزان القوى «لم يوجد إلا نادراً فى تاريخ البشرية» ، فالنظام الإمبراطورى كان هو الشكل النموذجى للحكم ، وبحسب قوله «الإمبراطوريات لا تهتم بأن تدير شئونها فى إطار نظام دولى ، فهى تطمح إلى أن تكون هى ذاتها النظام الدولى . والإمبراطوريات ليست فى حاجة إلى ميزان للقوى . هكذا مارست الولايات المتحدة الأمريكية سياستها الخارجية فى الأمريكتين وفى الصين طوال معظم تاريخها . . .» . بعبارة أخرى : هذه هى الخبرة الأمريكية فيما يتعلق بالعلاقات الدولية . ويقطع كيسنجر بأنه «لم يحدث فى أى وقت فى تاريخ أمريكا أن اشتركت فى نظام لميزان القوى» .

إن القارئ لتاريخ تحرك الولايات المتحدة الدولى يمكنه إدراك أنه بمجرد خروجها من عزلتها الأولى بعد بناء قوتها الذاتية ، وهى تتعامل بأحد منهجين :

- الأمة النموذج .

- الأمة الأعظم .

المنهج الأول : ونعنى به نشر القيم الأمريكية باعتبارها الجديدة بأن تطبق ، حيث إنها اختبرت وثبت نجاحها ، وبالتالي تصلح لأن تكون النموذج المثالى الذى يقاس عليه . إنه المنهج الذى اتبعه الرئيس وودرو ولسون الذى قدم الفكرة الأخلاقية المثالية ، بيد أن هذا لا يمنع من استخدام القوة والمشاركة فى الحروب ، كما حدث فى الحرب العالمية الأولى . ففى تبريره للمشاركة فيها يقول : «إن الغرض الشرعى الوحيد لدخول أمريكا فى الحرب كان إعادة تشكيل العالم على صورتها» .

المنهج الثانى : يعنى النظر إلى الذات باعتبارها المسئولة عن العالم أو بحسب تيودور روزفلت ، الذى اعتبر رسالة أمريكا هى أن تكون حارسة للتوازن العالمى ، بوصفها قوة عظمى وربما الأعظم ، مع الأخذ فى الاعتبار أنها ليست طرفا فى هذا التوازن ، وإنما حامية له من الاختلال .

ويمكن القول إن السياسة الخارجية الأمريكية قد تراوحت بين منهجى روزفلت وويلسون بالرغم من عدم وجود اختلاف جوهري بينهما، فكلاهما هدفه النهائى واحد، ألا وهو ممارسة أمريكا للهيمنة بالمنطق الإمبراطورى، وذلك على مدى القرن العشرين.

على الرغم من إشارة كيسنجر الواضحة إلى الظرف الموضوعى الذى جعل أمريكا تسلك سلوك الإمبراطورية، إلا أنه يحذر من أن الطريق نحو الإمبراطورية يؤدى إلى التفسخ المحلى؛ لأن، بحسب قوله «السعى نحو امتلاك القدرة الكلية سيؤدى مع الوقت إلى تآكل الضوابط الداخلية». فالسلوك الإمبراطورى يفرض الكثير من الالتزامات على الإمبراطورية، والتى قد تجد نفسها مع الوقت غير قادرة على الوفاء بها، مما يعنى بدء الانهيار. وعليه يقول كيسنجر: «إن التفوق الأمريكى من حقائق الحياة التى سوف تستمر بالتأكيد على المدى المتوسط»... «إن التحدى الأساسى لأمريكا هو تحويل قوتها إلى إجماع أخلاقى، ونشر قيمها لا عن طريق فرضها، وإنما بجعلها مقبولة فى عالم هو فى أمس الحاجة إلى قيادة مستتيرة».

إن ما خلص إليه كيسنجر يعكس فى النهاية أنه لا خلاف كبير بين الرؤى الاستراتيجية المختلفة حول الدور الأمريكى والتأكيد على مفاهيم أساسية تشكل جوهر هذا الدور ألا وهى:

الفردية - القيم - المصلحة.

واستمرار هذا الدور باستمرارية الفردية ونشر القيم وتحقيق المصلحة، وإن كان باستخدام القوة.

ويحسم كيسنجر، من جانب آخر، الجدل بين نهجى روزفلت وويلسون، بالرغم من عدم وجود خلاف جوهري بينهما، بقوله «إن المآزق النهائى لرجل السياسة هو فى التوصل إلى الموازنة بين القيم والمصالح، وأحياناً بين السلم والعدل. يعتبر الانقسام الذى يسلم به العديدون بين الأخلاق والمصالح، وبين المثالية والواقعية، واحداً من الأفكار النمطية للنقاش الدائر حول الشؤون الدولية، ولا يوجد فى الحقيقة خيار واضح».

(٦)

اليمن الأمريكى: استعادة المشروع الإمبراطورى

أولاً: إدارة جديدة.. استعادة الرؤية التوسعية (مشروعية القوة)

ثانياً: أمريكا والعالم: الرؤية الفكرية الحاكمة للإدارة الجديدة (وثيقة كوندوليزا رايس حول

السياسة الخارجية)

منذ أن تولت الإدارة الأمريكية مسئولياتها في يناير عام ٢٠٠١م أخذت على عاتقها أن تعود إلى الذروة التي كانت قد وصلت إليها الإدارة الأمريكية في عهد ريغان وبوش الأب ، حيث استطاع كل منهما أن يحقق «القيادة المطلقة» للعالم . وقد كان العنصر الجديد ، والذي يمثل إضافة إلى النموذج السابق ، هو مشاركة اليمين الديني المسيحي(*) في تشكيل رؤية الإدارة الأمريكية الحاكمة . لقد جاءت الإدارة الأمريكية الجديدة برؤية جديدة ، فيما يتعلق بعلاقاتها الدولية في ضوء المصلحة القومية العليا المدعومة بالقيم التقليدية الأمريكية بالإضافة إلى قيم اليمين الديني .

أولاً: إدارة جديدة.. استعادة الرؤية التوسعية (مشروعية القوة)

اعتمدت الإدارة الجديدة فكرة ترجمة القوة المستقرة إلى شرعية ، وإذا توافر الحد الأدنى من الإجماع على القيم المشتركة . وهكذا فإن المحددات الرئيسية لأي سلوك دولي ، هي كيفية ممارسة القوة وتطبيقها وكيفية ترويج القيم وتقاسمها . وقد أخذت الإدارة الجديدة بنظرة إلى العالم مؤسسة على فكرة المناطق الحيوية من الناحية الجيوسياسية ، وهناك اتفاق على هذه المناطق وإن بمسميات مختلفة وبمداخل متنوعة فمثلاً :

(*) بدأنا باستخدام تعبير اليمين المسيحي الجديد New Christian Right في كتابنا الحماية والعقاب : الغرب والمسألة الدينية في الشرق الأوسط (٢٠٠٠) والذي درسنا فيه قانون الحرية الأمريكي تفصيلاً ، حيث وضعنا تصوراً نظرياً لمسيرة الأصولية البروتستانتية وتحولها من العمل الروحي في الإطار الكنسي إلى الإطار المدني عقب الحرب العالمية الثانية وكيفية انتشارها كحركة سياسية دينية قاعدية ، وأوضحنا ذلك برسم توضيحي لتصورات هذه الحركة وآلياتها . ثم عمقنا هذا الموضوع في كتابنا الأصولية البروتستانتية والسياسية الخارجية الأمريكية (٢٠٠١) ، وميزنا هذا الاتجاه عن التيار الرئيسي للبروتستانتية وعن New Christianity أو المسيحية الجديدة ذات التوجهات التقدمية ، وألمحنا إلى الدور السياسي لليمين المسيحي خاصة في الانتخابات التشريعية . وشرحنا في مقالات عديدة قبل ١١ سبتمبر وبعدها كيف أن إدارة بوش الابن تعبر عن وصول هذا الاتجاه للمشاركة في الحكم كما في مقال مبكر في أخبار الأدب في أكتوبر ٢٠٠١ ، في وقت كان هناك من يرفض هذا التصور الذي بدأ يقبل بعد ذلك . وسوف نخصص الفصل التالي عن اليمين الديني .

* نجد بريجنسكى يتحدث عن ما أسماه «سلاسل القوة الكونية المحتملة» ،
والتي ستصادم وتتعاون وتتنافس بعضها ضد ومع البعض الآخر ، وهذه السلاسل
هى : أمريكا الشمالية - أوروبا - شرق آسيا - جنوب آسيا - هلال إسلامى يشمل
شمال أفريقيا والشرق الأوسط - سلسلة آسيا أوروبا .

* ونجد كيسنجر يتحدث عن :

أوروبا - نصف الكرة الغربى - آسيا - الشرق الأوسط - أفريقيا .

وهناك تصور هنتنجتون والذي أشرنا له سابقا وورد فى كتابه صدام الحضارات .

قد تختلف المسميات إلا أن هناك اتفاقاً على فكرة المناطق الحيوية ، كذلك التركيز
كل التركيز على الأهمية الحيوية «لأوراسيا» والتي تعنى مركباً من قارتى أوروبا
وآسيا . وبالنسبة لأمريكا - وبحسب بريجنسكى - تعتبر أوراسيا الجائزة
الجيوپوليتيكية الرئيسية . فأوراسيا هى القارة الأكبر فى العالم ، وهى المحور فى
مجال الجيوپوليتيكا . تسيطر القوة التى تتحكم فى أوراسيا على اثنتين من مناطق
العالم الثلاث الأكثر تقدماً والأوفر فى مجال الإنتاجية الاقتصادية . تكفى نظرة
واحدة إلى الخارطة إلى لاكتشاف أن بسط السيطرة على أوروبا يستتبعه أوتوماتيكياً
إخضاع أفريقيا ، ويعيش فى أوراسيا حوالى ٧٥ ٪ من شعوب العالم ، وفيها أيضاً
توجد معظم ثروات العالم ، سواء التى لم تزل تحت الاكتشاف والتنقيب أو التى بدأ
استثمارها . كما تنتج أوراسيا حوالى ٦٠ ٪ من إجمالى الناتج القومى العالمى
وتوجد فيها حوالى ثلاثة أرباع مصادر الطاقة المعروفة فى العالم . وتتضمن أوراسيا
الدول الأقدر سياسياً والأكثر ديناميكية فى العالم . فالدول الست التى تلى
الولايات المتحدة فى ضخامة الاقتصاد وحجم الإنفاق على التسليح العسكرى تقع
فى أوراسيا ، كما تضم جميع الدول النووية المعروفة فى العالم باستثناء واحدة .
وإلى أوراسيا تنتسب الدولتان الأكثر سكاناً فى العالم ، والدولتان الأكثر تطلعاً إلى
الهيمنة الإقليمية والنفوذ العالمى (الصين وروسيا) . إن جميع الأطراف التى يمكن
أن تشكل تحدياً سياسياً و/ أو اقتصادياً لسيادة أمريكا ، والتى لو جمعت معاً فإن قوة
أوراسيا تفوق بشكل كاسح قوة أمريكا . لكن من حسن حظ أمريكا أن أوراسيا
أوسع من أن تتوحد سياسياً .

إن هذا التصور تتبناه الإدارة الأمريكية فى إطار محورين أو ما تصوره بـريجنسكى مثلثين :

* مثلث الولايات المتحدة الأمريكية - أوروبا - روسيا .

* مثلث الولايات المتحدة الأمريكية - الصين - اليابان .

(١) مثلث الولايات المتحدة الأمريكية - أوروبا - روسيا .

تعتبر أوروبا الشريك الطبيعى لأمريكا، كما أنها رأس جسر ضرورى على قارة أوراسيا . وبدون العلاقات الوثيقة سوف تتعرض السيطرة الأمريكية على المحيط الأطلسى ، وقدرتها على إظهار القوة والنفوذ فى عمق أوراسيا إلى تقييد كبير . والنقطة المهمة هنا والتي تعتمد عليها الاستراتيجية الأمريكية هى الحاجة الأوروبية إلى أمريكا ، بالرغم من أن أوروبا الموحدة باتت قوة سياسية منافسة ، حيث ناتجها المحلى مع نهاية القرن قد وصل إلى ٨ تريليون دولار ، وهو ما يقارب الناتج المحلى الإجمالى لأمريكا والذي يبلغ ٨,١ تريليون دولار . بل تجاوزت أوروبا هذا الرقم مع اعتماد اليورو عملة واحدة لأوروبا ، إلا أن توسع الاتحاد الأوروبى ليشمل أوروبا الوسطى والشرقية إضافة إلى دول البلطيق وتركيا قد يبطئ عملية التكامل السياسى فى أوروبا وحرمانها من تكوين قوة عسكرية متكاملة وفاعلة ، ويلاحظ أن الدول الأوروبية قد أنفقت حوالى ٦٠ ٪ من مجموع ميزانيات الولايات المتحدة الأمريكية المخصصة للدفاع ، ولكنها لم تصل إلى حوالى ١٠ ٪ من مستوى القدرات العسكرية الأمريكية . وقد ظلت العلاقة منذ الحرب العالمية الأولى ، مروراً بالحرب العالمية الثانية ثم الحرب الباردة علاقة شراكة بين أمريكا وأوروبا تلعب فيها أمريكا دوراً أميناً حاسماً بالنسبة لأوروبا . بيد أن الأمر بدأ يثير قدراً من الجدل فى فترة ما بعد الحرب الباردة . فالولايات المتحدة الأمريكية تحتاج أوروبا ، وفى الوقت نفسه تحتاج أوروبا إلى أمريكا بشرط أن يكون ذلك على قاعدة تأمين المصلحة القومية الأمريكية والعمل على إشراك روسيا ودعم محاولاتها لتجاوز مشاكلها الاقتصادية وتصبح دولة حديثة وإدخالها المنظومة الغربية واستثمار ما لديها من إمكانيات عسكرية وتكنولوجية ، وفى كل الأحوال فإن إدخال روسيا هذا المحور أفضل كثيراً من أن تكون فى محور روسيا - الهند - الصين . بالطبع لا يعنى ما سبق

أن هذه الفكرة حول المحور الأمريكي - الأوروبي لا تعترىها المشاكل مع تصاعد القوة الأوروبية ورغبتها فى الاستقلال بالأخص لدى ألمانيا وفرنسا ، وإن قبل الأوروبيون التعاون مع أمريكا فربما ذلك يعود لنقص القوة العسكرية على وجه الخصوص ، فإذا توافرت لهم القوة العسكرية أو ازداد التنافس بينهما فقد تزايدت المشاكل . ولا بد أن تذكر محاولة أوروبا الاستقلال عن أمريكا ، حيث برز ذلك فى فشل أمريكا الحصول على مقعد فى لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة ، كذلك الموقف من العراق .

وفى تقديرنا أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تبذل قصارى جهدها لدعم الأطلسى والتأكيد على القيم المشتركة وزيادة الإحساس بالخطر الذى يهددهما معاً وأن هناك خطراً دائماً عليهما . وتجدر الإشارة أن أوروبا كانت ممتنة للسياسة الأمريكية وقت كليتون ، ولكنها لن تسعد كثيراً بسياسة الإدارة الجديدة ، حيث العودة إلى النموذج الريجاني وحيث أعمال المصلحة القومية الأمريكية أولاً ، وحيث القوة أيضاً . وكما قلنا فإن أوروبا من جهتها تحتاج - رغم محاولات التمايز - إلى أمريكا بدرجة أو بأخرى ، فالقوة العسكرية الكامنة لدى بعض الدول الأوروبية قد يتيح وجود قوى أوروبية مهيمنة ، وهو ما يمثل حاجة لدى البعض داخل أوروبا إلى بقاء أمريكا . إن ظهور قوى سائدة محتملة أو ما يسمى «Potential Hegemon» الأمر الذى قد يدفع إلى انتقال أوروبا من ثنائية القطبية الحميدة إلى تعددية أقطاب غير متوازنة ، وهو أشد أنواع هياكل القوة خطورة ، وهو حال يعود بالعالم إلى مرحلة ما قبل وستفاليا ، أخذاً فى الاعتبار أن ألمانيا هى الأقرب لأن تكون هى القوة الأوروبية ، وبالتالي مصدر تهديد لأقرانها الأوروبيين مرة أخرى .

(ب) مثلث الولايات المتحدة الأمريكية - الصين - اليابان .

ينطلق تكوين هذا المثلث من أن الصين قوة إقليمية هائلة ، فهى أكبر دولة نامية فى العالم ، وتمثل ثالث أضخم رقعة جغرافية فى العالم ، كما تملك ثالث أضخم ترسانة نووية فى العالم ، بالإضافة إلى تعدادها السكانى الهائل . وقد شهدت الصين على مدى العشرين عاماً الماضية تطوراً اقتصادياً مذهلاً حيث زاد الناتج المحلى الإجمالى للصين بمعدل ١٠ ٪ سنوياً . بيد أن الرؤية الأمريكية حول الصين هو أنها ما تزال بعيدة عن التحول إلى قوة عالمية ، فعلى الرغم من نموها الهائل

خلال العقد الماضى وما حققته من مستويات لا مثيل لها فى الاستثمار الأجنبى ، فإنها ستبقى ضمن الدول التى تحتل مكانة أقل من حيث متوسط دخل الفرد . ولا شك أن الصين تعد قوة مهيمنة ناشئة فى المنطقة - على أقل تقدير - ، وهو ما يعنى أن أى تنامى لهذه القوة لابد وأن يلقى كل عناية من أمريكا . والمتوقع أن أى تحرك صينى يعنى حشداً يابانياً لأسلحة مضادة أو العمل نحو تشكيل تحالف إقليمى مضاد للصين . وسيؤدى التحالف المضاد للصين - الذى يشمل اليابان المعاد تسليحها أو شبه المسلحة - إلى الإخلال بتوازن القوى الإقليمى وعرقلة التطور الاجتماعى والسياسى للصين وتقويض الازدهار الاقتصادى فى كل أنحاء آسيا .

ويحث بريجنسكى على تكوين منظومة دفاعية إقليمية تشمل أمريكا واليابان وكوريا ، مضادة للصواريخ العابرة للقارات .

خلاصة القول يجب على أمريكا إذا أرادت أن تضمن الاستقرار فى المنطقة الشرقية من أوراسيا ، أن تواصل استراتيجية الحوار مع الصين بهدف تشجيع التطور الإيجابى لتلك الحضارة ، والمحافظة فى الوقت نفسه على تحالفها الأبدى مع اليابان بهدف أن تحول دون حدوث منافسة غير ضرورية وغير مرغوب فيها بين القوى الآسيوية .

فى هذا الإطار يطرح بريجنسكى عدداً من الأفكار حول أهمية القوة وشرعية ممارستها من خلال التدخل وأهمية صياغة إجماع عالمى يتيح استمرارية الدور الأمريكى فى العالم بالقوة والقيم ، انطلاقاً من أن الولايات المتحدة الأمريكية هى «رأس حربة» فى توجيه التاريخ ، وهى أيضاً المختبر الاجتماعى للعالم .

مع تزايد مرات التدخل الأمريكى فى عدد من مناطق العالم خلال فترتى الرئيس كلينتون كان السؤال الأساسى الذى طرح : أين المصلحة القومية الأمريكية فى هذه التدخلات ؟ لقد اتفق كثير من الاستراتيجيين الأمريكيين أن نتائج هذه التدخلات لا تؤثر فى أى تعريف تاريخى للأمن الأمريكى ، وأن التدخل يعود فى المقام الأول إلى اعتبارات إنسانية حاول بها كلينتون التأكيد على أن القناعات الإنسانية جزء لا يتجزأ من التقليد الأمريكى بحيث - حسب كيسنجر - «تتعين المخاطرة بالثروة وحتى الأرواح للدفاع عنها فى أى مكان من العالم» . إنها طبعة أكثر تطرفاً للويلسونية ، حيث تمت الدعوة إلى الدفاع عن حقوق الإنسان والقيم الإنسانية ولو بالقوة باعتبارها مبدأ عاماً للمصلحة القومية الأمريكية . بيد أن الانتقادات قد

وجهت لكليتون وإدارته بأن هذه السياسة قد تخطت إملاءات المصلحة القومية في تدخلاتها العسكرية المختلفة . وفي مقال لجوزيف ناى بمجلة فورين أفيرز (يوليو أغسطس ١٩٩٩م) أكد على أن سياسة حقوق الإنسان التي تتبعها أمريكا لا ينبغي أن تتطابق مع السياسة الخارجية ، فتصير السياسة الخارجية الأمريكية كما لو كانت مساوية بالتمام لحقوق الإنسان ، وأنه ينبغي ربط التدخل بمصالح قومية قوية .

ثانيا أمريكا والعالم: الرؤية الفكرية الحاكمة للإدارة الجديدة (وثيقة كوندوليزا رايس حول السياسة الخارجية)

استدعى الأمر خلال فترة الرئيس كليتون الثانية ومع نهاية القرن العشرين أن يعاد النظر في السياسة الخارجية الأمريكية بالكامل ؛ مما استنفر العديد من السياسيين والاستراتيجيين والأكاديميين أن يقوموا بإعادة ترتيب الأولويات وطرح التساؤلات حول مفهوم المصلحة القومية وتحديد المناطق الحيوية والاستراتيجية من الناحية الجيوسياسية في العالم ، كما طال الأمر التساؤل حول كيفية تعامل أمريكا مع الإشكاليات الفكرية المستجدة ، حيث باتت الحاجة ماسة إلى تحديد الخطاب الأيديولوجي المطلوب ، فلا يقتصر التفكير على الممارسات فقط .

سوف نتعرض لبعض هذه الانتقادات ومحاولات أصحابها لرسم ملامح السياسة الخارجية الأمريكية مع مطلع القرن الحادى والعشرين ، ونختتم برؤية الحزب الجمهورى ، والتي تبناها الرئيس بوش أثناء الحملة الانتخابية من خلال مستشارته للشئون الخارجية آنذاك كوندوليزا رايس ، والتي أتصور أنها حكمت تفكير وسلوك الإدارة الجديدة بعد انتخابها مع مطلع عام ٢٠٠١ م ثم بعد أحداث ١١ سبتمبر من نفس العام وإلى الآن . وسوف نتلقى رؤية تمثل هؤلاء المنتقدين هي رؤية هنرى كيسنجر والتي أوجزها فى كتابه «هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية ؟» ، ثم رؤية كوندوليزا رايس المعبرة عن الإدارة الأمريكية الجديدة .

(i) رؤية هنرى كيسنجر

يشدد كيسنجر على أن معالجة المصالح الاستراتيجية كما لو كانت من درجة أدنى ، تعنى شل الولايات المتحدة حتى فى السعى إلى تحقيق أهداف أخلاقية خالصة .

ومتى كانت الأرواح الأمريكية على المحك ، يكون كذلك مفهوم المصالح

الأمريكية الحيوية . وبالعكس ، لكى تذهب إلى الحرب بدون استعداد لتلقى إصابات ، يعنى أن القضية فى النهاية ليست حيوية ، وأن أمريكا مستعدة للذهاب فقط طالما كان ذلك دفاعاً عن مبادئها؛ مما يحفز العدو على الصمود فيها، وكل حرب خاضتها الولايات المتحدة فى المائة سنة الأخيرة كانت على أساس غير معلن هو أن التراجع عن أخذ المبادرة سيؤدى فى النهاية إلى توضحيات أمريكية أكبر بكثير . . . يتطلب القرن الجديد من الولايات المتحدة تعريفاً جديداً للمصالح الحيوية والاستراتيجية ، إضافة إلى الأخلاقية . لم يخطئ المدافعون عن التدخل الإنسانى عندما عرضوا التدخل ، لكن السؤال هو: هل يأخذ هذا التدخل بالحسبان مدى وتعقيد التحديات القومية لأمريكا؟ ، إن ما يطرحه كيسنجر يعنى نقداً خالصاً للتطرف الذى أبدته إدارة كليتون فى الأخذ بالمبادئ الإنسانية للتدخل ، وتقديره أنه نوع من التطرف الويلسونى ، حيث باتت الفضيلة متهورة ، والمفارقة التى يرصدها أن الويلسونية أثناء الحرب الباردة رأت بأن الاهتمام المفرط بالأمن كان يؤدى إلى توسيع استراتيجى مفرط وإلى وهم بالقدرة الكلية الأمريكية ، وتمر الأيام وتصبح الويلسونية تحت فى حقبة ما بعد الحرب البارد على مهمة عالمية لصالح الإنسانية والقيم الأخلاقية وتهدد بالمزيد من التوسع المفرط .

وينسجم مع هذه الرؤية ما طرحته كوندوليزا رايس حول رؤية الحزب الجمهورى الانتخابية فى الإدارة الجمهورية المنتخبة ، والتى تعكس - فيما أتصور - رؤية الإدارة الأمريكية الحالية قبل وبعد ١١ سبتمبر .

(ب) رؤية كوندوليزا رايس - الإدارة الأمريكية الحالية

من الأهمية بمكان لفهم إدارة الرئيس بوش الحالية من حيث رؤيتها التى تحكم نظرتها إلى العالم وممارستها التى تترتب على هذه الرؤية ، أن نعود إلى حملته الانتخابية . وفى وثيقة بالغة الأهمية حول رؤية الحزب الجمهورى المستقبلية للعالم - فى حال انتخابه - نجد السيدة كوندوليزا رايس والتى كانت تمثل موقع مستشارة جورج دبليو بوش للشئون الخارجية أثناء الحملة الانتخابية ، وذلك لما سنجده من أفكار فى هذه الوثيقة وجدت طريقها إلى التنفيذ - فيما أعتقد - بعد انتخاب بوش الابن واختيار السيدة رايس لتكون مستشارة للأمن القومى للإدارة الجديدة المنتخبة .

نشرت هذه الوثيقة في مجلة فورين أفرز عدد يناير وفبراير من عام ٢٠٠٠م بعنوان «Campaign 2000: Promoting The National Interests» في هذه الوثيقة كان هناك وعى بأن الولايات المتحدة تعيش مرحلة ما بعد الحرب الباردة «Post Cold War Period» وأنه ينبغي لفت النظر إلى: «وجدت الولايات المتحدة صعوبة بالغة في تحديد مصلحتها القومية في غياب القوة السوفيتية. الواقع أننا لا نعرف ما يجب أن يكون عليه رأينا فيما يلي المواجهة الأمريكية السوفيتية من خلال الإشارات المتوالية إلى «مرحلة ما بعد الحرب الباردة»، إلا أن هذه المراحل الانتقالية مهمة؛ لأنها تقدم فرصاً استراتيجية. وخلال هذا الزمن المرن، يمكن التأثير على شكل العالم المستقبلي. ضخامة هذه المرحلة واضحة. فالاتحاد السوفيتي كان أكثر من محض منافس تقليدي شامل، بل كان يتوق إلى خلق بديل اشتراكي عالمي للأسواق وللديموقراطية. لقد عزل الاتحاد السوفيتي نفسه، كما عزل أسرى عملاء - غالباً من غير علمهم - عن شروط الرأسمالية الدولية. وقد زرع في النهاية بذور دماره بنفسه؛ إذ تحول بسبب انعزاله ديناصوراً اقتصادياً وتكنولوجياً...»

إن نقطة الانطلاق فيما سبق هو أن هذه الفترة هي فترة انتقالية على الولايات المتحدة استثمارها لرسم معالم العالم مستقبلياً على قاعدة الرأسمالية الدولية ذات البعدين: السوق والديموقراطية، وهي الصيغة التي تروج لها أمريكا تحت لافتة العولمة، على أن يتم ذلك في إطار إعادة تعريف المصلحة القومية الأمريكية بشكل محدد، وتشير السيدة رايس إلى أنه:

«يجب أن تبدأ عملية رسم سياسة خارجية جديدة من الاعتراف بأن الولايات المتحدة تتمتع «بموقع استثنائي»... بعض الدول يملك قدماً داخل القطار وقدماً خارجه... بعض الدول ما زال يأمل في إيجاد طريقة للفصل بين الديموقراطية والتطور الاقتصادي. بعضها يتمسك بأحقاد قديمة كأساليب للالتقاء عن واجب التحديث الذي ينتظرها. لكن الولايات المتحدة وحلفاءها موجودون على الجهة الصحيحة من التاريخ».

بعد أن تؤكد الوثيقة على طبيعة النظام الاقتصادي الذي يجب أن يتبع، تبرز استثنائية الولايات المتحدة، وعلى ضرورة أن يلحق بها الآخرون، وأنه لا يمكن الفصل بين السوق والديموقراطية من جهة وبين التحديث واتباع النموذج الغربي أو

الأمريكي تحديداً من جهة أخرى ، وكلاهما يعنى اختيار موقع فى التاريخ الذى بات أمريكياً . وفى هذه العبارات المركزة نجد أفكار كل من : برنارد لويس الذى يؤكد دوماً على أن التحديث يعنى التغريب وأنه لا تحديث بدون تغريب ، كذلك مفهوم نهاية التاريخ بحسب فوكوياما ، وأخيراً هنتنجتون حيث الغرب فى جهة وباقى العالم فى الجهة الأخرى ، ولا بد للآخرين أن يتقلوا للاصطفاف إلى جانب الغرب . وكل هذه الأفكار ما هى إلا تنويعات محدثة إلى الفكر الأمريكى الكلاسيكى فيما يتعلق بالعالم ، والذى تعرضنا له فى السابق سواء الخاص بروزفلت أو ويلسون أو جاكسون حيث استثنائية أمريكا ، وضرورة إعلاء المصلحة القومية الأمريكية وضرورة نشر القيم الأمريكية وإن بالقوة ، وحول القوة تستطرد السيدة رايس وتقول :

« إن السياسة الخارجية الأمريكية فى ظل إدارة جمهورية يجب أن تعيد التركيز على المصلحة القومية وعلى ملاحقة الأولويات الأساسية . وهذه المهمات هى :

١- ضمان أن «القوة» الأمريكية فى ظل إدارة جمهورية يجب أن تمنع الحروب وتبرز السلطة وتقاتل فى سبيل حماية مصالحها ، إن لم تنجح فى تعويق الحرب .

٢- تعزيز النمو الاقتصادى والانفتاح السياسى عبر نشر التجارة الحرة « ونظام مالى عالمى » مستقر فى أوساط جميع الملتزمين بهذه المبادئ ، بما فيها العالم الغربى الذى تم تجاهله كم منطقة حيوية للمصالح الأمريكية القومية .

٣- تحديد علاقات قوية ووثيقة مع الحلفاء الذى يشاطرون القيم الأمريكية ويمكنهم بالتالى المشاركة فى حمل عبء نشر السلام والازدهار والحرية .

٤- تركيز الطاقات الأمريكية على عقد علاقات شاملة مع القوى الكبرى وخصوصاً روسيا والصين ، وهى علاقات تستطيع أن تصوغ وسوف تصوغ طابع النظام السياسى الدولى .

٥- التعامل فى شكل حاسم مع خطر «الأنظمة المارقة» والقوى العدائية ، التى تتخذ بازدياد أشكال الإرهاب وتطوير أسلحة الدمار الشامل .

يتضح من المهام السابقة تكرار المفاهيم التقليدية التى تحرص عليها الإدارات الأمريكية المتعاقبة مثل :

- ممارسة القوة لحماية المصالح .

- استقرار النظام المالى العالمى الذى يخدم أهدافها .

- التأكيد على أن هناك «قيماً» أمريكية لا بد من نشرها بمعاونة الحلفاء الذين يتمتعون لهذه القيم ، والتي تعنى ضمناً أن هناك من ينتمى لقيم أخرى .

- الاهتمام بإعادة صياغة النظام السياسى الدولى أخذاً فى الاعتبار ، إلى جانب أوروبا الحليف الرئيسى لأمريكا ، كونه ينتمى لنفس المنظومة القيمية - الغربية - من جانب ومكوناً رئيسياً للنظام المالى العالمى من جانب آخر ، روسيا والصين .

- صك تعبير الأنظمة المارقة والتي لا بد من ترويضها وردعها .

وتبدأ السيدة رايس بعد ذلك فى نقد فترتى الرئيس كلينتون ، واضعة رؤية الحزب الجمهورى للسياسة الخارجية مغرقة بين المصالح والمثل مع ملاحظة أن المثل هنا تمارس بالقوة ، ولكن الأمر - مرة أخرى - يعود بنا إلى التاريخ حيث محاولة التمييز بين التصور «الروزفلتى» و «الويلسونى» ، والذي لا يوجد بينهما تمييز جوهري كما أوضحنا سابقاً . وتقول السيدة رايس ما يلى : «السلطة مهمة ، سواء أكانت تعنى ممارسة الولايات المتحدة سلطتها أم قدرة الآخرين على ممارستها . إلا أن كثيرين من الولايات المتحدة متزعجون (ولطالما كانوا) من مفاهيم سياسات السلطة والسلطات العظمى وموازن السلطة . وفى شكل أقصى ، يؤدى هذا الانزعاج إلى احتكام انعكاسى إلى مفاهيم القانون والمعايير الدولية ، والاعتقاد بأن دعم عدد كبير من الدول - أو حتى دعم مؤسسات على غرار الأمم المتحدة - هو أمر أساسى للممارسة الشرعية للسلطة . هكذا تحل «المصالح الإنسانية» أو مصالح «المجتمع الدولى» مكان «المصلحة القومية» .

وقد كان الاعتقاد بأن الولايات المتحدة لا تمارس سلطتها شرعياً إلا عندما تفعل ذلك نيابة عن شخص آخر أو عن شئ آخر ، متجذراً فى الفكر «الويلسونى» ، وصدى ذلك قوى فى إدارة كلينتون . والأکید أنه ليس ثمة خطأ فى القيام بأمر فيفيد الإنسانية جمعاء ، لكن هذا ، فى معنى ما ، هو تأثير من الدرجة الثانية . فسعى أمريكا وراء المصلحة القومية سوف يخلق ظروفاً تعزز الحرية والأسواق والسلام . والدليل هو أن سعيها وراء مصالحها القومية بعد الحرب العالمية الثانية أدى إلى عالم أكثر ازدهاراً وديموقراطية . وهذا يمكن أن يتكرر . إذن يجب ألا تكون الاتفاقات والمؤسسات المتعددة الجانب أهدافاً فى ذاتها . ما يخدم المصالح هو التحالفات القوية .

وتذكر كوندوليزا رايس بعض الأمثلة العملية لتأكيد وجهة نظرها، والتي خاضتها إدارة كلينتون من منطلق تقديم نموذج قيمي مثالي للعالم مثل معاهدة كيوتو، حيث إن هذه المعاهدة لم تضم الصين واستثنت بعض البلدان النامية من المعايير القاسية في حين أنها تعاقب الصناعة الأمريكية، وعليه فإن هذه المعاهدة «لا يمكن أن تكون في مصلحة أمريكا القومية». إن إدارة كلينتون قد مالت في الأغلب إلى أن تجد «حلولاً متعددة الجانب للمشكلات». وينطبق هذا أيضاً على الإقرار الأمريكي لمعاهدة حظر التجارب الشاملة. وترد كوندوليزا رايس، على منتقدي المنهج الذي تطرحه والذي يصفونه «بالانعزالي»... هؤلاء الذين قد يرسمون خطأً فاصلاً بين سياسات السلطة وسياسة خارجية قائمة على المبادئ ومرتكزة على القيم. ووجهة النظر المتطرفة هذه - إما أن تكون واقعياً وإما وفيّاً للقواعد والقيم - قد تكون جيدة في إطار جدال أكاديمي، لكنها كارثة بالنسبة إلى السياسة الخارجية الأمريكية...».

وتقدم السيدة رايس نموذج التعامل مع الاتحاد السوفييتي باعتباره نموذجاً مثالياً للسياسة الخارجية الأمريكية فتقول:

«في السبعينيات، كان الاتحاد السوفييتي في ذروة قوته - وهي قوة كان أكثر من مستعد لاستخدامها، نظراً إلى قاعدته الاقتصادية والتكنولوجية الضعيفة».

تبين أن أمجاد تلك المرحلة ما هي إلا انتصار مكلف جداً. وتحدى الرئيس ريجان للقوة السوفييتية كان حازماً، وذا توقيت جيد في آن واحد. وقد شمل تعهدات أساسية وكثيفة مع موسكو حول السلسلة الكاملة للأمر التي استعرضت في «الجدول ذي الأقسام الأربعة: ضبط التسليح، حقوق الإنسان، المسائل الاقتصادية، والنزاعات الإقليمية». ثم ركزت إدارة بوش بمزيد من الانتباه على خفض النفوذ السوفييتي في أوروبا الوسطى والشرقية. ومع تزعزع قوة الاتحاد السوفييتي، لم يعد هذا قادراً على حماية مصالحه واستسلم على نحو سلمي للغرب - وهو انتصار هائل للقوة الغربية، وأيضاً للحرية الإنسانية».

الأمر واضح ومباشر لدى رؤية الحزب الجمهوري أو بالأحرى الجناح المتشدد فيه، المصلحة القومية المباشرة هي الهدف والقيم تابعة لتحقيق هذه المصلحة.

وتحدد رايس أمرين في غاية الأهمية لتحقيق المصلحة القومية الأمريكية هما:

- دعم السياسات الاقتصادية الدولية التى تفعل مميزات الاقتصاد الأمريكى وتوسع أطر التجارة الحرة ، باعتبارهما أداتين حاسمتين فى صياغة السياسة الدولية .
- أن تكون قوة أمريكا العسكرية أكيدة ومصونة ؛ لأن الولايات المتحدة هى الضامنة الوحيدة للسلام والاستقرار الشاملين .

وبالنسبة للقوة العسكرية الأمريكية تفصل رايس رؤيتها - بالغة الأهمية كما يلى :

« . . . إن الإدارة - إدارة كلينتون - راحت تنشر القوات الأمريكية فى الخارج بإيقاع كثيف - بمعدل مرة كل تسعة أسابيع . وإلى جانب خفضنا نفقات الدفاع إلى حدّها الأدنى كنسبة مئوية من ناتج النمو الإجمالى منذ بيرل هاربور ، نشرت الإدارة القوات المسلحة بمعدل أعلى من أى وقت خلال الأعوام الخمسين الأخيرة . . . وسوف يواجه الرئيس الجديد الآن مهمة طويلة من إصلاح الوضع . . . بدلاً من الاستمرار فى البناء على هيكلية الحرب الباردة . ويجب أن تفعل الميزات التكنولوجية الأمريكية بهدف بناء قوى أخف وأكثر إهلاكا . . . يجب أن تكون القوات المسلحة الأمريكية قادرة فى شكل حاسم على مواجهة ظهور أية قوة عسكرية عدائية فى منطقة آسيا ، المحيط الهادئ والشرق الأوسط والخليج الفارسى ، وأوروبا - وهى مناطق لا تضم مصالحنا فحسب ، بل مصالح كل حلفائنا الأساسيين ، وقوات أمريكا المسلحة هى الوحيدة القادرة على تنفيذ مهمة المواجهة والتعويق هذه . . . لكن ماذا لو تمت مهاجمة قيمنا فى مناطق لا تثير اهتمامنا الاستراتيجى ؟ هل يجب على الولايات المتحدة ألا تحاول إنقاذ الأرواح فى غياب دافع استراتيجى قوى ؟ بل يجب أن يكون الرئيس الأمريكى الجديد فى موقع يتيح له التدخل عندما يكون مقتنعاً بأن الولايات المتحدة مضطرة بدافع الواجب إلى التدخل . . . يجب أن يتذكر الرئيس أن القوات العسكرية هى أداة خاصة . وهى مقاتلة والمطلوب منها أن تكون كذلك . إنها ليست قوة شرطة مدنية ، وليست حكماً سياسياً . ومن الأكيد أنها لم تؤسس لبناء مجتمع مدنى . . . » .

هذه هى الرؤية التى طرحها الحزب الجمهورى أثناء الحملة الانتخابية فيما يتعلق بالسياسة الخارجية الأمريكية ، ويتضح منها جملة أمور وذلك كما يلى :

(١) أن ما طرحه الرئيس بوش أثناء الحملة الانتخابية هو عودة إلى المنهج الروزفلتى فى السياسة الخارجية ، حيث المصلحة القومية والقوة والنظام الرأسمالى فى شكله المباشر يمثلون الأسس التى ينبغى أن تقوم عليها سياسة أمريكا الخارجية .

(٢) أن ما طرحه الحزب الجمهورى يعكس الموقف الراسخ لهذه الإدارة أثناء الحملة الانتخابية، ثم بعد تولى الرئيس بوش مسئولية الرئاسة الأمريكية واستمرار هذا الموقف حتى بعد الحادى عشر من سبتمبر مع مزيد من التشدد.

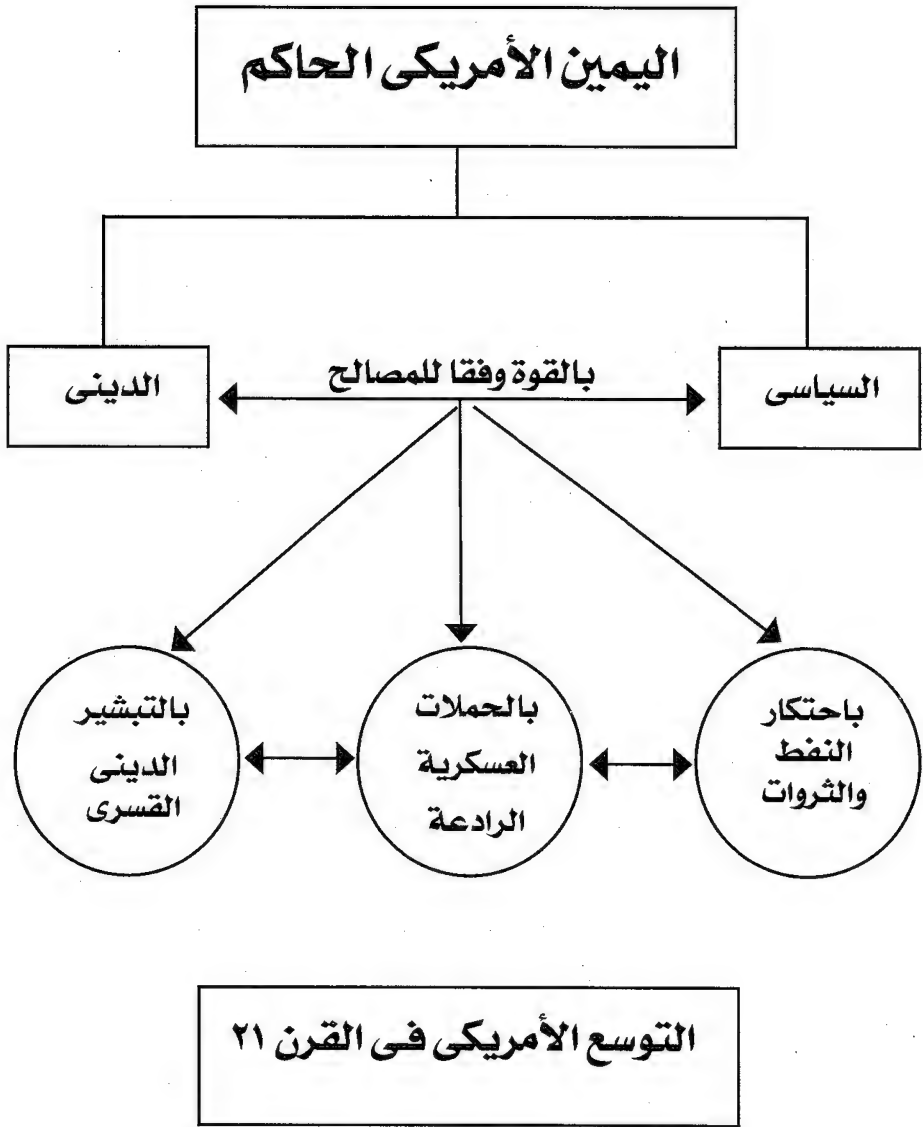
(٣) أن هذه الرؤية تتفق فى الأغلب الأعم مع كثير من الرؤى لأكاديميين وسياسيين ومفكرين استراتيجيين كانوا ينتقدون إدارة كليتون، واستطاعوا من خلال عناصر كثيرة أن يكون لهم التأثير على الإدارة الأمريكية الجديدة فى محاولة لاستعادة النموذج «الريجانى» الذى يعتبر النموذج الذى استطاع أن يتضمن بحسب كيسنجر مركباً ثلاثى العناصر هو :

- المفارقة الويلسونية باستثنائية أمريكا .

- الهجوم الملحمى ضد الأيديولوجية العدائية والتى وصفت آنذاك بإمبراطورية الشر .

- التكتيكات وفقاً لحسابات مرحلية ترتبط بالمصلحة فى لحظة زمنية محددة .

إن هذا المركب عاد إلى التجسيد مرة أخرى مع الإدارة الجديدة آخذاً فى الاعتبار استبدال الموقف الأخلاقى بالموقف الدينى كون الرئيس بوش هو نتاج لحركة دءوب اليمين الدينى الأمريكى، الذى استطاع أن ينظم نفسه ويصل بمرشح يتنمى لهم أيديولوجياً إلى سدة الحكم . وهنا لابد من التفريق بين ريجان الذى استطاع أن يستفيد من اليمين الدينى الصاعد فى السبعينيات من دون أن يكون هو شخصياً متممياً لهم، وأن يحظى بدعمهم وهو ليس نتاجاً لهذا الاتجاه ، وبين بوش الذى يعد ابناً باراً لهذا الاتجاه، الأمر الذى يعنى موضوعياً أن اليمين الدينى بات يشارك فى الحكم، وليس عنصراً ضاعطاً على الإدارة الأمريكية كما هو الحال فى الإدارات السابقة ، وعليه فإنه ينبغى النظر للإدارة الأمريكية المنتخبة الحالية باعتبارها ممثلاً نقياً لليمين ببعديه السياسى والدينى . وبالأخير نجد الإدارة الأمريكية وقد استعادت التوسع الإمبراطورى بشكل سافر على أرضية اليمين السياسى والدينى وفقاً للمصالح القومية الأمريكية فى اتجاه احتكار النفط والثروات وبالتبشير الدينى والثقافى فى ظل الحملات العسكرية الرادعة، إنها ثلاثية التاجر والمبشر والعسكرى، مهمة أخرى . (راجع الشكل التالى)



شكل رقم (٣)

(٧)

اليمن الدينى الأمريكى

المسيرة من التأثير القاعدى إلى المشاركة فى الحكم
(الرأسمالية النفطية. والأصولية الپروتستانتية)

أولاً: الإدارة الأمريكية الحالية .. حكم اليمن السياسى. الدينى

ثانياً: مسيرة اليمن الدينى: الجذور. الأسس. الممارسة السياسية

أولاً: الإدارة الأمريكية الحالية ... حكم اليمين السياسى - الدينى (*)

فمنذ أن تسلمت الإدارة الأمريكية الحالية مسئوليتها فى يناير ٢٠٠١ ، مارست سلوكاً متشدداً تجلّى فى مجموعة من السياسات تعكس فى المجمل رؤية محافظة تجاه القضايا والملفات التى تتعامل معها الولايات المتحدة الأمريكية داخلياً وخارجياً . ويميل هذا السلوك بالأكثر إلى الجناح اليميني المتشدد داخل الحزب الجمهورى الحاكم والذى يهدف من جراء ذلك فى المحصلة ، على تأكيد أعمال «القوة» الأمريكية ، التى يرى كثير من الجمهوريين ومعهم عناصر مؤثرة فى الإدارة الأمريكية ، ممن ينتمون إلى الفكر اليميني المحافظ (سياسياً ودينياً) ، أنها شهدت تراجعاً خلال فترتى رئاسة كلينتون ، وهو أمر لن يُسمح به بل سيتم العمل على تحقيقه ، وإن لزم الأمر ، قسراً ، خاصة وإذا كانت النتيجة هو نشر القيم الأمريكية فى بعديها السياسى والدينى .

فى هذا السياق نجد توحداً فى المصالح بين اليمين السياسى واليمين الدينى ، فكلاهما تجمعهما رؤية واحدة لأمريكا وللعالم ، فأمرىكا هى «وطن استثنائى تاريخى» ، لا بد من أن يسود ويهيمن ، ولا بأس من ممارسة القوة فى سبيل ذلك . ويأتى اليمين الدينى ليدعم اليمين السياسى أيديولوجياً وذلك بهدف :

(*) اعتمدنا فى هذا الفصل على بعض ما جاء فى القسم الثانى من كتابنا الحماية والعقاب : الغرب والمسألة الدينية فى الشرق الأوسط ، الذى صدر فى يناير عام ٢٠٠٠م ، ثم كتابنا الأصولية البروتستانتية والسياسة الخارجية الأمريكية الذى يعتبر خلاصة للقسم الثانى من كتاب الحماية والعقاب ، وتحديثاً للتطورات التى لحقت بقانون الحرية الدينية ، بالإضافة لأهم ما جاء فى محاضرة ألقيتها ، بدعوة من برنامج حوار الحضارات بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية الذى تشرف عليه د . نادية مصطفى وأشرف بعضوية هيئته الاستشارية ، حملت نفس العنوان . وقد نشرت المحاضرة كاملة فى باكورة إصدارات البرنامج الذى ضم محاضرات لچون إسپوزيتو ورضوان السيد ، ونعمل الآن على إتمام دراسة مفصلة تؤصل فيها لموضوع اليمين الدينى مدعمة بالأسماء والخرائط التوضيحية بعد اللفظ الذى ثار حول الموضوع والخلط الذى بدا من كثيرين فى مقالات بعيدة كل البعد عن الموضوع .

ضرورة تطهير الثقافة السائدة ، وشن الحرب المقدسة ضد «الشیطان» القابع فى قلب الوطن أو الذى قد يظهر فى أى بقعة من بقاع العالم، معوقاً امتداد «أمريكا الرسالة» التى تعبر عن «الإرادة الإلهية - Divine Will».

فى ضوء ما سبق نجد الإدارة الأمريكية الجديدة وقد سارت فى اتجاهين ، منذ تسلمت مهامها ، فهى على مستوى الشأن الداخلى تنحو إلى سياسات يمينية متطرفة تخدم مصالح الفئات الأكثر غنى فى أمريكا ، حتى وإن تناقضت مع الوعود الانتخابية ؛ وذلك من خلال إجراءات وتشريعات اقتصادية لا تخدم إلا القلة . وفى الوقت نفسه نجد إدارة بوش تدعم المنظمات المعروفة بالانتماء إلى اليمين الدينى على حساب المنظمات ذات التوجه الليبرالى . أما الشأن الخارجى فإننا نجد تحركاً متعددًا على المستويات العسكرية والاقتصادية والسياسية والثقافية والدينية تصب فى اتجاه تحقيق الهيمنة Hegemony من خلال حلف الأطلنطى والسيطرة على حوض المحيط الهادئ ومنطقة أوراسيا وبذلك تتحقق الهيمنة العسكرية ، ومن خلال البنك الدولى وصندوق النقد وغيرهما من المؤسسات المالية العالمية وذلك يحقق الهيمنة الاقتصادية ، ومن خلال الأمم المتحدة والتشريعات الأمريكية التى تتيح التدخل فى شئون الدول مما يحقق الهيمنة السياسية ، ومن خلال دعم وحماية حركات التبشير فى أمريكا اللاتينية وآسيا وأوروبا الشرقية السابقة والشرق الأوسط تتحقق الهيمنة الدينية بالإضافة إلى الغزو الثقافى . إنها عودة إلى ثلاثية : «العسكرى» و«التاجر» و«المبشر» التى رافقت الحركات الكشفية الأولى ، وإن أخذت صوراً معاصرة تتناسب والتوسع العولمى المعاصر .

خلاصة القول : ما الإدارة الأمريكية الحالية إلا تعبير عن اليمين المتشدد فى بعده السياسى والدينى . وتعد هذه الحقيقة نتيجة التلاقى بين السياسيين من أنصار اليمين المتشدد سياسياً وأنصار اليمين الدينى الذين تحركوا فى المجال العام باعتبارهم حركة دينية ذات توجهات سياسية أوبالآخرى لديها مشروع سياسى ، الأمر الذى مثل نقلة كيفية فى مسيرة اليمين الدينى الذى لم يعد يعنى فقط بالأخلاق والقيم شأن الأصولية البروتستانتية ، بل تجاوز ذلك إلى التحرك السياسى والانتشار القاعدى بحسب تصورات محددة كما سنرى لاحقاً .

(١) الجذور

خرج اليمين الدينى كحركة سياسية دينية من عباءة الأصولية البروتستانتية التى ظهرت مع بداية القرن العشرين ، ويشارك فى الأساس النظرى من حيث النظرة إلى العالم والمجتمع والإنسان . فالأصولية البروتستانتية التى تشكلت مع بدايات القرن العشرين وتبلورت فكرياً فى أعقاب نشر سلسلة من عدة مجلدات تحت عنوان «الأصول» ، تضم تسعين مقالة حررها مختلف اللاهوتيين البروتستانت المعارضين لكل تسوية أو حل وسط مع الحداثة ، حيث ينظرون إلى نتاج الحداثة كونه فساداً للوطن ، بل وامتدوا بهذا التصور إلى السياسة الخارجية الأمريكية أبان الحرب العالمية الأولى - على سبيل المثال - حيث اعتبرت الحرب صراعاً بين العقلانية الألمانية والمسيحية الأمريكية .

ويأتى اليمين المسيحى ليأخذ طبيعة سياسية تحمل القيم الأصولية الأولى دون تغيير ، ولكنه بدأ يعمل فى أن يجعل هذه القيم موضع التنفيذ ، وبحسب رؤية أحد الباحثين لقد طال «التسييس Politicization» هذه الاتجاه . وقد كان لهذا الاتجاه القدرة على حصار الاتجاهات الليبرالية أو التى عرفت باسم «المسيحية الجديدة New Christianity» ، والتى حاولت أن تواكب النتائج التى ترتبت على التقدم المطرد فى مجالى التصنيع والتكنولوجيا ومواجهة مشاكل التحديث وما ترتب عليها من نتائج اجتماعية وثقافية . فلقد أراد أنصار المسيحية الجديدة الاستجابة للمتغيرات والسير بكنائسهم فى مسار ليبرالى يتفاعل مع المستجدات برؤى عملية وواقعية . إلا أن الأصولية البروتستانتية - أولاً - واليمين الدينى ، الذى يعد تطوراً ، قد رفضا بشكل قطعى اجتهادات المسيحية الجديدة ، فى عقلنة الحياة الحضرية الحديثة . واعتبرا كل مؤمن مطالب بنشر الإيمان باعتباره فى معركة مع الأديان والثقافات الأخرى بما فيها مسيحية الآخرين .

(ب) المؤسسة

إن التصورات النظرية التى روج لها الأصوليون فى بداية القرن العشرين كان لابد لها من كيان تنظيمى يؤهلها للتجسيد العملى وللتحقق . لذا يمكن اعتبار عام ١٩٤٢م نقطة تحول مهمة فى تاريخ هذا الاتجاه ، حيث تأسست «الرابطة الوطنية للإنجيليين National Association of Evangelicals» وتعد هذه الرابطة الكيان التنظيمى الذى يضم تحت مظلته آلاف التجمعات الأصولية فى أمريكا؛ لذا فإن كثيراً من الباحثين يعدون هذا الكيان «نقطة نوعية» فى تاريخ هذا الاتجاه، وذلك لسببين هما :

الأول : انتقال التحرك الأصولى البروتستانتى من الحركة إلى المؤسسة .

الثانى : الانتقال من الحركة ذات الطبيعة الدينية الأخلاقية إلى المؤسسة التى يمكن أن تلعب دوراً سياسياً وذلك من القاعدة إلى القمة .

وبالنسبة للسبب الثانى ، فلقد أتاح تأسيس الرابطة ، واكتساب الشكل المؤسسى ، والتأسيس الأمور الثلاثة التالية :

(١) القدرة على التأثير والضغط خصوصاً على السلطتين التشريعية والتنفيذية بفعل الانتشار القاعدى للمأسس .

(٢) الانخراط فى شبكة من العلاقات مع الاقتصاديين والسياسيين المؤثرين ، وقد ظهرت نتائج ذلك جلياً منذ السبعينيات وفى الانتخابات الرئاسية الأخيرة .

(٣) إتاحة الفرصة لتكوين كيانات مماثلة لاحقاً .

وتسهيلاً للقارئ الكريم ، حاولنا أن نضع الرسم التوضيحي التالى لإيجاز مسيرة الأصولية البروتستانتية فى أمريكا وحتى تكون الرابطة ، والتى تعكس فى رأينا ميلاد اليمين الدينى ، وذلك كما هو مبين فى شكل رقم (٤) .

١٩٤٢ -

١٩٤٢

١٦٢٠ - ١٩٤٢

حركة - حركات
پروتستانتية

* تشكيل الوجدان
الأمريكي (على
أسس عبرانية).

* مواجهة التحديث
والمعلماني
والمسيحية الليبرالية.

* علاقة متأرجحة مع
الدولة.

من الانتشار الحركي
إلى المؤسسة

الرابطة الوطنية
للإنجيليين
بدء تبلور
اليمين الديني

* كيان مؤسسي المشاركة

جمع الحركة -

الحركات

الپروتستانتية تحت

مظلة واحدة

في

الحكم

* شبكة علاقات

سياسية واقتصادية

للتأثير على

المؤسسات

الأخرى.

* دور أكبر في

العلاقة مع الدولة.

* الضغط على

السلطين التشريعية

والتنفيذية.

إعادة تنصير أمريكا
وانتشار مؤسسي قاعدي
لليمين الديني

شكل رقم (٤) مسيرة الأصولية الپروتستانتية في أمريكا

(ج) الممارسة السياسية

إن بدء تكون الكيانات الائتلافية والتحالفات والروابط ذات الطابع الدينى - السياسى لابد من الوقوف عندها ؛ لأنها تمثل نقطة فاصلة فى مسيرة الأصولية البروتستانتية - اليمين الدينى ، وقد حاول كثير من الباحثين تفسيرها حيث اتفقوا فى الأغلب الأعم على أن تبلور هذه الكيانات قد ساهم إلى حد كبير فى التأثير على السياسة الأمريكية على مدى السنوات العشرين الأخيرة ، ليس فى الداخل الأمريكى فحسب وإنما امتد تأثيرها ليشمل السياسة الخارجية الأمريكية أيضاً .

لقد حملت هذه الكيانات أفكار اليمين الدينى التى تتضمن أفكاراً متشددة من الناحيتين الثقافية والاجتماعية كذلك هى أكثر حرفة لنصوص الكتاب المقدس ، بالإضافة إلى أن رؤيتهم السياسية تعتمد كثيراً على النص الدينى ، وهم يؤيدون برامج الرخاء الاجتماعى لصالح الأغنياء مع دعم البرامج الخيرية للفقراء . وهنا ميز البعض بين هذا الاتجاه وبين التيار الرئيسى للبروتستانت الذى يضم الكنائس الرئيسية : المشيخية ، واللوثرية وغيرهما ، كذلك بين اتجاه اليمين الدينى والكتلة الكاثوليكية . وإن لا يمنع هذا التصنيف من وجود التداخل فى بعض الأوقات والتطابق فى المواقف نحو بعض القضايا . بيد أن لليمين الدينى الأهمية كونه يتحرك من خلال كياناته المؤسسية فى المجال العام ، مستخدماً الأساليب والأدوات المتعارف عليها فى سياق الحركة الاجتماعية - السياسية . وقد اعتمدوا فى تحركهم على أربعة مستويات من التحرك ، الذى بات سياسياً فى المقام الأول ، وذلك كما يلى :

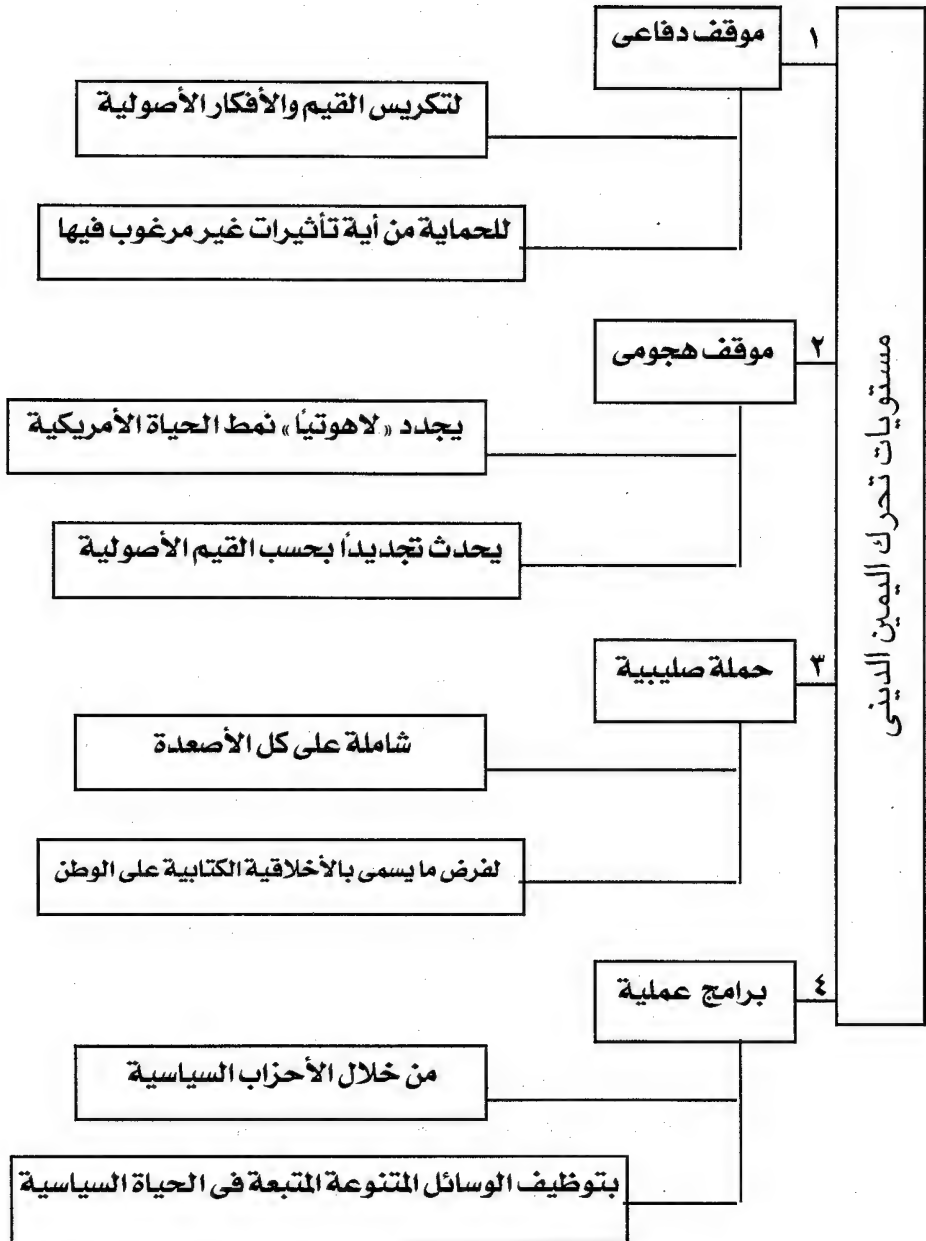
١ - تبنى موقف دفاعى Defensive لحماية قيمهم وأفكارهم الأساسية من أية تأثيرات غير مرغوب فيها .

٢ - التحول إلى تبنى موقف هجومى Offensive يهدف إلى إحداث تجمد لاهوتى لنمط الحياة الأمريكية .

٣ - ويتمثل الموقف الهجومى فى شن حملة صليبية Crusade ، لإعادة فرض ما يسمى الأخلاقية الكتابية (نسبة للكتاب المقدس) Biblical Morality ، على الوطن .

٤ - تحقيق ما سبق من خلال البرامج السياسية للأحزاب .

ويعكس التصور السابق لأحد علماء الاجتماع الدينى الكيفية التى تحرك بها اليمين الدينى الأمريكى ، وقد حاولنا أن نعبر عنه من خلال الرسم التوضيحي التالى للتسهيل على القارئ الكريم ، وذلك كما يلى فى شكل رقم (٥) .



شكل رقم (٥) مستويات تحركات اليمين الدينى فى أمريكا

وبالنسبة للمستوى الأخير من التحرك ، نجد بات روبرتسون يجتهد فى هذا المقام حيث يؤكد على ضرورة أن يكون للمسيحيين صوت فى الحكومة :
Give Christians a voice in goverment .

ويضع برنامجا من خمسة عناصر وذلك كما يلى :

- ١ - تدريب المسيحيين على القيام بأفعال اجتماعية مؤثرة .
 - ٢ - مقاومة الذين يتعصبون ضد الدين .
 - ٣ - تنبيه المسيحيين للقضايا المتنوعة وللتشريعات المزمع سنها فى الوقت المناسب .
 - ٤ - الترويج للقيم الأسرية (الأسرة هى الوحدة الاجتماعية الأساسية) .
 - ٥ - تمثيل المؤمنين فى كل مستويات الإدارة الأمريكية .
- ومن المعروف أن بات روبرتسون هو الذى أسس الائتلاف المسيحى «Christian Coalitio» .

إن هذه النوعية من التحالفات ومن قبلها :

- منظمة الأغلبية الأخلاقية Moral Majority .

- مجلس بحوث الأسرة Family Research Council .

إن هذه النوعية من الكيانات هى التى عملت بالسياسة ، واستطاعت منذ عام ١٩٨٠م أن تلعب دوراً أساسياً ومؤثراً فى الحياة السياسية الأمريكية من خلال التحرك القاعدى ، ثم خلق شبكة المصالح بشتى الوسائل المتعارف عليها ، وبناء قاعدة تصويتية انتخابية مؤثرة ، وأخيرا المشاركة بدرجة أو أخرى فى الإدارة السياسية للبلاد .

ثالثا: اليمين الدينى: الاقتراب والمشاركة من فى السلطة

فمنذ العام ١٩٨٠م بدأ اليمين الدينى صعوده اللافت أثناء حملة ريجان الانتخابية تحت شعار الولادة مرة أخرى كمسيحيين The Born Again Christians حيث يقسم أنصار هذا الاتجاه العالم إلى معسكرين :

معسكر الخير حيث يضم المسيحيين ، ومعسكر الشر ويضم أنصار الديانات الأخرى بما فيهم المسيحيون الذين لا يؤمنون بقيم اليمين الدينى (*) .

ويلاحظ نظرهم إلى الآخرين فهم بالنسبة إلى الآخرين : المختارون - المفضلون - الموعودون .

وفى هذا التوقيت برزت مجموعة من الاستراتيجيين الأمريكيين قامت بالتخديم الأيديولوجى السياسى للمفاهيم الدينية ، منهم :

- جين كيركباتريك (**) - روبرت تيك - صموئيل هنتجتون .

وقد استمر هذا التأثير فى التزايد فى العشرين عاما الماضية وخاصة على الحزبين الرئيسيين فى أمريكا : الجمهورى والديموقراطى دون تمييز . فكارتير الديموقراطى وريجان الجمهورى تبنا مقولات اليمين الدينى ، بل إن المستشارين المقربين لهما كانوا من رموز اليمين الدينى مثل جيرى فولويل . وتشير دراسة حديثة عن الدين والسياسة فى الولايات المتحدة لمايكل كوربت وجوليا كوربت عن اختيارات التصويت الرئاسى فى عامى ١٩٨٨م و ١٩٩٢م ، إن حركة اليمين الدينى قد استطاعت أن تؤسس لها وجودا يجمع بين اليمين المحافظ سياسيا واليمين الدينى أيديولوجيا ، حيث توحدت الرؤى والتوجهات والممارسات التى امتزج فيها السياسى بالدينى ، بهدف تغيير المجتمع الأمريكى جذريا . الأمر الذى دفع أحد الباحثين بأن يصف اليمين الدينى «بأكبر الحركات الاجتماعية التى شهدتها أمريكا فى الربع الأخير من القرن العشرين» .

وفى أثناء فترتى حكم كلينتون حاول أن يكون متوازنا مع تأثيرات اليمين الدينى وكان لديه هامش من المناورة ، بيد أن اليمين الدينى كان قد نجح فى أن يتعاون مع شبكة مصالح تمكنه من كسب العديد من الجولات مثل : إصدار قانون الحرية الدينية

(*) وهم فى هذا أكثر تشدداً وأصولية من بعض الفقهاء المسلمين الذى قسموا العالم إلى دار الإسلام فى مقابل دار الحرب - الناشر .

(**) المندوبة السابقة للولايات المتحدة فى الأمم المتحدة .

(وقد قمنا بدراسة هذا الموضوع تفصيلاً ودور اليمين الدينى واللوى اليهودى فى الضغط لإصدار هذا القانون فى كتابنا الحماية والعقاب : الغرب والمسألة الدينية فى الشرق الأوسط)، وقيادة الحملة لمحاكمة كليتون.

على أرضية اليمين الدينى بنى بوش الابن خطته للوصول إلى رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية، ولم لا وهو الذى عرف الله بشكل مفاجئ ذات صباح، حيث تقول الرواية الرسمية إنه حين استيقظ ذات صباح منزجاً لإفراطه فى الشرب قرر الكف عنه معتبراً أنه اكتشف الله. ودأب بوش على التوجه مرة فى الأسبوع، بصحبة بعض رجال الأعمال فى ميدلاند القلقين بتقلبات الوضع النفطى، إلى طلب الإرشاد الروحى من جماعة سمت نفسها رابطة درس التوراة. فمن فمها يمكن معرفة الكيفية التى تعاش بها حقائق التوراة فى حيوات القادة وأعضاء الطبقة العليا.

وكانت القاعدة التى اتبعها الرئيس الجديد:

«مادام المرء لا يستطيع أن يضمن بعمله الصالح موقعه فى الجنة؛ لأن هذا مكتوب سلفاً، فالثراء قابل لأن يكون علامة على الاصطفاء الإلهى».

وعليه تصبح الثروة وامتلاكها هدفاً، وعلى الأغنياء أن يحافظوا على إنجازهم، وفى علاقتهم بالفقراء لا يهم أن يبحثوا عن أسباب الفقر واكتشاف كيفية القضاء عليه، وإنما يكفى تقديم المعونات والإحسانات إلى الفقراء لحل مشاكلهم بشكل مباشر ودون الحاجة حتى إلى البرامج الحكومية والميزانيات الموجهة لذلك، ففى إحدى خطب بوش أثناء الحملة الانتخابية يقول: «فى كل مرة تشعر إدارتى بمسؤولية فى مساعدة الناس سوف ننظر أولاً إلى المنظمات المرتكزة على الإيمان وإلى الإحسانات والتنظيمات التابعة للجماعات التى أظهرت استعدادها للحفاظ على القيم...». وبالفعل فلقد أنشأ فى البيت الأبيض بعد نجاحه مكتبا للمبادرات المرتكزة على الإيمان Faith - Based of Community Initiatives.

يطلب به العمل بالتنسيق مع الأجهزة الحكومية لتوفير المال الذى يتطلب حل

المشاكل الاجتماعية، قائم على التبرعات والأعمال الخيرية، وليس على سياسات حكومية هيكلية. كما نادى بضرورة تجديد القيم كيما يستعاد الوطن.

فى هذا السياق لابد من الإشارة إلى التشريع الخاص بخطة بوش الضريبية التى لاتعترف بالتصاعد الضريبى . . فالضرائب سيئة إذ تصادر الثراء الذى يعود إلى الأفراد وحدهم، الأمر الذى لم يتحمله النائب الجمهورى المخضرم جيمس جيفوردز، حيث أعلن استقلاله عن الحزب الجمهورى وصوت مع الديموقراطيين، فبات الحزب الجمهورى أقلية بصوت واحد للمرة الأولى منذ ١٩٩٤م . . . بيد أن هذا الأمر قد تعدل فى انتخابات التجديد التشريعى مؤخراً فى المجلسين لصالح الجمهوريين.

إن الاقتصاد الذى بدأ يطلقه بوش ليس قديماً فحسب، بل أقرب إلى استبطان ذاكرة البحث عن الذهب، وهذا ما تنطوى عليه فلسفة «التصرف كما يحلو لنا» المنشدة إلى وعى شبه كولونىالى شبه إقطاعى أكثر بكثير من انشدادها إلى منطق الدولة والتنظيم الحديثين. لقد نقل بوش السؤال من: لماذا تنقب؟ إلى: لماذا لا تنقب؟ إنها «ثقافة النفط»، حيث حرية التنقيب والبحث عن النفط فى أى مكان لتحقيق الثراء الذى هو مرادف للخلاص. وهكذا اتحد الاقتصادى بالدينى.

ومن المهم أن نلفت النظر هنا إلى القاعدة الاجتماعية - الاقتصادية التى تعبر عنها الإدارة الأمريكية الحالية وأنها ذو طبيعة نفطية. فبوش بدأ حياته العملية فى مجال النفط كمنسق مشاريع ينظم عمليات الحفر والتنقيب، وعمل كهزمة وصل بين الجيولوجيين وأصحاب الأملاك والمستثمرين مروراً بتأسيسه لشركة صغرى للاستكشاف والتنقيب، ثم دخوله فى عدة تجارب اندماجية حتى قامت شركة جديدة عمل عضواً فى مجلس إدارتها ومستشارها، وبسبب انتعاش النفط آنذاك (منتصف الثمانينيات) أصبح لبوش عائد مالى ضخمة وحصة باعها لاحقاً بسعر مرتفع جداً. نفس الحال مع تشينى فهو منذ ١٩٩٥م رئيس الهيئة التنفيذية لشركة من أكبر شركات الخدمات النفطية فى العالم، وقد در عليه عمله عام ٢٠٠٠م دخلاً يتجاوز ٣٦ مليون دولار. وبالإضافة إلى بوش الابن وتشينى نائبه، نجد قائمة طويلة من الأسماء التى يضمها طاقم الحكم من ذوى الانتماء النفطى، وذلك كما فى الجدول التالى:

| الاسم | المنصب الرسمي | المنصب النفطى |
|-----------------|--|--|
| كوندوليزا رايس | مستشارة الأمن القومى | بقيت عضوا فى مجلس إدارة شيفرون بين عامى ١٩٩١ و ٢٠٠٠. |
| جايل نورتون | وزيرة الداخلية | بدأت حياتها فى مؤسسة بحثية محافظة تشارك شركات النفط فى تمويلها Mountain Status Legal Foundation. |
| دون ايخانز | وزير التجارة | ظل رئيسا لفترة لـ: توم براون انكوربورايشن فضلا عن توليه إدارة إحدى شركات التنقيب. |
| ستيفن جريلز | نائب وزير الداخلية | أحد أعمدة مؤسسة الاستراتيجيات البيئية الوطنية المعنية بدراسة اللوبيات وتشكيلها (تمثل هذه المؤسسة مصالح الصناعات النفطية والكيمياوية والتعدينية). |
| فرنسيس بلابك | نائب وزير الطاقة | نائب الرئيس الأول لكورپوريت بيزنس. |
| كاتلين كوبر | ناشطة وزير التجارة للشئون الاقتصادية | إحدى أهم اقتصادي ومديرى شعبة الطاقة التابعة لأكسون موبيل كورپوريشن. |
| توماس وايت | وزير الجيش | عمل نائبا لرئيس خدمات إنرون للطاقة فى ١٩٩٠م. |
| توماس سانسونيتى | نائب المدعى العام ورئيس شعبة البيئة فى وزارة العدل | شريك فى مكتب محاماة (هولاند آند هارت) متخصص فى مساعدة شركات النفط والغاز حيال القانون الفيدرالى. |
| دان برويليت | مساعد وزير الطاقة | يملك حصص مجموعة ألباين أحد الناشطين فى اللوبى النفطى. |

وتطول القائمة أشخاصاً مؤثرة ومهمة في الإدارة الأمريكية؛ الأمر الذى يدفع بالقول إنه ما من إدارة في التاريخ الأمريكى عكست مصالح شريحة اجتماعية كما فعلت هذه الإدارة، والمصالح المقصودة هى النفطية حصراً، إنها إعادة لإنتاج الوعى الرأسمالى فى صورته البكر وبرؤاه البروتستانتية الأولى.

لقد كان لليمين الدينى دوره المؤثر فى دعم جورج بوش الابن، باعتباره ابناً وفيّاً لهم، فى مسيرته الانتخابية بترشيحه - بداية - فى ولاية كارولينا الجنوبية - وفى انتخابات الرئاسة بمرحلتين. وبقينا كان بوش الابن حريصاً على الحضور فى مؤتمرات «الائتلاف المسيحى» أهم وأكبر تجمع سياسى - دينى لليمين المسيحى. إن هذا الحرص قد جعل من اليمين الدينى المسيحى أهميته المؤثرة على الحزب الجمهورى - تماماً كما هو الحال مع إيباك - حيث نجده حاضراً بقوة فى الحزب الجمهورى فى ما يقرب من عشرين ولاية أمريكية. وتشير عدة دراسات حول اليمين المسيحى ومسيرته السياسية فى التسعينيات إلى أن المسيحيين الأصوليين الذين يمارسون السياسة يقتربون من نسبة ٢٠٪ من السكان فى الولايات المتحدة الأمريكية، وتفيد الدراسات التى تناولت انتخابات الرئاسة الأخيرة إلى فاعلية الدعم الذى قدمه اليمين الدينى لبوش الابن، بما فى ذلك داخل ولاية تينيسى التى يتنمى إليها آل جور، كذلك مدى انتشار هذا التيار خاصة فى الولايات المتحدة الجنوبية، وهو ما يتسق مع النشأة التاريخية لهذا التيار فى جنوب أمريكا.

١١ سبتمبر واليمين المسيحى .

على أرضية ما تقدم تأتى أحداث ١١ سبتمبر فيبرز اليمين : الدينى والسياسى ، ونجد الإدارة الأمريكية ومنذ حدوث هذه الأحداث تستدعى أفكاراً من عينة :

* أن أمتنا شهدت الشر Our nation saw evil إنهم يكرهون قيمنا .

* مسئوليتنا أمام التاريخ : الرد على الهجوم والتخلص من الشر .

* إنه نوع جديد من الشر . . وحملتنا الصليبية Crusade سوف تأخذ وقتاً .

* إنها حرب حضارات This is Civilizations Fight .

* صانعو الشر Evil Doers .

ويعطى يبلى جراهام شرف الصلاة على أرواح الضحايا، وهو أهم واعظ ديني في أمريكا، وينشط رموز اليمين الديني في تعبئة الجماهير والتعبير عن تصورات متطرفة، بل وعنصرية مستغلين خبرة طويلة في التعامل مع الإدارة السياسية الحاكمة للتأثير على صناعة القرار وماكينة التشريع من خلال انتشارهم القاعدي وعلاقاتهم المتشابكة.

وتظهر على السلطح مقولة صدام الحضارات والتي تضع الغرب في مواجهة الآخرين The West and the Rest ، والتي من ضمنهم الإسلام والمسيحية الشرقية.

ويصدر بيان المثقفين (بيان الستين) والذي مثل وثيقة فكرية تعبر عن اليمين في بعدية السياسى والدينى (لابد من مراجعة الأسماء والمشاركة)، والذي يعمل على تبرير الحرب العادلة استمراراً لأفكار هنتنجتون في كتاب صدام الحضارات ثم في كتاب مهم صدر في العام ٢٠٠٠م بعنوان «Culture Matters» شئون ثقافية.

وهنا تجدر الإشارة إلى كيف تتعامل الإدارة الأمريكية في عهد بوش مع العالم ، أخذاً في الاعتبار الشأن الدينى ، ففي الزيارة الأخيرة التي قام بها الرئيس بوش لروسيا وأوروبا (في مايو الماضى ٢٠٠٢)، كانت هناك مقابلة مع القيادات المسيحية غير الأرثوذكسية في روسيا في السفارة الأمريكية، بناءً على توصية من لجنة الحريات الدينية. ولهذه المقابلة دلالة مهمة حيث تعتبر الإرساليات البروتستانتية روسيا أرض تبشير، وكانت الكنيسة الروسية قد ضغطت في استصدار قانون الأديان الذي يمنع التبشير بأشكاله متضامنة مع القيادات الإسلامية والبوذية في ذلك. ولا يخفى أن التقارب الأمريكي الروسي يعني تفكيك أي مقاومة تعوق هذا التقارب. كما يشار أيضاً إلى ما أعلنه الرئيس بوش في لقاء مع لجنة يهود أمريكا America Jewish Committee في الثالث من مايو ٢٠٠١ حول رؤيته للسياسة الخارجية الأمريكية ودور الدين في هذه السياسة، كذلك ضرورة إعمال قانون الحرية الدينية في عهده بصرامة. وقد تناول الرئيس بوش من ضمن ما تناول الحالة السودانية تفصيلاً، والتي جاءت موافقة لتصور لجنة الحرية الدينية. ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن للجنة الحرية الدينية الأسبقية في وضع تصور حول الحالة السودانية منذ عام

١٩٩٧ ، كما أن اللجنة أصدرت تقريراً في ٢٩ / ٤ / ٢٠٠٢ أوصى بأمرين هما:

*** حق تقرير المصير للجنوب .**

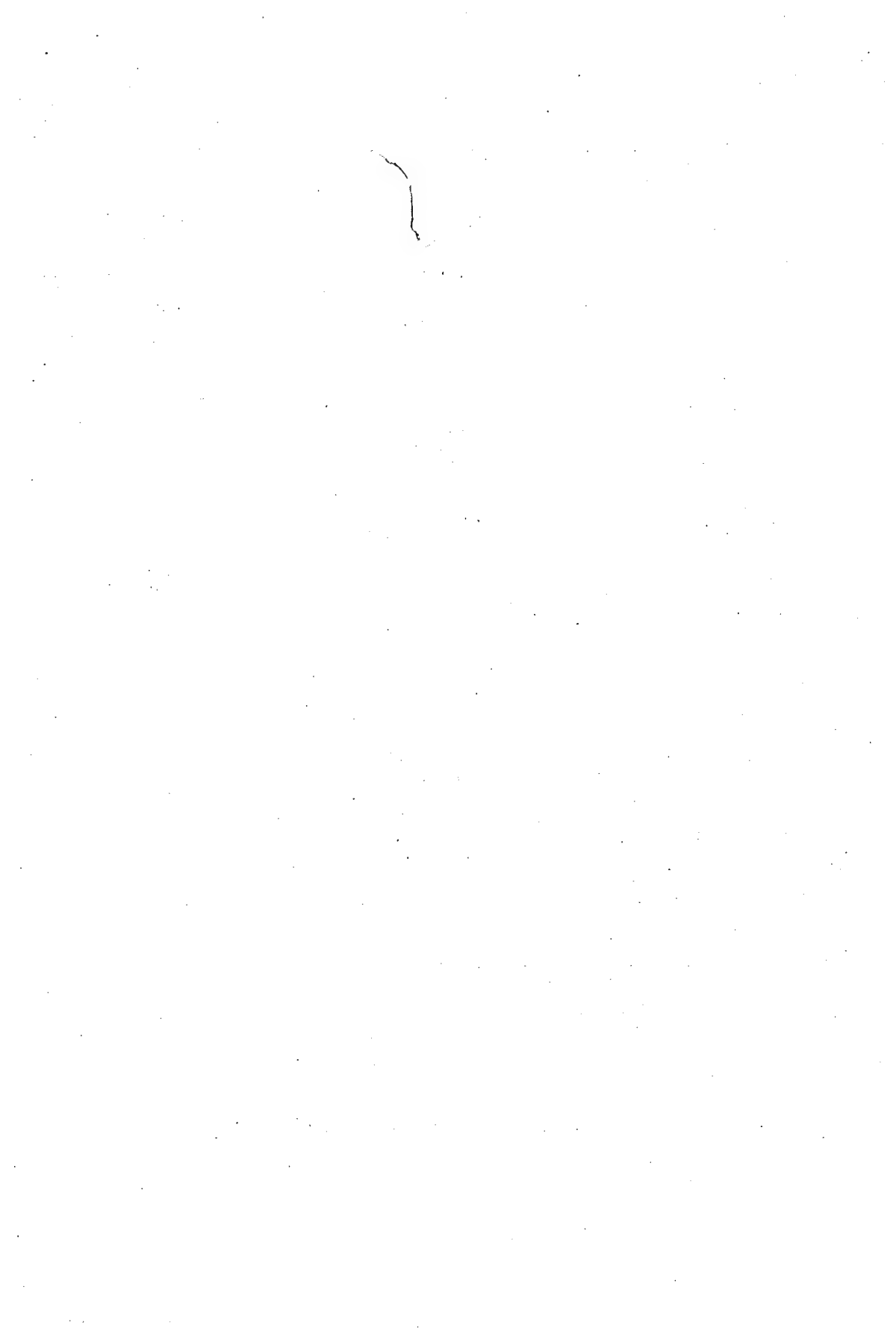
*** حكومة علمانية تضمن الحرية الدينية ، مع الإشارة إلى أن النفط هو المشكلة كما أنه الحل في الوقت نفسه .**

وهو ما جاء في تقرير دانفورت - نصّاً - فيما بعد ، الذي سبق وعُين مبعوثاً رئاسياً لدراسة الحالة السودانية بناء على توصية اللجنة .

هذه بعض الأمثلة التي تعكس دور اليمين الديني الحاكم في التأثير على السياسة الخارجية الأمريكية وجعل الدين مكوناً من مكونات هذه السياسة(*) ، وهو ما كنا قد أشرنا له مبكراً أثناء دراستنا لقانون الحرية الدينية وما سوف يترتب على إصداره في ظل إدارة تستند في جانب من شرعيتها على قوى تيار اليمين الديني

* * *

(*) سوف نتناول تفصيلاً دور اليمين الديني الأمريكي في السياسة الخارجية الأمريكية في دراسة منفصلة ، خاصة مع انتشار الفرق الدينية في أمريكا اللاتينية ودول الأطراف ومقابلة بوش لبابا روما في نهاية مايو ٢٠٠٢ وأثر على ذلك على السياسة الدولية .





(٨)

الإمبراطورية الأمريكية ورؤيتها التوسعية في القرن ٢١

أولاً: رؤية بوش للأمن الكوني قبل ٩/١١

ثانياً: الأمن الكوني الأمريكي بعد ٩/١١

«أمريكا.الإمبراطورية» و«لعالم.الرعايا»

مقدمة

جاءت إدارة بوش الابن إلى الحكم معلنة عودة اليمين المحافظ لإدارة شئون البلاد والعالم على قاعدة الاقتداء التام بالنموذج الأمريكي، معتبرة إدارة كلينتون مرحلة مؤقتة عطلت ما كان قد بدأ في فترتي ريجان. لقد جاءت الإدارة الجديدة برؤية أكثر تماسكا لأمريكا وللعالم، خاصة وأن الظرف التاريخي الذي كانت تمارس فيه إدارة ريجان سياستها قد اختلف، فلم يعد هناك الاتحاد السوفيتي، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية باتت قوة وحيدة عظمى، عليها كثير من المسؤوليات. يضاف إلى ما سبق أن الرؤية المحافظة لإدارة ريجان كانت سياسية في المقام الأول مدعومة برؤى محافظة دينية، وإن كانت غير ممثلة في الإدارة الحاكمة، وهو ما يختلف تماما عن إدارة بوش الابن، حيث حملت هذه الإدارة، وللمرة الأولى تاريخيا، اليمين المحافظ المتشدد ببعديه السياسي والديني، وهو ما انعكس على رؤية هذه الإدارة لأمريكا وللعالم. وهي رؤية تتسم «بالمناوية» أو «الثنائية» المباشرة بين الحضارة والبربرية، وبين الخير والشر، وبين النموذج الأمريكي وغير الأمريكي، وضرورة استعادة هؤلاء البرابرة والأشرار لاعتناق النموذج القادر على إنقاذهم، وهو ما يعنى في الوقت نفسه تحقيق مصالح أمريكا العليا. والوسيلة التي اختارتها هذه الإدارة منذ اليوم الأول لتوليها الحكم لتحقيق هذه الاستعادة هي استخدام القوة.

أولا: رؤية بوش للأمن الكوني قبل ٩/١١

لذا فإنه من الأهمية بمكان استعادة المفهوم الذي طرحه الرئيس بوش الابن بعد خمسة شهور من توليه الحكم، وتحديدًا في مايو من العام ٢٠٠١م (قبل أحداث ١١ سبتمبر) حول رؤيته «للأمن الكوني» حيث طرح «مشروع الدرع الأمريكية المضادة

للصواريخ»، وهو نفس الشهر الذى طرح رؤيته الاقتصادية بالمزيد من الإعفاءات الضريبية للأغنياء، فبدأ الأمر وكأنه يقدم رؤيته اليمينية كاملة على المستويات الاقتصادية والسياسية والثقافية، والتي تعكس تشدداً واضحاً. لقد اعتبر بوش فى الأسبوع الأول من مايو ٢٠٠١م أن معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ الذاتية الدفع التى وقعتها الولايات المتحدة مع الاتحاد السوفييتى السابق عام ١٩٧٢م، واعتبرت حجر الزاوية للاتفاقات الدولية للحد من التسليح، قد مثلت ضرورات مرحلة ماضية، ولم تعد الآن تناسب النظام العالمى القائم على زوال النظام الثنائى القطبية، ولا التطورات التكنولوجية فى القرن الجديد، بل إن الأمور باتت عائقاً فى وجه أمن الولايات المتحدة، بل وأمن العالم كله.

فعلى الرغم من انهيار الاتحاد السوفييتى وانتصار أمريكا فى الحرب الباردة، فإن العالم لم يزل فى نظر الإدارة الأمريكية الجديدة يتضمن كثيراً من الأخطار؛ بسبب بعض الدول بما تملكه أو تسعى إلى امتلاكه من أسلحة نووية، وهى ما وصفها الرئيس بوش بالدول «المارقة» و«العدوانية».

لقد كان الدافع لفوض هذا المشروع هو تحقيق السيادة الكونية Global Dominance وهو امتداد لما كان قد طرحه الرئيس ريجان لاستخدام الفضاء فى الحرب دفاعاً عن أمريكا، بيد أن المشروع الجديد يعتمد على نصب شبكة دفاع توفر الحماية للأراضى الأمريكية ضد صواريخ محتملة قد تطلق ضدها، وفى الوقت نفسه يحمل المشروع الجديد ما يعرف بمفهوم الردع الاستراتيجى، حيث تحافظ أمريكا بالإضافة إلى القدرة الدفاعية على منع صواريخ الخصوم من الوصول إلى الأرض الأمريكية من حيث المبدأ. فالمشروع يحمل بعداً دفاعياً وبعداً وقائياً، والذى يعنى فى الواقع الهجوم والردع. إن هذا المشروع كان مثار جدل كبير بيد أن الإدارة الأمريكية حسمت أمرها نحوه، فالهيمنة وسيادة النموذج المنتصر والنزعة الإمبريالية لمنع ومواجهة ما يسمى «بفترة بيرل هاربور» Face a Space Pearl Harbor.

وذلك كما جاء فى دراسة مهمة بعنوان «Lost in Space» نشرت فى عدد فورين أفيرز فى مايو ٢٠٠١م قبل شهور من أحداث ١١ سبتمبر، وكانت محل جدل كبير وخاصة مع تكلفتها الكبيرة التى قد تجاوز ١٠٠ مليار دولار، ولكنها كانت تكلفة التحرك الإمبراطورى الأمريكى الكونى.

ففى التقارير التى ناقشتها إحدى أهم اللجان حول هذا الموضوع وقد ترأسها رامسفيلد قبل اختياره وزيراً للدفاع جاء فيها :

«إن حرب الفضاء أصبحت يقيناً واقعياً» Virtual Certainty .

«ونحن نعرف أنه تاريخياً فإن كل وسط : الجو - والبر - والبحر ، قد شهد صراعاً . الواقع يقول إن الفضاء لن يشهد اختلافاً كبيراً» .

وأوصت اللجنة بتطوير أفضلية القدرات الفضائية الكواكبية: Superior Space Capabilities .

على هذه الخلفية تحركت الإدارة الأمريكية الجديدة ، إنها خلفية كما أوضحنا من خلال وثيقة السياسة الخارجية لكوندوليزا رايس تحمل سمات :

«يمينية من حيث الأيديولوجية ببعديها السياسى والدينى ، ومصلحة قومية عليا لابد من تحقيقها كونياً اقتصادياً وثقافياً . تتجاوز كل ما تحركت من أجله على مدى قرون سابقة ، إنها الحركة التى تعكس كياناً إمبراطورياً يسعى للوجود فى كل بقعة من بقاع الأرض» .

لقد جاءت الإدارة الأمريكية الجديدة وأمامها خيارات استراتيجية ثلاثة هى :

- إما التعاون مع القوى الدولية ضمن مفهوم التعددية القطبية .

- وإما اعتماد سياسة كلاسيكية قائمة على توازن القوى .

- وإما اعتماد استراتيجية القطب الواحد على قاعدة التفوق والهيمنة .

*** اختار الرئيس بوش الاختيار الثالث كعقيدة ومبدأ لإدارته سياسياً واستراتيجياً ، حيث يتسق ذلك مع رؤيته اليمينية المتشددة (سياسياً ودينياً) كذلك للمشروع المطلوب وصله مع ما قام به ريجان ، وفى الوقت نفسه يجسد طموحات وتصورات القاعدة الاجتماعية التى جاءت به إلى الحكم . كل ما سبق تصادف وإن واكبه فراغ دولى لابد من ملئه ؛ حتى لا تعم الفوضى وحتى لا تتأثر المكانة الأمريكية ، خاصة وإذا كانت عليها رسالة مقدسة لابد من تحقيقها . بيد أن هذا يحتاج إلى الثروة من حيث المبدأ ، والتى تمكّن من تحقيق هذه الرسالة ، كذلك السيطرة على مصادرها أينما كانت لاستمرارية هذه السيطرة المقدسة ، وفى هذا المقام يقول بول وولفوفيتز نائب وزير الدفاع : «ينبغى منع أية قوة معادية من السيطرة**

على مناطق يمكن لثرواتها أن تجعل من هذه القوة، قوة عظمى . كما ينبغي تثبيط عزيمة الدول الصناعية المتقدمة إزاء أية محاولة منها لتحدى زعامتنا أو لقلب النظام السياسى والاقتصادى القائم، كما علينا التنبه والتوقع لأى بروز محتمل لمنافس لنا على مستوى العالم» .

ويشير مايكل كلير - الخبير الأمريكى فى دراسات الأمن العالمى ومؤلف كتاب الحروب على الموارد - « أن التحرك الأمريكى للسيطرة على موارد العالم وبخاصة النفط والغاز سوف يثبت التاريخ أنها أكبر عملية وضع يد على النفط فى التاريخ . . تؤمن مئات المليارات من الدولارات لشركات النفط الأمريكية - ومعظمها مرتبط بمسؤولين كبار فى إدارة بوش - وتساعد على تفادى أزمة طاقة مستقبلا فى الولايات المتحدة» .

فى هذا السياق يؤكد ريتشارد هاس مدير مكتب التخطيط السياسى بوزارة الخارجية الأمريكية على ما أسماه بمبدأ «الإدماج» حيث قال :

«إن الهدف الأساسى للسياسة الخارجية الأمريكية فى القرن الواحد والعشرين هو إدماج بلدان ومنظمات أخرى فى الترتيبات التى ستدعم عالمًا يتسق مع المصالح والقيم الأمريكية، . . .» .

وهى فكرة نجده يضغط لتنفيذها بعد أن أصبح أحد العناصر المهمة فى الإدارة الأمريكية الحالية بعد أن كان يشر بها من قبل ، ويمكن مراجعة كتابه «Honey Vinegar» حيث يتناول بعض البلدان ويرسم سياسة كيفية ربطها بمصالح الولايات المتحدة الأمريكية .

لقد أنتج كل ماسبق عدداً من المبادئ فى بداية حكم الإدارة الأمريكية، وذلك كما يلى :

- ممارسة القوة العسكرية .

- التحرك بشكل منفرد .

- الترويج للقيم الأمريكية : ثقافياً ودينياً .

وبالنسبة للمبدأ الأخير نجد أمريكا تختلف وتتفق مع التمدد الأوروبى التاريخى تتفق من حيث استعادة ثلاثية :

المال، القوة، التبشير.

الفرق ، كما أوضحنا من قبل ، أن أوروبا كانت توظف الدين من أجل الهيمنة وفى الوقت نفسه مخلصه للنموذج «الويستفالى» الذى يفصل الدين عن الدولة ، فالدين لدى أوروبا كان وسيلة ، بينما فى النموذج الأمريكى فإن الدين والقيم صنوان ويمثلان عنصراً أساسياً فى التوسع الأمريكى .

وبالرغم من أننا من الذين لا يقفون كثيراً عند حادث الحادى عشر من سبتمبر ، واعتباره دافعا للسلوك الأمريكى التالى بما يعبر عن استراتيجيات ، كما لو أنها نتاج للحادث - مع تقديرنا لجسامة الحادث فى ذاته - إلا أنه لاشك قد حفز الإدارة الأمريكية الحالية بالإسراع بما كانت تراه منذ توليها الحكم ، بل وأثناء الحملة الانتخابية خاصة فيما يتعلق بالعالم . والقارئ لكل الخطابات والوثائق الصادرة عن الإدارة الأمريكية سوف يجد حضورا للثلاثية سابقة الذكر . فعلى سبيل المثال لا الحصر نجد خطاب بوش الذى أعلنه عند تقدمه للترشيح للرئاسة ألقاه فى ولاية كارولينا الجنوبية ، يتضمن العناصر الثلاثة التى أشرنا إليها ، ويذكر أن وولفوفيتز قد ساهم فى إعداداته حيث جاء فيه :

«إنه لأمريكا زمن القوة العسكرية التى لا منافس لها ، وزمن الأمل الاقتصادى ، والنفوذ الثقافى ، إنه بحسب فرانكلين روزفلت : السلام الذى يأتى به الانتصار الساحق» . وتكررت هذه الخطابات والأقوال ، حيث عكست بشكل محدد مع وصول الإدارة الجديدة إلى الحكم ما يمكن تسميته الموقف الأمريكى الاستراتيجى والذى نوجزه فى أمرين هما :

١ - رؤية فكرية حاكمة لعمل الإدارة الأمريكية نحو أمريكا والعالم .

٢ - محاور تنفيذ هذه الرؤية .

أولاً : الرؤية الفكرية الحاكمة لعمل الإدارة الأمريكية نحو أمريكا والعالم ، حيث تتضمن العناصر التالية :

أ - السيادة الأمريكية على العالم فى شتى المجالات .

ب - تحقيق المصلحة القومية الأمريكية بشتى الوسائل .

ج - النموذج الأمريكى هو النموذج الذى يجب أن يحتذى .

د - هناك نظرة أمريكية واحدة للعالم وللتاريخ يجب أن تستوعب قومينا وديننا .

هـ- تطبيق مبدأ الخيار - صفر في العلاقات الدولية ، حيث لا شيء قابل للمساومة .

و- تقسيم العالم إلى مجالات حيوية هي :

الصين - روسيا - ثروات آسيا - دور أوروبا .

ثانياً : محاور تنفيذ هذه الرؤية :

سوف تعمل الإدارة الأمريكية الجديدة ، على التحرك في المحاور التالية :

أ- المحور الثقافي - الحضارى الدينى .

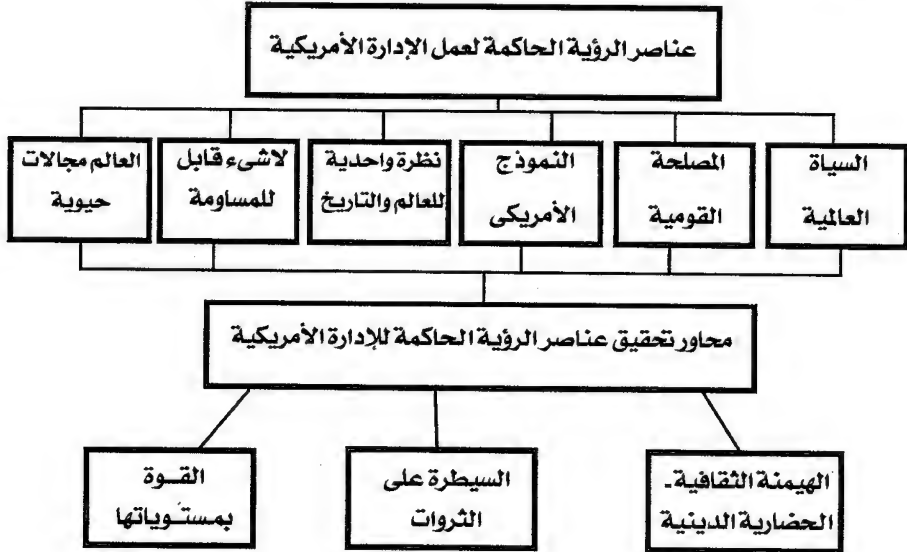
حيث النموذج الأمريكى هو النموذج الذى لا بد من الاقتداء به ولو قسراً .

ب- المحور الجغرافى - السياسى .

حيث ضرورة السيطرة على الثروات والموارد فى كل بقعة من بقاع العالم .
السيطرة على منطقة أوراسيا بحسب بريجنسكى ، والتي تمتد من البرتغال إلى اليابان
مروراً بأوروبا وآسيا الوسطى والشرق الأوسط والصين . التأكيد على منع المنافسة
أو المناهضة من قبل القوى المؤثرة مثل الصين وروسيا والاتحاد الأوروبى .

ج- استخدام القوة بأنواعها : النووية ، الكيماوية ، البيولوجية متى لزم الأمر .

وتسهيلاً للقارئ الكريم نوجز رؤية الإدارة الأمريكية ومحاور عملها فى الشكل التالى :



شكل رقم (٦)

ثانياً: الأمن الكونى الأمريكى بعد ٩/١١: «أمريكا-الإمبراطورية» و«العالم-الرعايا»:

على الرغم من أن الرؤية الاستراتيجية الأمريكية كانت متبلورة وواضحة السمات ، إلا أنه مما لاشك فيه أن أحداث الحادى عشر من سبتمبر قد أدت إلى الدفع بالمؤسسة العسكرية لتكون فى واجهة المشهد الأمريكى ، بل وتجربى ما أسماه رامسفيلد : «Transforming The Military» التى أعلنها فى مقال له فى مجلة فورين أفيرز فى مايو من العام الماضى ، حيث أشار إلى ضرورة الأخذ باستراتيجية جديدة تناسب المستجدات وتتجاوز ما كان مطروحا عقب الحرب الباردة وكان يسمى :

«استراتيجية موقعين حربيين كبيرين» Two major - Theater War .

لقد كانت هذه الاستراتيجية تمكن أمريكا وقواتها العسكرية من خوض حربيين فى موقعين مختلفين . إلا أن رامسفيلد يعلن تجاوز المؤسسة العسكرية عن الاستراتيجية السابقة التى لا تنفى بمواجهة التحدى الذى جد فى القرن الجديد للدفاع عن الوطن ضد المجهول غير مرئى وغير المتوقع . وعليه تم تحويل الاستراتيجية العسكرية القائمة على مواجهة الخطر Threat - Based إلى استراتيجية تعتمد شحذ القدرات - Capabilities Based بشتى الطرق وفى كل الاتجاهات دون انتظار الخطر . وذلك بتوفير الردع فى أربعة مساح عمليات فى الوقت نفسه Deterrence in Critical Theaters ومساندة ذلك الردع بالقدرة اللازمة لإلحاق الهزيمة الحاسمة والسريعة بعدوين فى وقت واحد . وإلى جانب ذلك تم اقرار إمكانية تنفيذ هجوم شامل كاسح واحد ، فى أى وقت ضد عدو محدد ، بما يشتمل عليه هذا الخيار من احتلال عاصمة ذلك العدو وتغيير نظام الحكم فيه .

وفى هذه الرؤية حول مستقبل المؤسسة العسكرية الأمريكية حدد رامسفيلد استراتيجية أسماها الخطوات الست A Six - Step Strategy حيث تتضمن ما يلى :

- ١ - حماية الوطن الأمريكى وقواعده عبر البحار .
- ٢ - ضمان تأمين القوة الأمريكية فى مواقع العمليات البعيدة .
- ٣ - حرمان أعداء أمريكا من الملجأ ، والتأكيد من أن يدركوا أنه لا يوجد مكان آمن فى العالم يحميهم من أن نصل إليهم .

٤ - حماية شبكة معلوماتنا من أى هجوم .

٥ - استخدام تكنولوجيا المعلومات لربط القوى الأمريكية المختلفة ببعضها البعض فى العمليات الحربية .

٦ - تحقيق سيطرة غير مقيدة على الفضاء وحماية القدرات الفضائية الأمريكية من أى هجوم عدائى .

لا يخفى على القارئ الكريم أن هناك خطأ فكرياً ممتداً أبرزناه أولاً من خلال وثيقة السيدة كوندوليزا رايس أثناء الحملة الانتخابية، وتبلور فى العديد من الرؤى على مدى سنتى حكم الإدارة الأمريكية الحالية، بالطبع أخذ شكلاً أكثر حدة بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر، إلا أن الرؤية العامة كانت موجودة. وقد تبلورت بشكل محدد فيما عرف باستراتيجية الأمن القومى للولايات المتحدة الأمريكية :

«The National Security Strategy of The United States of America».

والتي أعلنت فى ٢٠ سبتمبر الماضى .

وتتضمن هذه الاستراتيجية رؤية الإدارة الحالية للعالم، وقد قسمت هذه الاستراتيجية إلى تسعة أقسام عقب مقدمة بقلم جورج بوش وذلك كما يلى :

١ - نظرة عامة على استراتيجية أمريكا الدولية .

٢ - الدفاع عن التطلعات من أجل الكرامة الإنسانية .

٣ - تقوية التحالفات لدحر الإرهاب العالمى والعمل من أجل منع الهجوم علينا وعلى أصدقائنا .

٤ - العمل مع الآخرين لوقف النزاعات الإقليمية .

٥ - منع أعدائنا من تهديدنا وتهديد حلفائنا وأصدقائنا بواسطة أسلحة الدمار الشامل .

٦- الحث على مرحلة جديدة من النمو الاقتصادى العالمى عن طريق الأسواق والتجارة الحرة.

٧- توسيع دائرة التنمية وذلك بفتح المجتمعات وتأسيس البنية التحتية للديموقراطية.

٨- تطوير جداول أعمال للتعاون العملى المشترك مع باقى المراكز الرئيسية للقوة العالمية .

٩- تحويل مؤسسات الأمن القومى الأمريكية كى تستجيب للتحديات وفرص القرن الواحد والعشرين .

إن هذه الاستراتيجية- فى تقديرنا- لم تأت بجديد، فهى تتفق مع التوسع الإمبراطورى الذى سلكته الولايات المتحدة الأمريكية منذ القرن التاسع عشر، بعد أن قامت ببناء قوتها الذاتية واعتمدت ما أسميته مبدأ التوسع من «الداخل إلى الخارج»، (كما أوضحنا فى هذا الكتاب) من جانب كذلك تتفق مع رؤية الإدارة الأمريكية لأمنها القومى منذ تسلمت مهامها، أى فى يناير ٢٠٠١م وقبل أحداث الحادى عشر من سبتمبر. وهل تخرج العناصر المكونة لهذه الاستراتيجية عن ما طرحته كوندوليزا رايس فى وثيقتها التى أشرنا إليها من قبل أو ما أعلنه كثير من الاستراتيجيين سواء الذين يعملون فى الإدارة الأمريكية أو خارجها؟. إن النزوع الإمبراطورى فى تقديرنا ليس جديداً على أمريكا، إنما هو مرافق لتاريخ أمريكا وهذا ما حاولنا تأكيده فى دراستنا.

إن الهدف الأمريكى هو «الاستئثار» بالعالم، والحيلولة دون صعود أى منافس محتمل، وإطلاق يد الآلة العسكرية الأمريكية فى الدفاع عن المصالح القومية لأمريكا بتطبيق مبدأ الحرب الوقائية- الاستباقية Preemptive War حيثما تدعو الضرورة إلى ذلك من دون التقيد بالشرعية الدولية، ولا احترام السيادة الوطنية للدول، وهو ما يمثل تحولا أكيدا فى منظومة العلاقات الدولية التى كانت قائمة على فكرة المجتمع الدولى- حيث أعضاء هذا المجتمع متساوون فيما- بينهم واحترام

السيادة الوطنية . ولا شك أن المفهوم الإمبراطوري هو مفهوم نقيض لفكرة احترام الحدود والسيادة الوطنية للآخرين ، حيث يفترض الامتداد والضم ، وأن العالم لا يتكون من دول فى إطار مجتمع دولى وإنما الإمبراطورية تعنى مساحة جغرافية ممتدة يسكنها رعايا ، فالإمبراطورية تعنى السلطوية الأبوية حيث الرعايا لا حقوق لهم ولا يسمح لهم بمشاركة من أى نوع . وعليه ترفض الإدارة الأمريكية دعم القانون الدولى أو تأسيس محكمة جنائية دولية ، أو قبول معاهدات ملزمة فى مجال البيئة .

وتفترض الوثيقة ديمومة النموذج الأمريكى من جهة وأنه النموذج الوحيد القابل للاستمرار ، وذلك كما جاء فى المقدمة :

«إن الصراعات الكبرى فى القرن العشرين بين الحرية والشمولية قد انتهت بنصر حاسم لقوة الحرية - ونموذج وحيد للنجاح القومى قابل للاستمرار Single Sustainable Model..

ويكرر بوش فى مقدمة استراتيجيته الأمن القومى ثلاثية القوة العسكرية والاقتصاد القوى والتأثير السياسى ، وهو ما درج على الإعلان عنه منذ الحملة الانتخابية .

ومن ضمن نصوص الاستراتيجية نجد الأفكار التالية :

- توسيع مصادر الطاقة وتأمين الحصول عليها .
- الأخذ بالنظام الاقتصادى الذى يعتمد على السوق ومؤسسات السوق ، حيث إنها تصلح لكل الاقتصادات : الصناعية أو الناشئة أو الدول النامية .
- دعم كفاءة البنك الدولى وما شابه ، حيث إن الولايات المتحدة ملتزمة بأجندة للإصلاح الشامل .
- حان الوقت لإعادة التأكيد على الدور الأساسى للقوة العسكرية الأمريكية ، فالقوة التى لا تضاهيها قوة للجيش الأمريكى - أسهمت فى حفظ السلام فى بعض مناطق العالم الأكثر أهمية من الناحية الاستراتيجية .
- مهمة الناتو الدفاع الجماعى عن تحالف الديمقراطيات .
- يجب ردع التهديد قبل انطلاقه .

ونأتى للفقرة الأهم :

«الدفاع عن الولايات المتحدة والشعب الأمريكى ومصالحنا فى الداخل والخارج من خلال تحديد التهديدات والقضاء عليها قبل وصولها إلى حدودنا . وبينما ما زالت الولايات المتحدة مستمرة فى جهودها لضمان الحصول على دعم المجتمع الدولى ، إلا أننا لن نتردد فى اتخاذ خطوات من جانب واحد، إذا لزم الأمر... كما أننا سنشن حرب أفكار للانتصار فى المعركة...»

إن السلوك الإمبراطورى أو الإمبريالى «الخير» بحسب الاستراتيجيةين الأمريكيين أنفسهم يعود إلى ما قبل تأسيس الدولة - الأمة والتي تأسست فى إطارها منظومة العلاقات الدولية عقب وستفاليا . فالإمبراطورية الجديدة تتحرك فى فضاء كونى هو أقرب إلى السوق ، حيث الدول ما هى إلا أسواق لحركة التجارة والتدفق المالى الخاص بالإمبراطورية والدول - الأسواق هى مساحة ممتدة تابعة للإمبراطورية ، وعليها - الإمبراطورية - أن تؤمن هذه الأسواق ، وبالتالي لا بد من تنظيم حملات عسكرية أمنية قادرة على بلوغ أى موقع فى العالم للسيطرة من جهة على الأسواق ولتأمينها من جهة أخرى . هذه الأسواق - الدول هى النظام العالمى الجديد أو العولمة التى تم الترويج لها بعد الحرب الباردة .

هذه الأفكار هى ما جعلت البعض يستدعى من الذاكرة التاريخية «النمط الإمبراطورى البريطانى» فى الاستفادة من مزاياه وتجنب عوامل ضعفه مثلما يقول چوزيف ناى فى كتابه «Paradox of American Power» فى معرض حديثه عن الإمبراطورية البريطانية باعتبارها قوة غالبية Preponderant Power تماما كما هى الحالة مع أمريكا اليوم حيث المطلوب :

(١) تحقيق توازن للقوى بين القوى الكبرى .

(٢) تحقيق نظام اقتصادى دولى .

(٣) تحقيق مصالح دولية مشتركة مفتوحة مثل حرية الإبحار كما كان وقت الإمبراطورية البريطانية مع قمع القرصنة . فى هذا المجال يتم تطوير المفهوم ليشمل البيئة ، الفضاء ، ... إلخ .

ويبدو أن التعلم من خبرة الإمبراطورية البريطانية لم يعد مجرد رأى يطلقه البعض بل بات اتجاهاً يشر به العديد من الباحثين والمفكرين، وتكفى الإشارة إلى الكتاب الذى صدر عقب ١١ سبتمبر والذى حمل عنوان: «عصر الإرهاب» والذى شارك فيه العديد من الاستراتيجيين على رأسهم پول كينيدي حيث ركز المشاركون على تقديم أفكار وتصورات تصب فى إتجاه دعم أمريكا كقوة مطلقة على كل الأصعدة، كذلك كيفية الاستفادة من دروس الماضى فيما يتعلق بالإمبراطورية البريطانية

ومما يلفت النظر أن پول كينيدي نفسه الذى حذر فى كتابه الأشهر من القوة المتضخمة للولايات المتحدة فى السابق، نجده يحاول من خلال مجموعة من المقترحات جعل أمريكا تتجاوز ما حدث فى ١١ سبتمبر، وتأكيد ممارسة أمريكا لقوتها وبخاصة فى المجال الاقتصادى وخاصة أن القوة، لديه، لم تتغير منذ روزفلت وتشرشل، ويدعو إلى سرعة شفاء الوطن الأمريكى من الجرح.

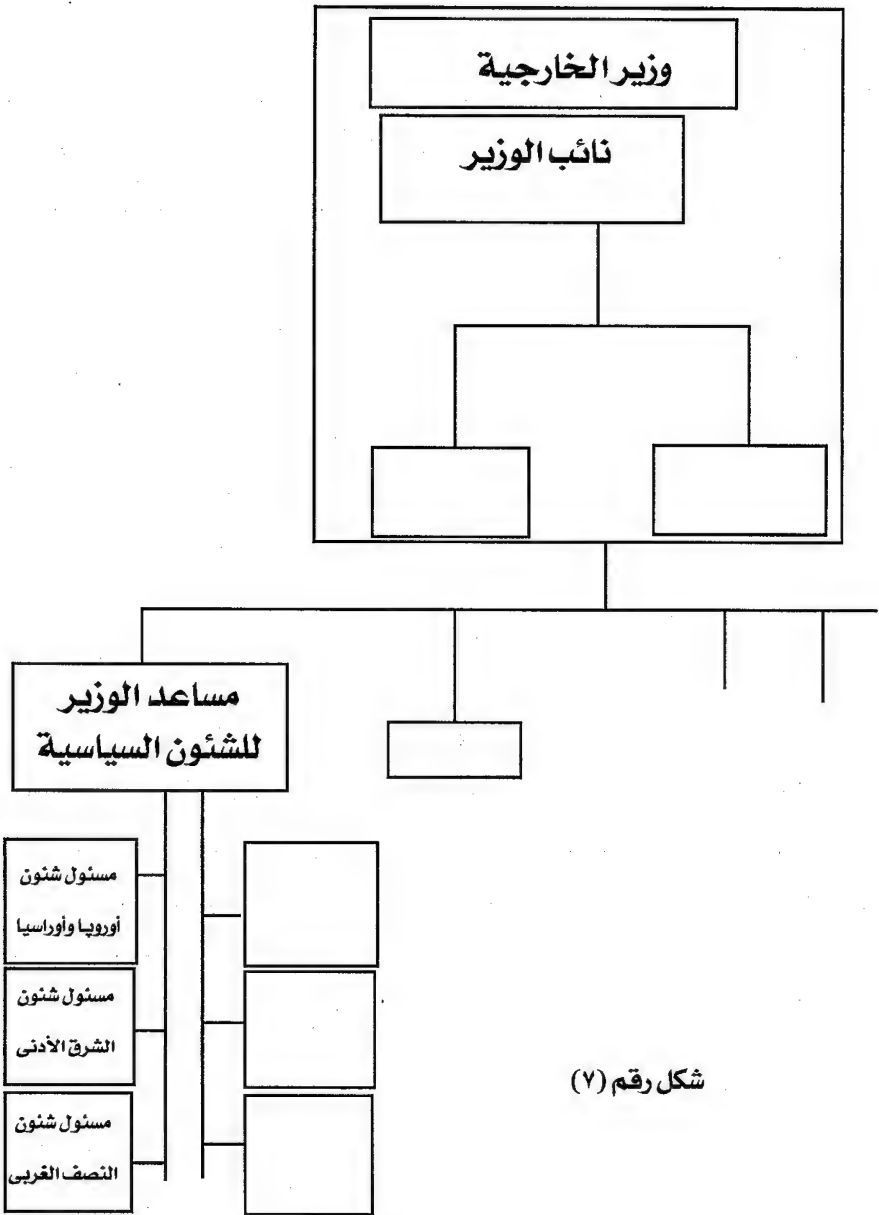
بيد أن كل ذلك سوف يحدث تحت ما عبر عنه البعض بعسكرة العالم، بل واستعادة تقسيم للعالم بشكل أقرب للتقسيم الذى كانت تعتمد الإمبراطورية البريطانية من جانب، وكذلك ما تطلبه استراتيجية الإمبراطورية الجديدة والتوفيق بينهما. وعليه تم تجديد هيكله وزارة الخارجية، وإعادة ما يسمى التقسيم المناطقى وذلك كما يلى:

- مسئول شئون أوروبا وأوراسيا.

- مسئول شئون الشرق الأدنى.

- مسئول شئون النصف الغربى.

ويلاحظ اختفاء تعبير الشرق الأوسط، كذلك استعادة تعبير إمبراطورى قديم هو نصف الكرة الغربى، كذلك تعبير بريطانى قديم هو الشرق الأدنى، وأخيراً تكريس تعبير أوراسيا.



شكل رقم (٧)

وتعكس هذه الهيكلية الجديدة استجابة للتوسع الإمبريالي - الإمبراطوري الأمريكي وبحسب المفاهيم التي تطرحها رؤية هذا التوسع .

إن اللحظة الحالية ليست طارئة أو ناتجة عن أحداث ١١ سبتمبر، إنما هي استمرار لمسيرة طويلة للتوسع الأمريكي من الداخل إلى الخارج لفرض تصور تراه أمريكا صالحا للجميع. لقد تعددت الإدارات الأمريكية وتوالت، وقد حاولت أن تميز نفسها سنواء كانت إدارات ديموقراطية أو جمهورية، بيد أن القراءة التاريخية (كما أوضحنا) عكست لنا أنه لم تكن هناك اختلافات جوهرية بينها حول رؤى الإدارات الأمريكية المتعاقبة، بل يمكن القول إن الإدارة الحالية قد استطاعت أن تجمع بين ما كان يتصور أنه «اختلافات» وتنجز رؤية شاملة تسوى بين هذه الاختلافات، بالإضافة إلى حضور المكون الديني في هذه الرؤية.

وهنا ربما يكون من المناسب أن نختم بما جاء على لسان بوش في حديثه مع بوب وودوارد في الكتاب الصادر مؤخرا: «بوش محاربا Bush at War» :

- إن أية اتجاهات تحققها الولايات المتحدة «منفردة» سترفع من مقدرتها على بناء التحالفات الدولية.

- هناك نظام «القيم» لا يمكن «المساومة» عليه، وهذه هي القيم التي «نحمدها» و«نتمسك» بها. وإذا كانت هذه القيم خيرة بالنسبة لشعبنا، فإنها خيرة كذلك بالنسبة للشعوب الأخرى، وهذا لا يعنى أننا نفرضها، بل يعنى أنها «قيم إلهية» هذه ليست قيما خلقتها الولايات المتحدة.. هذه قيم الحرية والطبيعة الإنسانية وحب الأمهات لأطفالهن...

- في هذه اللحظة من لحظات التاريخ، إذا كانت هناك مشكلة عالمية فإن دورنا هو أن نتعامل معها ونحلها. هذا هو ثمن القوة.. وهو ثمن المكانة التي نحتلها.

أوجزت العبارات السابقة ما حاولنا أن نرصده على مدى صفحات هذا الكتاب، والتي كنا قد لفتنا النظر إليها منذ وقت مبكر وتأكدت لاحقا مع الوقت، إن ما حدث في الحادى عشر من سبتمبر قد أزاح النقاب عن مسيرة ممتدة لقارة جديدة قامت على التوسع والهيمنة والتنقيب وامتلاك أرض جديدة دوما، مسلحة بقوة عسكرية ومنظومة قيمية- دينية تبرر ذلك. ولعل أول خطوة للتعامل مع هذا الواقع هو محاولة فهمه من داخله، وهذا ما حاولنا جاهدين أن ننجزه.

مصادر فصول الكتاب

الفصل الأول:

- ١- برتران بادى ومارى كلود سموتس، انقلاب العالم وسوسيولوجيا المسرح الدولي، ترجمة سوزان خليل، كتاب العالم الثالث، القاهرة، ١٩٩٨ م.
- ٢- سمير مرقس، الأصولية البروتستانتية والسياسة الخارجية الأمريكية، مكتبة الشروق، ٢٠٠١، والحماية والعقاب: الغرب والمسألة الدينية فى الشرق الأوسط، ميريت، ٢٠٠٠ م.
- ٣- مارسيل ميرل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة حسن نافعة، دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٨٦ م.
- 4- Scott Thomas, Religion & International Society, in Religion, Globalization and Political Culture in the Third World, edited by Jeff Haynes, Macmillan Press, 1999.
- 5- Benjamin R. Barber, Jihad Vs. MacWorld, Terrorism's challenge To Democracy, (with new introduction by the author) Ballantine Books, 2001.
- 6- Anthony Giddens, The Consequences of Modernity, Stanford University Press, California, 1990.
- 7- Peter Beyer, Religion and Globalization, Sage Pub, 1999 .
- 8- Malcolm Waters, globalization (2nd edition), Routledge, 2001.
- 9- Phil Marfleet, Globalization & Religious activism, in Globalization and the Third Word, edited by Ray kiely & Phil mar fleet, Routledge, 1998.
- 10- Samuel P. Huntington, The Clash of Civilization and The Remaking of World Order, Touchstone Book - Simon Schuster - N.Y., 1997.
- ١١- صامويل هنتجتون ، صدام الحضارات : إعادة صنع النظام العالمى ، ترجمة طلعت الشايب ، سطور ١٩٩٨ م.
- ١٢- سمير مرقس ، بدأ صراع الحضارات (تدين الصراعات لتغطية المصالح) ، أخبار الأدب ٧ أكتوبر ٢٠٠١ م.
- ١٣- برنارد لويس ، الغرب والشرق الأوسط (سجال وتباين) ، ترجمة وتعليق سمير مرقس ، دار ميريت ، ١٩٩٩ م.

- ١٤ - مصطفى الفقى، العامل الثقافى فى العلاقات الدولية، الأهرام ١٣/٨/٢٠٠٢ م.
- 15- Bernard Lewis, Cultures in Conflicts, Oxford University Press, 1996.
- ١٦ - سمير مرقس، الإسلام والغرب: التمايز التاريخي والتراوح بين الصدام والاحتواء من أجل أن يحقق الغرب مصالحه، جريدة الخليج- ١٥/١٠/٢٠٠١ م.
- 17- Lawrence E. Harrison & Samuel P. Huntington (eds.), Culture Matters: How Values Shape Human Progress, Basic Books, 2000.
- 18 - Mark B. Salter, Barbarians & Civilization in International Relations, Pluto Press, London, 2002.
- 19- TariQ Ali, The Clash of Fundamentalisms: Crusades, Jihads & Modernity, Verso, 2002

الفصل الثانى:

- ١ - رولان موسينييه، القرنان السادس عشر والسابع عشر من موسوعة تاريخ الحضارات العام، المجلد الرابع، (الموسوعة بإشراف موريس كروزيه فى سبعة مجلدات)، منشورات عويدات، بيروت - باريس، ط ٣، ١٩٩٤ م.
- ٢ - د. حسن صبحى، التاريخ الأوروبي الحديث، الجزء الأول ١٤٥٣ - ١٧٩٣ (حول حرب الثلاثين سنة ومعاهدة وستفاليا من ص ١٦٩ إلى ص ١٩٠)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٨٢ م.
- ٣ - ريموند حداد، العلاقات الدولية، دار الحقيقة، بيروت، ٢٠٠٠ م.
- 4- Peter Rietbergen, Europe : A Cultural History , Routledge Pub. Landon & N.Y. 1998.
- ٥ - أنور عبد الملك، تغير العالم، سلسلة عالم المعرفة، العدد رقم ٩٥، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٨٥ م.
- ٦ - رمزى زكى، التاريخ النقدى للتخلف، سلسلة عالم المعرفة، العدد رقم ١١٨، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٨٧ م.
- ٧ - محمد عبد الشفيع عيسى، قضية التصنيع فى إطار النظام الاقتصادى العالمى الجديد، دار الوحدة، بيروت، ١٩٨١ م.

٨- د. رمزي زكي، الكشوف الجغرافية والنهب الوحشي للذهب، مجلة العربى عدد ٤٠٥، أغسطس ١٩٩٢، نشرت لاحقا فى كتاب الليبرالية المتوحشة، دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٩٣ م.

٩- سمير أمين، التطور اللامتكافئ: دراسة فى التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطة، ترجمة برهان غليون، دار الطليعة، بيروت، ط ٤، ١٩٨٥ م.

١٠- سمير مرقس، تجربة لاهوت التحرير، مجلة القاهرة، العدد ١٣٤، يناير ١٩٩٤ م.

الفصل الثالث:

١- سمير مرقس، الأصولية البروتستانتية والسياسة الخارجية الأمريكية، مكتبة الشروق، ٢٠٠١.

٢- جان بيار فيشو، الحضارة الأمريكية (عربه وقدم له خليل أحمد خليل)، دار الفكر اللبنانى، بيروت، ١٩٩٢.

٣- كارل ن. ديغلر، الانطلاق من الماضى: القوى التى شكلت أمريكا الحديثة، ترجمة صادق إبراهيم عودة، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٧ م.

٤- ماكس فير، الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية، ترجمة محمد على مقلد، مركز الإنماء العربى، بيروت، د. ت.

٥- وليد نويهض، عصر الغلبة: اكتشاف أمريكا والمركزية الأوروبية، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ١٩٩٢ م.

٦- سمير مرقس، تجربة لاهوت التحرير، مجلة آفاق البيروتية، العدد ٢٠، لسنة ١٩٩٨ م.

٧- پول كينيدي، نشوء وسقوط القوى العظمى، ترجمة مالك البديوى، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ١٩٩٤ م.

٨- هنرى كيسنجر، هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية: نحو ديبلوماسية للقرن الحادى والعشرين، ترجمة عمر الأيوبى، (إصدار ٢٠٠١ م)، دار الكتاب العربى، بيروت، ٢٠٠٢ م.

٩- ميشال بوغنون-موردان، أمريكا التوتاليتارية: الولايات المتحدة والعالم إلى أين؟ (إصدار ١٩٩٧ م)، عربه خليل أحمد خليل، دار الساقي، ٢٠٠٢ م.

10- Immanuel Wallerstein , The Modern World - System, vol 1, San Diego, CA: Academic Press, 1974.

١١ - مايكل هاردت وأنطونيو نيغري، الإمبراطورية: إمبراطورية العولة الجديدة، تعريب فاضل جتكر، (إصدار ٢٠٠٠م)، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٢م.

١٢ - شوقي جلال، العقل الأمريكي يفكر: من الحرية الفردية إلى مسخ الكائنات، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٧م.

الفصل الرابع:

١ - فريد زكريا، من الثروة إلى القوة: الجذور الفردية لدور أمريكا العالمى، ترجمة رضا خليفة، (إصدار ١٩٩٨م)، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٩م.

٢ - سمير مرقس، تجربة لاهوت التحرير، مجلة آفاق البيروتية، العدد ٢٠، عام ١٩٩٨م.

٣ - نعوم تشومسكى، ماذا يريد العم سام؟ ترجمة عادل المعلم، دار الشروق، ١٩٩٨م.

٤ - هنرى كيسنجر، هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية: نحو دبلوماسية للقرن الحادى والعشرين، ترجمة عمر الأيوبى، (إصدار عام ٢٠٠١م) دار الكتاب العربى، بيروت، ٢٠٠٢م.

٥ - هنرى كيسنجر، الدبلوماسية، ترجمة فوزى وفاء، الجزء الأول، سلسلة الكتاب الذهبى، مؤسسة روز اليوسف، القاهرة، ٢٠٠١م.

وقد قمنا بالرجوع إلى النص الإنجليزى الكامل أيضا:

Henry Kissinger, Diplomacy, Touchstone Book, N.Y, 1995.

6- Michael I h H. Hunt, Ideology and U.S. Foreign Policy, Yale University Press, 1987.

7- David Louis Cingranelli, Ethics, American Foreign Policy, and the Third World, St. Martins Press, N.Y, 1993.

الفصل الخامس:

١ - بيتر تيلور وكولن فلنت، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر: الاقتصاد العالمى والدولة القومية والمحليات ج١، ترجمة عبد السلام رضوان وإسحاق عبيد، (إصدار ٢٠٠٠م)، سلسلة عالم المعرفة، العدد رقم ٢٨٢، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠٠٢م.

٢ - فريد هاليداي، نهاية الحرب الباردة والعالم الثالث، ترجمة عبد الإله النعيمى، دراسات فى الفلسفة والمجتمع، صحارى للصحافة والنشر، بودابست، ١٩٩٣م.

٣- غسان العزى، سياسة القوة: مستقبل النظام الدولى والقوى العظمى، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت ٢٠٠٠م.

٤- پول كينيدي، نشوء وسقوط القوى العظمى، ترجمة مالك البديوى، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ١٩٩٤م.

٥- زيجنيو بريجنسكى، الفوضى: الاضطراب العالمى عند مشارف القرن الحادى والعشرين، ترجمة مالك فاضل، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، ١٩٩٨م.

٦- زيجنيو بريجنسكى، رقعة الشطرنج الكبرى: الأولية الأمريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية، ترجمة أمل الشرقى، الأهلية للنشر، الأردن، ١٩٩٩م.

7- Samuel P. Huntington, Why International Primacy Matters, International Security, Spring 1993.

8- Samuel P. Huntington, The Lonely Super - Power, Foreign Affairs, March - April 1999.

9- Richard N. Hass, What to Do With American Primacy, Foreign Affairs, September - October 1999.

الفصل السادس:

١- زيجنيو بريجنسكى، محددات النظام العالمى الجديد فى القرن الحادى والعشرين، فى هكذا يصنع المستقبل (مجموعة مفكرين غربيين)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبى، ٢٠٠١م.

2- John J. Mearsheimer, The Future of The American pacifier, Foreign Affairs, September - October 2001.

3- Joseph S. NYe, Redefining The National Interest, Foreign Affairs, July - August 1999.

٤- هنري كيسنجر، هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية، م. س. د.، ٢٠٠٢م.

5- Condoleza Rice, Campaign 2000 : Promoting the National Interests, Foreign Affairs, January - February 2000.

٦- حول أفكار برنارد لويس، يمكن مراجعة:

أ- الغرب والشرق الأوسط. سجال وتباين، ترجمة وتعليق سمير مرقس، دار ميريت، القاهرة، ١٩٩٩م.

ب- Bernard Lewis, What Went Wrong? : Western Impact and Middle Eastern Response, Oxford University Press, 2002.

٧- نبيل عبد الفتاح، الدين فى النزاعات الدولية، الأهرام، ١٥ / ١١ / ٢٠٠١ م.

الفصل السابع

١- سمير مرقس ، اليمين الدينى الأمريكى : المسيرة من التأثير القاعدى إلى المشاركة فى السلطة، فى السياسة الأمريكية تجاه الإسلام والمسلمين بين الأبعاد الثقافية والحضارية والأبعاد الاستراتيجية، (بالمشاركة مع چون إسبوزيتو ورضوان السيد)، تحرير د. نادية محمود مصطفى، سلسلة محاضرات حوار الحضارات (١)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ٢٠٠٢ م، من ص ١٤٩ إلى ص ١٧٦.

٢- سمير مرقس، الأصولية البروتستانتية والسياسة الخارجية الأمريكية، مكتبة الشروق، ٢٠٠١ م.

٣- سمير مرقس، هيمنة الأصولية البروتستانتية على السياسة الأمريكية، جريدة النهار البيروتية، ٢١ / ٤ / ٢٠٠٢ م.

٤- سمير مرقس، الحماية والعقاب: الغرب والمسألة الدينية فى الشرق الأوسط (القسم الثانى حول قانون الحرية الدينية، والذى يعد المرجع الوحيد باللغة العربية حول هذا الموضوع، والذى رصدنا فيه مدى تأثير اليمين الدينى على الإدارة الأمريكية وكيف أن القانون فى صورته الأخيرة ماهو إلا نسخة تفصيلية لما طرحته الرابطة الوطنية للإنجيليين).

٥- سمير مرقس، اليمين النقى: السياسى والدينى يحكم أمريكا، أخبار الأدب، ٢١ أكتوبر ٢٠٠١ م.

6- J. Casanova, Religion in The Modern World, University of Chicago press, 1994.

7- W.S. Bainbridge, The Sociology of Religious Movements, Routledge, London, 1997.

٨- حازم صاغية، آل بوش وأيديولوجيا اليمين الأمريكى، جريدة الحياة اللندنية (سلسلة مقالات نشرت فى مايو ويونيو ٢٠٠١).

9- Ian Makram and Ibrahim M. Abu - Rabi(eds), 11 September: Religious Perspectives on the Causes And Consequences, One World Pub, 2002.

- ١٠- عمرو كمال حمودة، التغيرات المحتملة على النظام البترولي، الأهرام، ١٠/١٠/٢٠٠١م.
- ١١- سمير مرقس، اللجنة الأمريكية للحرية الدينية والمسألة السودانية، الأهرام، ٨/٩/٢٠٠٢م.

الفصل الثامن

- 1- Michael Krepon, Lost In Space, Foreign Affairs, May - June 2001.
- 2- Michael T. Klare, The New geography of Conflict, Forign Affairs, May-June 2001.
- ٣- مايكل كلير، الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية، (إصدار ٢٠٠١م)، ترجمة عدنان حسن، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٢م.
- 4- Donald H. Rumsfeld, Transforming The Military, Foreign Affairs, May - June 2002.
- 5- Robert Boyer and Daniel Drache (eds.), States Against Markets: The Limits of globalization, Routledge, London.
- 6- Joseph S. NYE, The Paradox of American Power: Why The Worlds Only Super power Can't go it Alone, Oxford University press, 2002.
- 7- Strobe Tolbott and Nayan Chanda (eds), The Age of Terror, America and the World After September 11, Basic Center and Yale Center for the Study of globalization, U.S.A, 2001.

سمير مرقس

- باحث مصرى معنى بقضايا: المواطنة والشأن القبطى والعلاقات الإسلامية المسيحية واليمين الدينى فى أمريكا.
- يعمل فى مجال تخطيط وتقويم المشروعات التنموية.
- أسس وأدار المركز القبطى للدراسات الاجتماعية ويشغل منصب مستشار المركز الآن ومستول عن سلسلة كتب المواطنة التى يصدرها المركز.
- مستشار مركز الفسطاط للدراسات.
- عضو الهيئة الاستشارية لبرنامج حوار الحضارات بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة.
- عضو مؤسس للفريق العربى للحوار المسيحى الإسلامى.
- عضو المجلس القومى للمرأة.
- يكتب بشكل دورى فى العديد من الدوريات المصرية والعربية.
- من كتاباته:
- ١- مشاركة الشباب القبطى فى الحياة السياسية بين المحددات العامة والصعوبات الخاصة.
- ٢- التنمية الشعبية التفاعلية: مشروع نموذج لممارسة العملية التنموية.
- ٣- تجربة لاهوت التحرير فى أمريكا اللاتينية.
- ٤- الحماية والعقاب: الغرب والمسألة الدينية فى الشرق الأوسط.
- ٥- الأصولية البروتستانتية والسياسة الخارجية الأمريكية.
- ٦- المواطنة فى الخبرتين المصرية والغربية.
- ٧- الحوار الإسلامى المسيحى فى الخبرة المصرية.

المحتويات

| الصفحة | الموضوع |
|--------|--|
| ٥ | إهداء..... |
| ٧ | مقدمة..... |
| ١١ | الفصل الأول: صدام «العولمة» فى المركز و «الخصوصيات الثقافية» فى «الأطراف»..... |
| ٢٣ | الفصل الثانى : الدين فى العلاقات الدولية الأوروبية قبل بزوغ الولايات المتحدة..... |
| ٣٥ | الفصل الثالث: أمريكا البازغة: توسع إمبراطورى على قاعدة الثروة والدين والقوة..... |
| ٤٩ | الفصل الرابع: السياسة الخارجية الأمريكية: سيادة النموذج الأمريكى وتحقيق المصلحة القومية العليا (ميلادها - تطورها - اتجاهاتها) من بداية القرن ١٩ وإلى نهاية القرن ٢٠..... |
| ٦١ | الفصل الخامس: أمريكا والعالم فى فترة الحرب الباردة وما بعدها..... |
| ٧٧ | الفصل السادس: اليمين الأمريكى: استعادة المشروع الإمبراطورى... |
| ٩٣ | الفصل السابع: اليمين الدينى الأمريكى: المسيرة من التأثير القاعدى إلى المشاركة فى الحكم (الرأسمالية النفطية والأصولية البروتستانتية)..... |
| ١١١ | الفصل الثامن: الإمبراطورية الأمريكية ورؤيتها التوسعية فى القرن ٢١.. |
| ١٢٧ | مصادر فصول الكتاب..... |

رقم الإيداع

٢٠٠٣ / ٣٩٣٩

الترقيم الدولي I.S.B.N.

977- 09- 0931- 9

مطابع دار الطباعة والنشر الإسلامية

العاشر من رمضان المنطقة الصناعية ب ٢ - تلفاكس : ٣٦٣٣١٤ - ٣٦٣٣١٣

مكتب القاهرة : مدينة نصر ١٢ ش ابن هاتيم الأندلسي ت : ٤٠٣٨١٣٧ - تلفاكس : ٤٠١٧٠٥٣

